

الذي جعل منطق الانسان مظهر للحلوسات ويسير طرعا للتخصيص الجوهري
 وهذا المعنى لا ينافي حله عليه مجاز القرينة لمقام لان الجنس كما يقصد له من حيث هو هو مقصد يقصد اليه
 من حيث انه في جميع اقواله مبعوثه القرائن فهو من فروع الجنس ما حاصل ما افادة قدس سره في جواب
 المطول في جواب بعضهم حله على المعنى لا ينافي فان اختصاص فردا من الجنس بتلازم اختصاص جميع افراد
 والسر في ذلك المجهول انه من في الحكيمة ومعنى اختصاص يتضمن النفي فيكون كما ذكره الواجبة في
 سياق النفي فيعم وانما حله على العهد الخارجي اشارة الى كمال المحاد والمعمد الواجب عن الذم والاعمال عليه سلم للعلم
 بشدته في قبوله لا حصري بقوله الذي جعل منطق الانسان الخ منطق مصدريه بمعنى منطق الظاهر وهو الحكم
 بالكمالات المظهره فاعمل من الاطوار والى المنطق مجازي لان المظهر هو الانسان وانما منطق الله والمعلومات
 عبارة عما في ضمير من المقاصد الدينية والحوادث الدينية يعني جعل كلام الانسان موصفا وتبين المعلومات ومفاد
 قوله ويسير طرعا الخ الطريق عبارة عن قسام المعرفة من المبدأ والرمز والفرع الخ من القياس ما هو به
 تسلسل عليه بلوك طرق وحلته التي تحصل بمجولات من تصورات حقائق الاشياء كلها ووجها وتبديلات باحوالها على
 ما هي عليها يقينا وظنا وذلك لتيسير ما هو بانعام سببا بالعلم عليه يعني بحول السليمة والعقل الوافي وانما يخص
 بدين من اوصافه بالذكريه مقام الجنس من اوصاف كماله عاياه بمرئيه الاستهلال حيث اشار اولا بلفظ المنطق
 الى كون السر في فهمه كتابا في علم المنطق فينتظم الاشارة الى الجالية الى ما دللنا عليه من موضوعه في المعلومات
 التصديقية والتصديقية كما هو مختار للتأخيرين واما الى غرضه الاصل في اختصاص المعلومات ودلالة على اختصاصه في العلم
 وجماله انعام العرفان بحيث يناسبها محمدا عليها اوجها لان الانسان محتاج في تعليمه الى الاجتماع
 مع نبي زور ليعتقوا ونوا ويتشاركون في تخصيص الغذاء واللباس للسكن والكلح ووضع الهويات والتعاون والتشارك
 في ذلك كونه يوفق على ان يعرف كل احد صاحبه ما هو ضميره والاشارة الى اتقى بالمعلومات ومعقولات الضرورية والحكمائية
 وان يكون قادرا على ان يفرقها مشقة لاحدا مما الى اللات والحركات غير الضرورية بخلاف البيان فانه واجب
 بكل المعلومات متعلق بنفسه البصر وغير محتاج الى اللات فلهذا انعم الله عليه بتعليم البيان وهو المنطق بغير
 المعرب عما في ضميره من الحكم الظاهر الذي لا يلتبس بعبء بعض الكائنات الطيور المظهر عن مطويات القلب
 بدلالة وضعيته ولان لا درك العرفان هو الكمال الذي استاز به نوع الانسان عن الحيوانات بعجم ونبلا
 الساعات سيما التصديق باجابه النبي عليه السلام وانما قدم البيان على العرفان لانه وسيلة الى تخصيص

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المختصر الموسوم بآيساغوجي للشيخ الامام افضل العلماء المتأخرين قدوة الحكماء
 الراغبين اثير الدين الابرار طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جامعا
 استعمال داة الشرط في محكي كجملتين بعده ويسميه مضمونا لاولي المضمون التامية وليس جملته حرفة
 كدوما توهم بعضهم لان استعماله في الامور الكائنة لا يماهرون على خطر الوجود قال سيبويه عجب الكلمات
 لما اذا علمت على الماضي كانت ظرفا بمعنى اذا واذا علمت على المضارع كانت حرفا جازا ما كالم واذا
 علمت على غيرهما كانت للاستثنا بمعنى الاكفولة تعالى ان كل نفس تملكها ما حاقط وجوابه
 ماض غالبا بدون الفاء وبها قليلا وقد يكون جملة اسمية مضمدة باذا او مضارعا ما ولا بالماضي جميع
 الاستعمالات واردة في القرآن قول الموسوم بآيساغوجي من باب تسمية الكل باسم الجزء لان
 آيساغوجي اسم لمبحث الكلمات كما سياتي ويشتمل من ادرك من الشيعة وهو من خمسين او احدى
 وخمسين في آخر الامر والى الثمانين على اختلاف بينهم وكثيرا ما يطلق على من هم في فن من الفنون و
 الامم من بعد الناس في الانفعال والاحوال المستوى فيه المذكر المؤنث والمفرد والجمع كجانب القدوة
 بعضهم والكسرة يشيرون بحكيم من تقين لعلم لاجل بقدر اللطافة البشرية اي المعارف بالاشياء على ما هي عليه
 العامل بما يجب على الانسان عليه حسب المطابقة فالرغمين صفة كاشفة للحكما قول اثير الدين
 لقب الشيخ وبه اشتهر ولذا اختاره على همه وهو مفضل بن عمر ولا في فعل بمعنى الفاعل اي الناقل يقال
 انزلت الحديث اذا نقله والظاهر ان معنى المفعول اي المختار من اثره اذا اختاره والابجري نسبة الى
 الابرار بفتح الباء وسكون الهاء اسم بلدة من بلاد صفيان بحرباب لمعنى ما الرحى كذا في القاموس
 وفي المنع ان اشهد في هذا المعنى سكون الباء الموحدة وفتح الهاء قوله طيب الله ثراه جملته
 مستقرتان وقفتا بين اسم كان وخبره وهو قوله جامع اللغات في حق الشيخ غير عنهما بصيغة الماضي
 للتأول واظهار المحرص في وقوعه والاشعار بانه تعالى لكامل كرمه في حق المؤمنين كانه قد غفر
 ورحم عليه الترتي بالقصر خاك نمنك كني بمر عن المصحيح وتطبيع كناية عن رفع العذاب بعلمه مكان
 الاستراحة والتمتع موضع الاقامة يقال ثويت البصرة وثويت بها اي اتمت بها فاما معنى
 روح الله تدبر روحه في القبر وجعل الاله الجنة دون النار وفي توصيف الشيخ بوصاف المذكورة
 ودعا له بما ذكره ثراه الى ان ما وقع في نسخ المتن من قوله قال الشيخ الامام الى قوله نعم الله

المختصر الموسوم بآيساغوجي للشيخ الامام افضل العلماء المتأخرين قدوة الحكماء
 الراغبين اثير الدين الابرار طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جامعا
 استعمال داة الشرط في محكي كجملتين بعده ويسميه مضمونا لاولي المضمون التامية وليس جملته حرفة
 كدوما توهم بعضهم لان استعماله في الامور الكائنة لا يماهرون على خطر الوجود قال سيبويه عجب الكلمات
 لما اذا علمت على الماضي كانت ظرفا بمعنى اذا واذا علمت على المضارع كانت حرفا جازا ما كالم واذا
 علمت على غيرهما كانت للاستثنا بمعنى الاكفولة تعالى ان كل نفس تملكها ما حاقط وجوابه
 ماض غالبا بدون الفاء وبها قليلا وقد يكون جملة اسمية مضمدة باذا او مضارعا ما ولا بالماضي جميع
 الاستعمالات واردة في القرآن قول الموسوم بآيساغوجي من باب تسمية الكل باسم الجزء لان
 آيساغوجي اسم لمبحث الكلمات كما سياتي ويشتمل من ادرك من الشيعة وهو من خمسين او احدى
 وخمسين في آخر الامر والى الثمانين على اختلاف بينهم وكثيرا ما يطلق على من هم في فن من الفنون و
 الامم من بعد الناس في الانفعال والاحوال المستوى فيه المذكر المؤنث والمفرد والجمع كجانب القدوة
 بعضهم والكسرة يشيرون بحكيم من تقين لعلم لاجل بقدر اللطافة البشرية اي المعارف بالاشياء على ما هي عليه
 العامل بما يجب على الانسان عليه حسب المطابقة فالرغمين صفة كاشفة للحكما قول اثير الدين
 لقب الشيخ وبه اشتهر ولذا اختاره على همه وهو مفضل بن عمر ولا في فعل بمعنى الفاعل اي الناقل يقال
 انزلت الحديث اذا نقله والظاهر ان معنى المفعول اي المختار من اثره اذا اختاره والابجري نسبة الى
 الابرار بفتح الباء وسكون الهاء اسم بلدة من بلاد صفيان بحرباب لمعنى ما الرحى كذا في القاموس
 وفي المنع ان اشهد في هذا المعنى سكون الباء الموحدة وفتح الهاء قوله طيب الله ثراه جملته
 مستقرتان وقفتا بين اسم كان وخبره وهو قوله جامع اللغات في حق الشيخ غير عنهما بصيغة الماضي
 للتأول واظهار المحرص في وقوعه والاشعار بانه تعالى لكامل كرمه في حق المؤمنين كانه قد غفر
 ورحم عليه الترتي بالقصر خاك نمنك كني بمر عن المصحيح وتطبيع كناية عن رفع العذاب بعلمه مكان
 الاستراحة والتمتع موضع الاقامة يقال ثويت البصرة وثويت بها اي اتمت بها فاما معنى
 روح الله تدبر روحه في القبر وجعل الاله الجنة دون النار وفي توصيف الشيخ بوصاف المذكورة
 ودعا له بما ذكره ثراه الى ان ما وقع في نسخ المتن من قوله قال الشيخ الامام الى قوله نعم الله

الغرض ان علم الميزان نور فرائد علم البهائم وهو الطلبة ممتدة الاعناق اليه فلهذا انما هو العلم الذي
على توفيقه من محققات بعض الماينده ولذا لم يبدأ به قدس سره حين اخذ في شرح الحسن قوله العزرا فو انك
علم الميزان ان الضوابط جمع فائدة من الغيرة آنچه داده و گرفته ميشود و لئلا في و انش يقال فائدة له فائدة
حصلت الله به استفدت من فائدة المال اعطيت به لغيره كذا في الصريح والعزرا جمع غرة بالضم و هي في
الاصل ما بين جنبة الفرس فوق الدبر ثم استعمل لكل وضع معروف بجازا فالاضافة من باب جر و تقييد
وهي كناية عن المسائل المشقة و در الفرائد كناية عن المسائل الغير مشهورة لانه جمع فريدة وهو الله راء
بمع له في الفلانة بفضضة فالدرجة فيها فريدة لا نظير لها في النظر والنظر والاضافة من باب علم الفقه وفيه
استتمامة مصدرة حيث شبه المسائل بالفرائد في ميلان الطبع اليها و مرغوبيتها ثم عجب عن المشبه بلفظ
موضوع للمشبه كذا قالوا لكن انما يحسب ان المختصر الذي ليس بجامع للمسائل الغير المشهورة فاقاله قدس سره
في حاشي المطالع فرائد المذكر كبار انما لينة الايمان على ما هو مرسوم في كتب اللغة في كناية عن عبارات
مسائل العظيمة الشأن انما هي منطق علم الميزان لانه ميزان لتأمل والافتكار فكل نظر لا يتبين به الميزان
ببرز في معرض البطلان علم البرهان لانه يبحث فيه عن احوال له ليس من الصحة وفساد و يستدس به
في منج الصدق ولساد وادوار يد بالبرهان ما يلزم من العلم بالعلم بشيء آخر تصور اكان و تصور قاطع
بفهم من شرح احكامه لهذا المختصر في بحث الدلالة كان شغل للمعرف ايضا وانسب بحال هذا العلم لانه
بحث عن احوال لكل حيوة ومادة قوله و همم الطلبة انهم عطف على اسم كان و خبره من باب
طف المفعول المفرد و الجمع المجرى به في قصد القلب اذا حصل له حد الجزم من بهمت الشئ
قصد به في طلبه جمع المطالب الاضافة لامية و ممتدة الاعناق اضافة لفظية الى ممتدة
واقفا و ممتدة الاعناق نظا و لما جعل كناية عن كمال الميل وفيه استعداد كناية مع تخيل و الترتيب
في شبه لهم بدو الاعناق في التوجه الى المقاصد الميل الى المطالب و اثبت لها الاعراق
من لوازم المشبه في الاعناق انطا و الذي يلائمها و قال الفاضل الجليلي ان لانظر في مثله
لاستدراكه في تشبيهه به و استعمال لالفاظ الموضوعات لهية في تشبيه به في تشبيه المشبه
لنا انما اكتساب التحصيل و الذخائر جميع و خيرة و هي ما يدر خلوقة الحاجة وفيه استنارات
شبه المختصر باليت الذي يوضع فيه الذخائر في حفظ والاستعمال و اثبت له الذخائر التي

والله ينطق بالكيف فسرنا بكون الساكنة يجوز الله تعالى لنزل عن الموضع مشكلة شبههم
نقلت فسرنا لتكون فلا بد على عناهم مع العلم علاما في قوله لا تسلكوا وانا منكم في قوله
في عبادة عن المباحث اشرقية وكميت اللطيفة والذخائر الامتلاء الذي يلها قوله في حالهم نظمت
الحال في الهيئة الظاهرة للشيء وليس له جمع سريرة بمعنى الشيء الخفي الذي لا يهتد به اليه كل احد
وفي قوله نظمت استعارة تبعية حيث شبه لالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المقصود واليصال
الى الذين ثم ادخل الالة في جنس النطق بذلك لما قيل في تغيير اللفظ انطق ثم تدعى لفعل
فلاستعارة في المصدر صليته وفي الفعل تبعية وفي بعض النسخ انطق اسم تقصيل وهو ما بلغ
في الكلام استعارات فشبها لاله لسان الانسان المتكلم في الالة على المقصود فاشتبه لسان الذي
هو لاله لاله في الانسان فهم اليه الطلب الذي يلائمه فاللسان بهما بمعنى الجارحة المعروفة لكن
من حقيقة الالة اعتبارية وارجح ما يتعلق بنطق كمان قوله في كل زمان متعلق بقوله ممتدة وفي
اشبات للسالكين لاله من المبالغة ما لا يخفى وقيل الجار متعلق بالكشف ولسان بمعنى اللغة
طلبوا كشف سراره بلغة كانت من العربية والفارسية قوله كذبت النحر جواب لما دعي
الكلام نشر على غير ترتيب اللفظ او قوله كذبت النحر ما ظهر الاله قوله عاظم مخم وقوله تقبضت النحر الاله قوله
وهم الطيبة امر المشككة صفحة الموضع من الاشكال بمعنى الاشتباه والالتباس يقال اشكل الامر
اذا دغل في اشكاله وشاله وانما سمى الخفي مشكالا لانه قبل النظر الصحيح وفكر الصواب يشبه
الباطل شبههم مفعول تنزل في جميع شبهته بمعنى اشكاف الاعتراض وقرر بعضهم مشككة شبههم
بالاضافة من باب جر قطيفة فاللام في الموضع اشارة الى السر الراس لتنزل شكوكهم صعبة
الزوال وهذا الصق بالقرينة الملاحظة من حيث الاعراب كما ان الاول اوفق بمواقع الاستعمال
قوله وتطمت النحر انهم جمع الاله في السلك ثم تغيير لتأليف الشرح استعارة صليته ثم شفق
سنة تطمت فصلة تبعية وفي مرعات هذه الاستعارة اشارة الى ان بساط كلامه من الكلمات والجمل
كالجواهر الواقعة في مواقعها الملائمة بها في تفرقة المعاني ومناصفة الدلالات وكان يقول شبه
لواء كناية بالمدد في الحسن والقبول كناية وثبت لهما النظم تحسيدا والقلادة جمع قلادة كرون بنده كناية
نفى الكلام استعارات ثلاث اخرى كما مر قوله مع ان العلم الخ متعلق بكثبت وتطمت كثبت

قوله في
شبه لاله لسان
ان يقول في
اشبات للسالكين
معال من الالة
بالخفي ما لا يخفى
عيب

والحق الله في الاصح والواجب القبول في الناس التي تتجلى في الاصل
 قضاة المحاكم الطائفة ان كان مقتضى حال ذلك الزمان ترك ذلك العلم ومغرة المحصل في العلم جميع علم
 الامم والكتاب بالعلم المعلى بالفتح بمعنى العلم مشقة من الاثر فربما يعني الاطلاع على الاشياء وادراكها
 القرب من العلم لا من الاطلاع عليه الانعكاس من كون فتاوى العلم سلطان في عظمته وهدية في
 خلاصه من يوافيه كناية واثبت لا العلم للعلماء تحفيلاً وقرباً الى الانعكاس ترشيداً والمباني جمع
 للمباني بمعنى البناء والايان لا اشاراً الى انفس كنهه شدة لا يخفى فافيه من الاستعارات ايضا وكما
 ان يقول ان لا العلم بمعنى العلماء كناية عن العلماء والمعاني بالعلم كما يقتضيه حسن المقابلة بالمباني وان
 الآثار كناية عن الكتب المبني على اللفاظ يعني ان لا فاضل الذين هم علامات يدلون على معاني العلم
 وفيه من قاطعة وحقيقة شرافة العلم الى الانعكاس لعدم مغزاة العلم في مداركهم وان الكتب
 المنة اوله الدالة على اللفاظ العلم بالفتوح قربت الى التام من عدم احتمال اجابا بما واثقودهم من
 التام في بين هذا القول وقوله وهم الطلبة انهم لا يدلل على رواج العلم وشوق الطلبة اليه هذا الشعر بعد
 رواج بل برفاج الجمل والمعلم مدفع بان ذلك حال جماعة قليلة من تلاميذه قدس سره قد يغيبوا الى
 شرح المختصر كحجته قدس سره وهذا حال اكثر طوائف العلماء وفضلهم ولا اكثر من كل قوله
 والمجمل انهم بالنصب عطف على العلم شبه الجمل بكما زوا وادباله وجلاله واستيلاؤه على اعدائه كناية
 واثبت له رايات الدلالة وايات انصهرة تحفيلاً وللايات واللايات الرتبة والوضوح ترشيداً واللايات
 العلماء والدلالة قول وان الاشارة الى انهم في اصراع وقبح وقاحة فهو وقبح فيجتمعت وقاح على خيل الجمل
 في القبول العزة بالفلان كناية واثبت له الاصح تحفيلاً وكذا اشارة الاصح بالشمس كناية واثبت له الوصول
 الى الاصح تحفيلاً قيل هذه الجملة حاله وقعت في معرض التعليل استدلال بها على ما لو عاه من فقه رايات
 الجمل ومغرة قيل هو عطف على قوله ان العلم انما المقصود به بيان كثرة الجمل فان شرف الواقعين في
 العلم وكذا ما تلبته الناس لاختصاصهم تمام جهلهم وخفة عقولهم وعند من ان الانسب كون كلمة ان كونه
 فهو ابتداء الكلام يعني ان ما ذكرته من انعكاس احوال العلماء وانذار راس آثار العلم وارتفاع رايات
 الجملاء ووضع آيات الجمل ليس مخصوصاً بهذا الزمان بل هو مستمر لمرق كيوافيه فلا ينبغي
 الا بل بفضل ان يغتفر في تعليم العلوم واليف الكتب بل يجب على العاقل ان يلتفت الى سبل

ففي الحقيقة
انهم

وتوسل بها الحضر من قرة الله تعالى لاجتماع الفضائل والدار وصلاته اسد من تربية الله
 باعلاء سمرهم النوازل الخاصة وهو المختار لا عظم الاياد والخدم والغر الظاهر والسر للبهجة
 دهره وينبذ در المظنه فليد در القائل فتعبر كذا يذهب الزمان فين في العلم في يد سبب الاشارة
 قال قدس سره في حاشي المطالع ان مثال هذه السكوة من الزمان والملة قد جرت به العادة من الجهو
 انتم كاهية فالفقرة الماولة بيان مساوي اوان والثانية بيان مقتاج المله ولذا اعاد كلمة ان ويدل
 على هذا المعنى ايراد الجملة الاسمية في المقامين لانها تعقيد الاله وامم وان الكيد خصوصا اذا دخل عليها ما هو
 علم في التاكيد عنى كماله ان على ما يرجح محله كشيء الناس بالنتيجة فيمتا بعة الارذل ان النتيجة
 تابعة لارذل المقتدين من الصغرى والكبرى في الاخر من الكيف بالسلب من الحكم هو الجزئية فان
 احد الصغرى في القياس تعجب فيه وان جداما تعجب فيه كما لا يخفى واشار فعل تفضيل في اوصال
 وما كماله بالاحكام لارذل لافادة المبالغة في الوصول وبمخت قوله وتوسل الخ التوسل بالسر
 للمهلة نرويك جنتن بحيزي ولتوصل الى اوصال مهلة بيوت من بحيز حضرة الرجل قمر فشاوه وآية بالضم والفتحة
 باب المار كذا في حاشي المطالع والمعلم جميع علم بمعنى العالمة وكذا المراد من كفا في منتجب الفضائل جمع فضيلة وهي كفا
 يعني شهادية كالعالم والذكاء والقواصل جمع فاضلة وسيلها بالمتعدية كالتعبية والعطارة والدرس والشمس النجاء
 والار والى عينة غلبت القرب الوصول بسبب هذا الشرح في حضرة من شرفه الله تعالى خصته بالحدث
 عداهات العلم والعمل التي اندست قبله والى باب من يده الله تعالى فيميزه بترديج آثار الجود والعدل
 التي زالت قبله ولجند دم من يحذمه الناس في عظمونه ويطيعونه فالايادي جمع الايدي جمع اليه بمعنى النعمة
 بما انما سر سلا لانه موضوع الجارحة المخصوصة لكن في شان النعت ان ايضا يندموا فيحصل الى من قصد وصولها اليه
 فهو بمنزلة العلة الفاعلية لافاعله هو متصرف في انعامها الظاهرة والالاء بالساطنة الى حته شار قوله
 وذو الغر الظاهر والشرف الباهر الخ القدر هو الشرف والمظاهر بمعنى الغائب في المنزلة الباهر
 من بهر القدر اذا غلب نوره على نور الكواكب فمال الفقيرين واحد وتغيير التعبير لتفتن قوله اللائح الخ
 في الامام من لاج بلوح بمنع برق والعزة استعارة مصدرة عن جهته لمجدوح واذا اجرك على لاجم
 وصف شمس من كمال الكليل وقل ظليل الفرة الغر والعرب العر باريد به البيا الغنسة وصفه
 بالمتبر به آججه الجنية لوانه جمع لاسمته بمعنى البرق فاعل الالاح شبه السعادة بالسحاب

مخبر الغر والوهم السعيا الانانية الفاسدة من طينة واسم الدلالة الابدية شعر المهد ينطق
سعادة جنة واثرا النجابة بساطع البرهان عشا الاعلام ومغيت المسلمين الامير بن الامير
ابن الامير امير محمد الزاينات العلم في ايام دولته عاليا وقيمة من آثار تربيته عاليا
الله خصه بالكمالات العلمية والعملية وازرقه الرياسة الدينية والدنيوية

المبرق كناية واشتبه له البرق تخفيلاً والبرق اللمعان ترشيحاً قوله الفاعل من فاعل المسك
يخرج افا انتشر رائحته والطينة الاصل والحققة كان عليان يوصفه بالذكاء ليوافق توصيف العرة
بالفرا كما قال المحقق الرازي في معجمه ومن سميت العلياً ومن قرر طيبة البار في التائمه يعني الرازي
الطيبة فقد خالف في الطيبة بالمسك كناية وثبت له الراية تخفيلاً للتحفة الفوج ترشيحاً والدولة
بالفتح ان تغلب احد الطائفتين على الاخرى في الحرب يقال كانت لنا عليهم دولة وبالضم في
الملك يقال صدر الغنى دولة بينهم بعد اولونه يكون مرة لهند مرة لذكاء وجمع الاول دولات
بالفتح جمع الثمن في دول بالضم كذا افا دولة قدس سمة وقد راعى كمال المناسبة في وصف
الساعة بالازلية لى القدسية والدولة بالابدائية لى الدائمة قوله في المصداق هذا من شعار التقدير
اورثه الشرع حساً على وجه القياس فلما تعلق له بآقبلة الاحسب المعنى وتقدير الظروف على الفعل
ليس المحصر بل الماهتمام كقولنا فادوة المنطق في المذهب نصب العين ونظيره تقديم عليه في قوله عليه
من الحسن باليشهد لان الوقوع عليه اهم عند السامع من كونه توابعاً او عقاباً والمجد بالفتح ليجت والاولا
والمراد من الاول والثاني ايتنام وكلية عن متعلق ينطبق على تضمنين معنى الاخبار وضميره عائدة
المهروج وصيغة المضارع محكاية الحال الماضية كانه يستحضر بلفظ المضارع الدال على الحال صورة
نطقه في المذهب يشاهد السامعون وتشل هذه الحكاية انما يوتى به في امر يتيم بمشاهدة لغزاة
او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كناية ان في لمطول النجاة كرامه شدة واسمع من طبع
سطوعاً او اظهر واصفاً الى البرهان من باب خلاق ثلث تولد انما النجاة في جملة مسافة كانه قيل كيف
ذلك لما جازوا المنطق مع ان وضع في المذهب فاجاب بان اثر الكرم السامع من عزة هذا الرضيع برهان ووضوح على
ساعة طاعة الاستقبال كذا ذكره صاحب الباب بعده فتمت من الملل اذا رايته منوه بلقيت به منه
في المعان كذا ذكره الفاضل الحلبي في حاشية لمطول في توضيح الاسلام شارة الى بقية النيات اسم من لا غنة امير

عطف بیان بقوله لا زالت

ان غوامض الاسرار بالنسبة الى هذه الوقاد هيمنة وتأثير الافكار بالاضافة
 الى طبعه النقاد بديهة فهو باستحقاق هذا الكتاب ولي ما به الله احو واسأل من الله
 تعالى ان ينفع به انه ولي ذلك المقعر وهو حسب ونعم الوكيل
 فعل ناقص من نزال نزال لاس من نزال نزال فعل تام عاليه جزء بالعين لمصلحة من العلم بمجنى الرقعة
 عاليه بالعين المعجزة من الغلابة بمعنى ارتفاع القيمة وازديادها ولا يخفى بان في فقرتين من الاستعارات المذكورة
 بمعنى گردش شيكوى ونظره بكونه صريح وتقدريم متعلق الجزه هنا المجر والاهتمام في تقدريم العلم على العمل
 اشارة الى شرف العلم قوله لان غوامض الخ هذا قوله قوله توصلت كما يدل عليه قوله لاحقاً فهو
 باستحقاق هذا الكتاب ولي ما به الله الخ الخ قوله قوله لا بد ان لا يعجز عن الاحكام في هذا
 جميع خلاصة والاضافة الى الاسرار بديهة وفيه مبالغة في التفخار وعدم البوضوح كما قالوا في خيار الخيارات في
 عيون العيون انه مبالغة في المختارية والله من قوة النفس معقدة لكتاب العلوم والآراء والوقاد مبالغة
 في الوقود معنى افروضة شدة هيمته اى سحابة مطيح عليها بلاهية ونتائج الافكار اى المطالب النظرية
 شأنها الاكتساب بالانظار البصيرة للتفكر مبالغة في التقدير بمعنى سر كرون مية اى بديهة
 لا يحتاج في تحصيلها الى كلغة قوله واسأل الله تعالى الخ دفع العجب الناشئ من قوله كتبت وطلعت
 بل من المتخالف ايضا واتجالي حضرة تعالى وعذف بمفعول ينفع قصد الى لغوهم ككل احد من الطالبين
 قوله انه ولي ذلك وعلمه قوله اسأل عني انه تعالى متولى تلك المنفعة وكافة فلان تيسر في كيفية اشارة
 قوله وهو حسب الخ بحسب ابندة بودن واخذ بصدر بمعنى الفاعل الخ كافي والوكيل من يفوض
 اليه الامر ويجوز عليه والجماع معطوف على وحسبى المخصوص موزون انعم الوكيل هو فيكون من عطف الجملة
 الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية او معطوف على حسي لتضمنه معنى يحسن والمخصوص
 هو الضمير المتقدم على ما ذهب اليه صاحب المفتاح في نحو زيد نعم الرجل فهذا ايضا في الحقيقة من عطف
 الانشاء على الاخبار وقد نفعه البيانون كثير من الحاجة فلا بد من اويل احدى الجملة بان يقال على
 الاول ان المعطوف اليه ايضا انشائية لان المقصود منه انشاء التوكل والاعتماد لا الاخبار بانه تعالى كافي
 في امور العباد والواو فيه اعترافية وعلى الثاني ان المعطوف باقول به مقول في حقه نعم الوكيل كما
 هو الشأن فيكون خبرية متعلق بخبر انشاء كذا افاده مولانا عبد الحكيم في حاشية المطول

ان غوامض الاسرار بالنسبة الى هذه الوقاد هيمنة وتأثير الافكار بالاضافة
 الى طبعه النقاد بديهة فهو باستحقاق هذا الكتاب ولي ما به الله احو واسأل من الله
 تعالى ان ينفع به انه ولي ذلك المقعر وهو حسب ونعم الوكيل
 فعل ناقص من نزال نزال لاس من نزال نزال فعل تام عاليه جزء بالعين لمصلحة من العلم بمجنى الرقعة
 عاليه بالعين المعجزة من الغلابة بمعنى ارتفاع القيمة وازديادها ولا يخفى بان في فقرتين من الاستعارات المذكورة
 بمعنى گردش شيكوى ونظره بكونه صريح وتقدريم متعلق الجزه هنا المجر والاهتمام في تقدريم العلم على العمل
 اشارة الى شرف العلم قوله لان غوامض الخ هذا قوله قوله توصلت كما يدل عليه قوله لاحقاً فهو
 باستحقاق هذا الكتاب ولي ما به الله الخ الخ قوله قوله لا بد ان لا يعجز عن الاحكام في هذا
 جميع خلاصة والاضافة الى الاسرار بديهة وفيه مبالغة في التفخار وعدم البوضوح كما قالوا في خيار الخيارات في
 عيون العيون انه مبالغة في المختارية والله من قوة النفس معقدة لكتاب العلوم والآراء والوقاد مبالغة
 في الوقود معنى افروضة شدة هيمته اى سحابة مطيح عليها بلاهية ونتائج الافكار اى المطالب النظرية
 شأنها الاكتساب بالانظار البصيرة للتفكر مبالغة في التقدير بمعنى سر كرون مية اى بديهة
 لا يحتاج في تحصيلها الى كلغة قوله واسأل الله تعالى الخ دفع العجب الناشئ من قوله كتبت وطلعت
 بل من المتخالف ايضا واتجالي حضرة تعالى وعذف بمفعول ينفع قصد الى لغوهم ككل احد من الطالبين
 قوله انه ولي ذلك وعلمه قوله اسأل عني انه تعالى متولى تلك المنفعة وكافة فلان تيسر في كيفية اشارة
 قوله وهو حسب الخ بحسب ابندة بودن واخذ بصدر بمعنى الفاعل الخ كافي والوكيل من يفوض
 اليه الامر ويجوز عليه والجماع معطوف على وحسبى المخصوص موزون انعم الوكيل هو فيكون من عطف الجملة
 الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية او معطوف على حسي لتضمنه معنى يحسن والمخصوص
 هو الضمير المتقدم على ما ذهب اليه صاحب المفتاح في نحو زيد نعم الرجل فهذا ايضا في الحقيقة من عطف
 الانشاء على الاخبار وقد نفعه البيانون كثير من الحاجة فلا بد من اويل احدى الجملة بان يقال على
 الاول ان المعطوف اليه ايضا انشائية لان المقصود منه انشاء التوكل والاعتماد لا الاخبار بانه تعالى كافي
 في امور العباد والواو فيه اعترافية وعلى الثاني ان المعطوف باقول به مقول في حقه نعم الوكيل كما
 هو الشأن فيكون خبرية متعلق بخبر انشاء كذا افاده مولانا عبد الحكيم في حاشية المطول

ان غوامض الاسرار بالنسبة الى هذه الوقاد هيمنة وتأثير الافكار بالاضافة
 الى طبعه النقاد بديهة فهو باستحقاق هذا الكتاب ولي ما به الله احو واسأل من الله
 تعالى ان ينفع به انه ولي ذلك المقعر وهو حسب ونعم الوكيل
 فعل ناقص من نزال نزال لاس من نزال نزال فعل تام عاليه جزء بالعين لمصلحة من العلم بمجنى الرقعة
 عاليه بالعين المعجزة من الغلابة بمعنى ارتفاع القيمة وازديادها ولا يخفى بان في فقرتين من الاستعارات المذكورة
 بمعنى گردش شيكوى ونظره بكونه صريح وتقدريم متعلق الجزه هنا المجر والاهتمام في تقدريم العلم على العمل
 اشارة الى شرف العلم قوله لان غوامض الخ هذا قوله قوله توصلت كما يدل عليه قوله لاحقاً فهو
 باستحقاق هذا الكتاب ولي ما به الله الخ الخ قوله قوله لا بد ان لا يعجز عن الاحكام في هذا
 جميع خلاصة والاضافة الى الاسرار بديهة وفيه مبالغة في التفخار وعدم البوضوح كما قالوا في خيار الخيارات في
 عيون العيون انه مبالغة في المختارية والله من قوة النفس معقدة لكتاب العلوم والآراء والوقاد مبالغة
 في الوقود معنى افروضة شدة هيمته اى سحابة مطيح عليها بلاهية ونتائج الافكار اى المطالب النظرية
 شأنها الاكتساب بالانظار البصيرة للتفكر مبالغة في التقدير بمعنى سر كرون مية اى بديهة
 لا يحتاج في تحصيلها الى كلغة قوله واسأل الله تعالى الخ دفع العجب الناشئ من قوله كتبت وطلعت
 بل من المتخالف ايضا واتجالي حضرة تعالى وعذف بمفعول ينفع قصد الى لغوهم ككل احد من الطالبين
 قوله انه ولي ذلك وعلمه قوله اسأل عني انه تعالى متولى تلك المنفعة وكافة فلان تيسر في كيفية اشارة
 قوله وهو حسب الخ بحسب ابندة بودن واخذ بصدر بمعنى الفاعل الخ كافي والوكيل من يفوض
 اليه الامر ويجوز عليه والجماع معطوف على وحسبى المخصوص موزون انعم الوكيل هو فيكون من عطف الجملة
 الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية او معطوف على حسي لتضمنه معنى يحسن والمخصوص
 هو الضمير المتقدم على ما ذهب اليه صاحب المفتاح في نحو زيد نعم الرجل فهذا ايضا في الحقيقة من عطف
 الانشاء على الاخبار وقد نفعه البيانون كثير من الحاجة فلا بد من اويل احدى الجملة بان يقال على
 الاول ان المعطوف اليه ايضا انشائية لان المقصود منه انشاء التوكل والاعتماد لا الاخبار بانه تعالى كافي
 في امور العباد والواو فيه اعترافية وعلى الثاني ان المعطوف باقول به مقول في حقه نعم الوكيل كما
 هو الشأن فيكون خبرية متعلق بخبر انشاء كذا افاده مولانا عبد الحكيم في حاشية المطول

اقول الحمد معناه على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء والنداء على الجميل معني
 او غيرها وانما ختم النداء ليشهر بانه بواسطه اللسان وقوله من نعمه او غيرها
 للاستعار بجموع المتعلقين
 قوله الحمد معناه على ما ذهب اليه المحققون انه اشارة الى روافد السبب الايام الرازي في
 تفسيره الكبير من ان الحمد ثناء في مقابلة الانعام طاقا سواء وصل الى المحامد ولا يخفى ان الشكر فانه ثناء
 في مقابلة الانعام الوصول الى الشكر فلا فرق بينهما عندنا لا بسبب المور وفانه اللسان في كليهما ولا بسبب
 المتعلق فانه الانعام فيسبب الا بالوصول الى في الشكر بخلافه في الحمد ومنه ذكر وجوده انشاء الله تعالى
 قوله والثناء والنداء علم هذا المعنى هو الذي احتاره الزمخشري في الكشاف في الفائق والقاضي في
 تفسيره ولاحق الرازي في شرح المطالع والعلامة التفتازاني في الطول والحمد وان في كتب اللغة
 يستعمل لانه يحمل فسر وفعله نحو لاء الاعلام بقوله هو لثنا راجع ويستشهدوا على عموم متعلقه بقوله حمده
 الرجل على انعامه حمده على حسنه وشجاعته ونجمته بهما بالكمس بمعنى الانعام قال في الكشاف في تفسيره المثل الغلبة
 بالفتح ليقوم بها كسر الانعام وبالفهم المسوقة فلا حاجة الى تقدير الانعام كما قال العلامة في حواشي الكشاف
 ان النجمة بمعنى الانعام بها قولهم وانما ختم النداء لانه ان الثناء هو الذكر الجميل فلا يكون الا باللسان
 قوله ليشعر الخ اى ليكون نصا على خصوص دور الحمد فان الندة يفسر في كتب اللغة بآواز ودون
 ودفعاً لتوهم صرف الثناء بهنالك بهيم اللسان وغيره فانه يستعمل بمعنى اظهار صفات الكمال المومني
 فالضم المذكور احتياطي لا يترتب عليه كيف وان الالفاظ محمولة على المعاني الحقيقية المتبادرة خصوصاً
 في التعريف ولذا ذكره اكثر الفاضل لان الثناء حقيقة في الذكر الجميل فاعلم ان العلامة في اطلاق الثناء
 على المعنى الاظم ان ما هو المقصود من الحمد عن اظهار صفات الكمال تتحقق في فعل غير اللسان الثناء
 ولهذا الجاه قال بعض المحققين من لصفوية ان حقيقة الحمد هو الاظهار المذكور وهو قد يكون بالقول
 وقد يكون بالفعل بل في الاول اقوى لان الاله الافعال عقلية قطعية لا يتصور فيها التخلف كما لا يخفى
 على السجود بخلاف الاقوال فان دلالتها وضعية ظنية قد تخلف عنها ما لا يتحاشون به القلب من جهة
 تعالى على ذاته وذلك لانه تعالى عين بسط بساط الوجود على مكناات لا تحصى ووضع عليه موايد
 كريمة التي لا تناسب فقد كشف العطاء عن صفات كماله وانكشف ثابته لا انما قطعية تفصيلية غير مثابته

قال
 الحمد الله
 على توفيقه
 ونسأل الله
 طريقة والحمد
 الحق بتحققه
 ونصله على
 محمد وآله
 وعترته

[illegible]

ذلک علی الدین اتل فیہم یحبون ان یجحدوا بما فیہم ولا یموتوا کما یموتون ان العزیم علیہ
 دکن اللہ حب الایۃ وکل دس لب عقل راجع الی بصیرتہ امی فہنہ وقوتہ الباطنۃ لا یخفی علیہ لفظ
 الکشاف بلا یحب بہ بغیرہ قدس سرہ ان بالانسان لفظ ان الرجل غیرہ قدس سرہ الی الانسان
 الی ان النفس الماتۃ لا یختصا صلی بالذکر بل تشاركہ الاثنی لا یجرح علی صیغۃ الجہول بکما یدل علیہ
 الاستشہاد ویقولہ تکلم ویکون ان یکجہ وادویوزان یکون علی بنا المعلوم دینا سبہ قوله ان العرب یجرح
 بالکمال الا یجرح انسان انسانا بغیرہ فعلہ لیس یفعل لم یفعلہ وقد نعی اللہ تعالیٰ ذلک لفظ الکشاف
 ہذا لا یجرح بغیر فعلہ وحمل الایۃ علی ظاہرہ یؤدی الی ان یشی علیہم فعل اللہ تعالیٰ یعنی تحبب الایمان
 علیہم وقد نعی اللہ تعالیٰ الخ الا انہ لم یخلق سرخضہ قدس سرہ قبل ما یتعلق بتفسیر الایۃ اکتفی علی
 قوله وقد نعی اللہ تعالیٰ شفع الاستعلاء ذلک المرح علی غیر فعلہ وعدہ عیبنا وشناعتہ ظاہرۃ عند من لہ
 عقل سلیم علی الذین انزل فیہم لیس فی شانہم ہذہ الایۃ ولا تحسب الخ خطاب الرسول صلی اللہ علیہ وسلم
 فاحد مضطرب الذین یفرحون والشانہ بمفازۃ بما التوا بما فعلوہ ویکون ان یکجہ واما لم یفعلوا فخلا
 تحبہم تاکید لا تحسین وتقریر لہ والفازائدۃ لا شعار بان افعلہم المذکورۃ عنہ لمنع الحسبان المذکور
 بمفازۃ من العذاب بنجاۃ منہ رو ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سال الیہود عن شئ مما فی
 ملتو ریتہ فکتموا الحق واخبروہ بخلافہ واروہ انہم قد صدقوا ذہ حوا بما فعلوا وطلبوا ان یکجہ ہم الشی
 صلی اللہ علیہ وسلم علی ذلک فاطلع اللہ تعالیٰ رسولہ علی ذلک سلامہ بما انزل فیہم من الوعد یعنی
 لا تحسب الیہود الذین یفرحون بما فعلوا من تبلیسہم علیک یمکون ان تحبہم بما لم یفعلوا یعنی الاخبار
 بالصدق عما سالتہم عنہ ما جہ من العذاب کذا فی الکشاف ومقصودہن قوله وقد نعی اللہ تعالیٰ ذلک
 ان توصیفہ تعالیٰ الیہود بحبہم اللہ علی ما لم یفعلوا التلیع علیہم والمانۃ لہم بانہ قد صدقہم ما ہو متبعہم عند
 العقول السلیتمہ من طلب الحب علی ما لم یفعل فقلت الایۃ علی ان کجہ انما یحسن نظر العقل وادفع عنہ
 اختیار وہو المطلوب باحرارنا نافع بالاعتراض من شہدۃ التی تور وھذا وہو ان قدس سرہ ادعی ان حسب
 الکشاف مخرج ہذا المقام بان اخذ الاختیار عن کجہ انما ہو بحسب العقل دون العقل وھستشہادہ بالایۃ صریح
 فی ان ذلک لاخذ العقل والاستعمال قولہ ثم سئل کیف لزم لفظ الکشاف ہذا فان قلت ان العرب یجرح
 بالکمال وحسن الوجہ ذلک فعل اللہ تعالیٰ وہو من مقبول عمال الناس غیر مردود فتراد قدس سرہ

فیہم یحبون ان یجحدوا
 بما فیہم ولا یموتوا
 کما یموتون
 ان العزیم علیہ
 دکن اللہ حب الایۃ
 وکل دس لب عقل
 راجع الی بصیرتہ
 امی فہنہ وقوتہ
 الباطنۃ لا یخفی
 علیہ لفظ الکشاف
 بلا یحب بہ بغیرہ
 قدس سرہ ان بالانسان
 لفظ ان الرجل
 غیرہ قدس سرہ الی
 الانسان الی ان النفس
 الماتۃ لا یختصا
 صلی بالذکر بل
 تشاركہ الاثنی لا
 یجرح علی صیغۃ
 الجہول بکما یدل
 علیہ الاستشہاد
 ویقولہ تکلم ویکون
 ان یکجہ وادویوزان
 یکون علی بنا
 المعلوم دینا سبہ
 قوله ان العرب
 یجرح بالکمال
 الا یجرح انسان
 انسانا بغیرہ
 فعلہ لیس یفعل
 لم یفعلہ وقد
 نعی اللہ تعالیٰ
 ذلک لفظ الکشاف
 ہذا لا یجرح
 بغیر فعلہ
 وحمل الایۃ
 علی ظاہرہ
 یؤدی الی ان
 یشی علیہم
 فعل اللہ تعالیٰ
 یعنی تحبب
 الایمان علیہم
 وقد نعی اللہ
 تعالیٰ الخ الا
 انہ لم یخلق
 سرخضہ قدس
 سرہ قبل ما
 یتعلق بتفسیر
 الایۃ اکتفی
 علی قوله
 وقد نعی اللہ
 تعالیٰ شفع
 الاستعلاء
 ذلک المرح
 علی غیر فعلہ
 وعدہ عیبنا
 وشناعتہ
 ظاہرۃ عند
 من لہ عقل
 سلیم علی
 الذین انزل
 فیہم لیس فی
 شانہم ہذہ
 الایۃ ولا
 تحسب الخ
 خطاب الرسول
 صلی اللہ علیہ
 وسلم فاحد
 مضطرب
 الذین یفرحون
 والشانہ
 بمفازۃ
 بما التوا
 بما فعلوہ
 ویکون ان
 یکجہ واما
 لم یفعلوا
 فخلا تحبہم
 تاکید لا
 تحسین
 وتقریر لہ
 والفازائدۃ
 لا شعار
 بان افعلہم
 المذکورۃ
 عنہ لمنع
 الحسبان
 المذکور
 بمفازۃ
 من العذاب
 بنجاۃ منہ
 رو ان رسول
 اللہ صلی
 اللہ علیہ
 وسلم سال
 الیہود عن
 شئ مما فی
 ملتو ریتہ
 فکتموا
 الحق واخبروہ
 بخلافہ
 واروہ انہم
 قد صدقوا
 ذہ حوا
 بما فعلوا
 وطلبوا
 ان یکجہ ہم
 الشی صلی
 اللہ علیہ
 وسلم علی
 ذلک فاطلع
 اللہ تعالیٰ
 رسولہ علی
 ذلک سلامہ
 بما انزل
 فیہم من
 الوعد
 یعنی لا
 تحسب
 الیہود
 الذین
 یفرحون
 بما
 فعلوا
 من
 تبلیسہم
 علیک
 یمکون
 ان
 تحبہم
 بما
 لم
 یفعلوا
 یعنی
 الاخبار
 بالصدق
 عما
 سالتہم
 عنہ
 ما
 جہ
 من
 العذاب
 کذا
 فی
 الکشاف
 ومقصودہن
 قوله
 وقد
 نعی
 اللہ
 تعالیٰ
 ذلک
 ان
 توصیفہ
 تعالیٰ
 الیہود
 بحبہم
 اللہ
 علی
 ما
 لم
 یفعلوا
 التلیع
 علیہم
 والمانۃ
 لہم
 بانہ
 قد
 صدقہم
 ما
 ہو
 متبعہم
 عند
 العقول
 السلیتمہ
 من
 طلب
 الحب
 علی
 ما
 لم
 یفعل
 فقلت
 الایۃ
 علی
 ان
 کجہ
 انما
 یحسن
 نظر
 العقل
 وادفع
 عنہ
 اختیار
 وہو
 المطلوب
 باحرارنا
 نافع
 بالاعتراض
 من
 شہدۃ
 التی
 تور
 وھذا
 وہو
 ان
 قدس
 سرہ
 ادعی
 ان
 حسب
 الکشاف
 مخرج
 ہذا
 المقام
 بان
 اخذ
 الاختیار
 عن
 کجہ
 انما
 ہو
 بحسب
 العقل
 دون
 العقل
 وھستشہادہ
 بالایۃ
 صریح
 فی
 ان
 ذلک
 لاخذ
 العقل
 والاستعمال
 قولہ
 ثم
 سئل
 کیف
 لزم
 لفظ
 الکشاف
 ہذا
 فان
 قلت
 ان
 العرب
 یجرح
 بالکمال
 وحسن
 الوجہ
 ذلک
 فعل
 اللہ
 تعالیٰ
 وہو
 من
 مقبول
 عمال
 الناس
 غیر
 مردود
 فتراد
 قدس
 سرہ

فِي الْحَمْدِ مَا هُوَ بِحَسْبِ الْعَقْلِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَمْدِ لِلدَّخِ وَالشُّكْرِ
 صَاحِبُ الْكُشَافِ فَإِنْ كَلَامُهُ صَرَّحَ فِي كَلَامِ الْأَمِيرِينَ الَّذِينَ أَوْعَيْنَاهُمَا فِي الْأَوَّلِ فَيَقُولُ وَقَدْ نَعَى الْعَمَلُ
 تَعَالَى ذَلِكَ عَلَى الَّذِينَ أَنْزَلَ فِيهِمْ وَيَجِبُونَ أَنْ يَجِدُوا لَهَا سَبْقَ تَقْرِيرِهِ وَأَمَّا فِي الشَّيْءِ فَيَقُولُ وَكُلُّ شَيْءٍ
 رَاجِعٌ إِلَى بَصِيرَتِهِ ثُمَّ يَقُولُ وَقَدْ نَعَى الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ الْخَرْ وَيَقُولُ أَنْ قُلْتُ أَنَّ الْعَرَبَ يَجْعَلُ الْحَمْدَ
 قَوْلَهُ قُلْتُ الَّذِي يَسُوعُ لَمْ ذَكَرْ يَقُولُهُ عَلَى أَنَّ مِنْ مُحَقِّقَةِ الْقَادِ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ وَ
 الْأَكْنَثُ ظَاهِرَةٌ فِي اخْتِيارِ فِي الْحَمْدِ كَالْآيَةِ فِي الْحَمْدِ الْأَنَّ لَفْظُ الْمَوْجِ الذِّكْرِ ذَكَرَ فِي كَلَامِهِ
 مَرَّةً مُسْتَعْلٍ بِمَعْنَى الْوَصْفِ وَالنَّشَاءِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ يُلْفِظُ الْمَوْجِ أَوْ الْحَمْدَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَدُلَّ
 ذَكَرَ الْمَوْجِ عِبْرَتُهُ بِالنَّشَاءِ حَيْثُ قَالَ وَجَلَّ الْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهِ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ يَشْنِي عَلَيْهِمْ بِفِعْلِ الْعَمَلِ
 وَكَذَلِكَ عَمِلَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ بِوَصْفِ حَيْثُ قَالَ وَجَلَّ الْوَصْفُ بِالْحَمْدِ مَوْجُوهٌ مَالِيسَ لِلنَّاسِ عَمَلٌ فِيهِ غُلْطًا
 وَمُخَالَفَةً لِلْعَقْلِ وَكَذَا لَفْظُ الْحَمْدِ فِي الْآيَةِ مُسْتَعْلٍ فِي مَعْنَى النَّشَاءِ وَالْإِثْلَاقِ فِي تَقْلَامِ اجْتِمَاعِ الْكَلَامِ
 كَلِمَةً ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ وَقَدْ نَعَى اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِإِشَارَةِ إِلَى الْمَوْجِ بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَالْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ هُوَ الْحَمْدُ
 بِغَيْرِ فِعْلِهِ فَظَاهِرٌ لَا يَسْتَدِلُّ بِمَا عَلَى قَبْرِ الْمَوْجِ بِغَيْرِ فِعْلِهِ نَدَاهُ بِإِيَّانِ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي
 اخْتِيارِ فِي وَأَمَّا بَيَانُ أَنَّ ذَلِكَ الْآخِرَ فِيهِمَا أَنَّهُ هُوَ بِحَسْبِ الْعَقْلِ فَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ وَكُلُّ شَيْءٍ رَاجِعٌ
 إِلَى بَصِيرَتِهِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ نَعَى اللَّهُ تَعَالَى وَقَوْلُهُ وَكَذَا يَدُلُّ مَقْبُولٌ عِنْدَ النَّاسِ غَيْرُ مَرْدُودٍ وَقَوْلُهُ خَطَا
 الْمَوْجِ بِهِ وَقَوْلُهُ وَجَعَلَهُ غُلْطًا وَمُخَالَفَةً لِلْعَقْلِ يُؤَدِّي بِأَعْلَى صَوْتٍ عَلَى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ بِحَسْبِ الْعَقْلِ
 هَذَا مَا عَمِلَ فِي حُلِّ هَذَا الْمَقَامِ وَالْمَسْجُودِ تَعَالَى أَعْلَمُ بِمَرَامِ عِبَادِهِ الْكَرَامِ قَوْلُهُ وَالشُّكْرُ فِعْلٌ إِلَى
 لِمَا كَانَ الشُّكْرُ فِي الظَّاهِرِ قَرِيبًا مِنَ الْحَمْدِ حَتَّى ظَنُّوا أَنَّ الْمَرَامَ الرَّائِي أَشْجَاهُ وَأَنَّهُ نَسَبَ بَيْنَ بَيْنَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ
 مَعْنَى الْحَمْدِ الشُّكْرَ وَالنَّسَبَ بَيْنَهُمَا عَلَى نَدَبِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ كَانَ الْمَذْكُورُ فِي الْمَقَامِ لَفْظُ الْحَمْدِ فَقَطْ
 يَشْمَلُ الْقَوْلَ الْحَمْدَ وَالْإِعْتِقَادَ وَنَدَبَ لَوْ عَلَى عَمُومِ مَرْدُودِهِ وَخُصُوصِ تَعَلُّقِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ قَوْلُهُ
 أَفَاذَكُمُ النِّعَامُ مِنْهُ ثَمَانَةٌ هِيَ يَدِي لِسَانِي وَبَصِيرَتِي الْحَمْدُ قَوْلُهُ يَدِي وَمَعْطُوفًا مِنْصُوتُهُ عَلَى الْبَدَلَةِ
 مِنْ ثَمَانَةٍ وَفِي تَوْحِيدِ التَّصْمِيمِ بِالْحَمْدِ السُّورَةُ بِإِشَارَةِ إِلَى الْإِخْلَاصِ وَالْمَعْنَى أَفَاذَكُمُ النِّعَامُ تَحْمِيلًا عَلَى مَا
 شَيَّرَ مِنْهُ الْكَفَاةَ بِالْيَدِ وَشَرَّ الْحَمْدَ بِالنَّاسِ يُعْقَدُ الْفَوَادِ عَلَى الْحُبَّةِ وَالْإِعْتِقَادَ وَوَجْهَ الْأَسْتِدْلَالِ
 أَنَّ الشَّاعِرَ الْفَصِيحَ مَعَ كَوْنِهِ صَاحِبَ لِسَانٍ قَبِيحٍ فِي مَقَابِلَةِ النِّعْمَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَيْهِ كَلَامُ الْأُمُورِ الشَّائِرَةِ

لا فرق بين الحمد والشكر
 في قول الكشاف فان كلامه صرح في كلام الاميرين الذين اوعيناهما في الاول في قوله وقد نعى العمل
 تعالى ذلك على الذين انزل فيهم ويجبون ان يجدوا لها سبق تقريره واما في الشيء في قوله وكل شيء
 راجع الى بصيرته ثم يقول وقد نعى العمل في ذلك الخ وبقوله ان قلت ان العرب يجعل الحمد
 قوله قلت الذي يسوع لم ذكر يقول على ان من محققة القاد الى آخر كلامه ان هذه الاقوال و
 الاكثر ظاهرة في اخذ الاختيار في الحمد كالآية في الحمد الا ان لفظ الموج ذكر في كلامه
 مرار مستعمل بمعنى الوصف والنشأ مطلقا سواء كان يلفظ الموج او الحمد يدل على ذلك انه قد
 ذكر الموج عبرته بالنشأ حيث قال وجل الآية على ظاهره يؤدى الى ان يشني عليهم بفعل العمل
 وكذا عمله في آخر كلامه بوصف حيث قال وجل الوصف بالبحال منحوه مالم ليس للانسان عمل فيه غلطا
 ومخالفا للعقل وكذا لفظ الحمد في الآية مستعمل في معنى النشأ والالاختلاف نظام اجزاء الكلام
 كلمة ذلك في قوله وقد نعى الله تعالى ذلك اشارة الى الموج بغير فعله والمذكور في الآية هو الحمد
 بغير فعله فظاهر لا يستدل بما على قبح الحمد بغير فعله نداءه ببيان عدم الفرق بينهما في
 اخذ الاختيار واما بيان ان ذلك الاخذ فيهما انما هو بحسب العقل فهو ان قوله وكل شيء راجع
 الى بصيرته وقوله وقد نعى الله تعالى وقوله وذلك يدل مقبول عند الناس غير مردود وقوله خطا
 الموج به وقوله وجعله غلطا ومخالفا للعقل يؤدى باعلى صوت على ان كل ذلك بحسب العقل
 هذا ما عمله في حل هذا المقام والمدسجانه تعالى اعلم بمرام عباد الكرام قوله والشكر فعل الى
 لما كان الشكر في الظاهر قريبا من الحمد حتى ظنوا ان المرام الراي اشجاء وانها نسب بين بابين بعض المحققين
 معنى الحمد الشكر والنسبة بينهما على نذهب المحققين ان كان المذكور في المتن لفظ الحمد فقط
 يشمل القول الحمد والاعتقاد ونذهب لو على عموم مردوده وخصوص تعلقه بقول الشاعر قوله
 افاذكم النعمان من ثمانية هي يدي لساني وبصيرتي الحمد قوله يدي ومعطوف من منصوت على البدل
 من ثمانية وفي توحيد التسميم بالحمد السورة اشارة الى الاخلاص والمعنى افاذكم النعمان تحمينا على ما
 شير من الكفاة باليد وشكر الحمد بالناس يعقد الفواد على الحبة والاعتقاد ووجه الاستدلال
 ان الشاعر الفصيح مع كونه صاحب لسان قبيح في مقابلة النعمة الواسلة اليه كلام الامور الشائرة

موافقا لما هو خير حقه والهداية هي الدلالة الموصلة الى البقية والوصول

او غير في حقه عندنا تعالى فان قيل النفس غير حق خير عند الظالم مع انه لا يسمى خلقه توفيقا فاقول
والهداية هي الدلالة الموصلة الى البقية الشعر قال العلامة في شرح العقائد النسفية المذكور
في كلام المشايخ ان الهداية عندنا خلق لا يتهدا وعند المعتزلة بيان طريق الحق والصلوب و
المشهور انما عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عند الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب
سواء حصل الوصول والهداية او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها
معنى الايصال قول آخر عرجه بعض المعتزلة وانصوص المارة في القرآن متعارضة فبعض ما يدل
على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى لكب الا تخذ من حاجب ولكن الله يحجب من يشاء و
بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما تودونهم دينهم فاحجبوا الله عنهم
ويؤيد المشهور ان صاحب الحاشية في الاتصال في تفسيره في قوله تعالى هذه الامم التي نزلنا اليها
الموصلة الى البقية واستدل عليه بوجه ثلثه كما مستعرف والى في تفسيره اياها بهذا المعنى على ما فائدة
لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق كما ناسب للمعتزلة لما كان التعليق بالمشية في قوله تعالى
يهدى من يشاء الى صراط مستقيم معنى مجموع كل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت
خلق لا يشاء انما هو منه بطلب الارشاد لما ترتب عليها المدح في العاجل والثواب في الاجل بناء
على اصلها الفاسد انه لا استحقاق للمدح والثواب والالزام والعقاب فيما لا يتصل فيه العيب ليد
قدس من هو لم ينظر الى تصالبه في اعترافه واورده حتمه مع استدلالة وستمح من وجوه حكمه
من اشار الله تعالى قوله بدليل الخ بذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشاف حيث قال
بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين هموا الضالون والضلالة بالهدى
وقال تعالى يضلون في ضلال مبين ويقال هم في موضع المدح كهدى ولان الهدى
مطابق له ولان يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لا تترك الينحو عنه فانتم ذكره فانكم
شاهدوا انكم انتم في مقابلتها في حواشيه ان قوله بدليل وقوع الخ في معنى لان الضلالة
قد تقع في مقابلته فلا يعطف عليه قوله ويقال محدد بمعنى ولان يقال وقوله ولان الخ
مطابق الخ انتهى والسيد قدس سره ماخذ بالمال وقال بدليل ان الضلالة الخ

والهداية هي الدلالة الموصلة الى البقية الشعر قال العلامة في شرح العقائد النسفية المذكور في كلام المشايخ ان الهداية عندنا خلق لا يتهدا وعند المعتزلة بيان طريق الحق والصلوب والمشهور انما عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عند الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب سواء حصل الوصول والهداية او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها معنى الايصال قول آخر عرجه بعض المعتزلة وانصوص المارة في القرآن متعارضة فبعض ما يدل على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى لكب الا تخذ من حاجب ولكن الله يحجب من يشاء وبعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما تودونهم دينهم فاحجبوا الله عنهم ويؤيد المشهور ان صاحب الحاشية في الاتصال في تفسيره في قوله تعالى هذه الامم التي نزلنا اليها الموصلة الى البقية واستدل عليه بوجه ثلثه كما مستعرف والى في تفسيره اياها بهذا المعنى على ما فائدة لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق كما ناسب للمعتزلة لما كان التعليق بالمشية في قوله تعالى يهدى من يشاء الى صراط مستقيم معنى مجموع كل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت خلق لا يشاء انما هو منه بطلب الارشاد لما ترتب عليها المدح في العاجل والثواب في الاجل بناء على اصلها الفاسد انه لا استحقاق للمدح والثواب والالزام والعقاب فيما لا يتصل فيه العيب ليد قدس من هو لم ينظر الى تصالبه في اعترافه واورده حتمه مع استدلالة وستمح من وجوه حكمه من اشار الله تعالى قوله بدليل الخ بذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشاف حيث قال بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين هموا الضالون والضلالة بالهدى وقال تعالى يضلون في ضلال مبين ويقال هم في موضع المدح كهدى ولان الهدى مطابق له ولان يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لا تترك الينحو عنه فانتم ذكره فانكم شاهدوا انكم انتم في مقابلتها في حواشيه ان قوله بدليل وقوع الخ في معنى لان الضلالة قد تقع في مقابلته فلا يعطف عليه قوله ويقال محدد بمعنى ولان يقال وقوله ولان الخ مطابق الخ انتهى والسيد قدس سره ماخذ بالمال وقال بدليل ان الضلالة الخ

غير الهداية فافهم
الهداية هي الدلالة الموصلة الى البقية الشعر قال العلامة في شرح العقائد النسفية المذكور في كلام المشايخ ان الهداية عندنا خلق لا يتهدا وعند المعتزلة بيان طريق الحق والصلوب والمشهور انما عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عند الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب سواء حصل الوصول والهداية او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها معنى الايصال قول آخر عرجه بعض المعتزلة وانصوص المارة في القرآن متعارضة فبعض ما يدل على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى لكب الا تخذ من حاجب ولكن الله يحجب من يشاء وبعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما تودونهم دينهم فاحجبوا الله عنهم ويؤيد المشهور ان صاحب الحاشية في الاتصال في تفسيره في قوله تعالى هذه الامم التي نزلنا اليها الموصلة الى البقية واستدل عليه بوجه ثلثه كما مستعرف والى في تفسيره اياها بهذا المعنى على ما فائدة لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق كما ناسب للمعتزلة لما كان التعليق بالمشية في قوله تعالى يهدى من يشاء الى صراط مستقيم معنى مجموع كل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت خلق لا يشاء انما هو منه بطلب الارشاد لما ترتب عليها المدح في العاجل والثواب في الاجل بناء على اصلها الفاسد انه لا استحقاق للمدح والثواب والالزام والعقاب فيما لا يتصل فيه العيب ليد قدس من هو لم ينظر الى تصالبه في اعترافه واورده حتمه مع استدلالة وستمح من وجوه حكمه من اشار الله تعالى قوله بدليل الخ بذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشاف حيث قال بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين هموا الضالون والضلالة بالهدى وقال تعالى يضلون في ضلال مبين ويقال هم في موضع المدح كهدى ولان الهدى مطابق له ولان يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لا تترك الينحو عنه فانتم ذكره فانكم شاهدوا انكم انتم في مقابلتها في حواشيه ان قوله بدليل وقوع الخ في معنى لان الضلالة قد تقع في مقابلته فلا يعطف عليه قوله ويقال محدد بمعنى ولان يقال وقوله ولان الخ مطابق الخ انتهى والسيد قدس سره ماخذ بالمال وقال بدليل ان الضلالة الخ

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختار الجملة الفعلية ولم يقل الحمد لله جريا
 الاصل وقصد المظهر العجز عن الحمد على وجه الثبات والادام والتوفيق جعل فعل العباد
 على صفة الحال بوجود الحمد بالاشكر وبالعكس في صورة الثبات في مقابلة الانعام بالاركان وهو ظاهر
 قوله ولم يقل الحمد لله لانه في الشائع الكثير في هذا المقام حتى صار كانه الاصل والفعلية
 فيها ولذا احتاج في اختيار الالف بيان المرجح قوله جريا على الاصل الخ يعني ان اصل
 الحمد لمجد فعلية لانه حمد الله تعالى حمد الواحد حمد العدد ثم عدل عنه فحذف الفعل مع الفاعل
 وتيمم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية لله لانه على الثبات والادام كما قالوا في سلام عليك فاختار
 الفعلية جريا على الاصل في الحقيقة قوله على وجه الثبات والادام الحمد الذي هو
 مدلول الالفية لانها تدل على الثبوت والادام في كل ثابت ودائمة لم ينظر قاطعة بخلاف الفعلية
 فان الفعل يدل على الثبوت المتعارف بالجملة والحمد لا يقران معناه بالزمان للتغير المحمدي ونفي خبر
 اشعار بان مقدور العبد هو الحمد على وجه التجدد وظهور العجز عن ادائه على وجه الثبات والادام
 وقيل ان الفعلية التي فعلها مضارع تمل على الاستمرار التجدد وسد وجه الحمد على هذا الوجه اشق منه
 على وجه الادام اذ لا شقيقة في الفعل بعدا لا تباد وانما هي في الفعل مرة بعد اخرى فلا معنى
 لاختصار العجز في اختيار هذه الفعلية فغنية ان كان اشق لكنه مقدور للعبد بخلاف الادام البشوتى
 فانه غير متصور بل هو عاجز مغلوب لنفس الامارة واقول انما اختار المضارع لانه لله لانه على الاستمرار
 التجدد في شرب ان التوفيق تعالى للمحسنت والخيرات متجددة على الاستمرار فلا يتخلو لمحسنة عن
 توفيق جديد فيحمله عليه حمد مزيد واما اختيار صيغة التكلم مع الغير فلا اشعار بان حمده تعالى امر عظيم
 وخطب جميع لا يمكن ان يتولاه احد بنفسه بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهير قوله
 جعل فعل العبد الحمد وبعبارة اخرى جعل الله تعالى فعل العبد موافقا لما يحبه ويرضاه
 وهذا هو معناه المعنى وهو راجع الى ما ذهب اليه بعض المتكلمين من انه خلق الطاعة التي
 هي وسيلة لتيسل السعادة واما ما استحسن من انه لم يجعل الاسباب موافقة للمطلوب المحمدي
 فهو راجع الى ما ذهب اليه بعض منهم من انه حصل القادة على الطاعة وعند بعضهم الدعوة
 الى الطاعة وعلى كل تقدير لا بد من قبيح الخير احسنه انما عن الحسن لان المراد به

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
 الاختيار في الجملة الفعلية
 قوله ولم يقل الحمد لله لانه في الشائع الكثير
 في هذا المقام حتى صار كانه الاصل
 والفعلية فيها ولذا احتاج في اختيار الالف
 بيان المرجح قوله جريا على الاصل الخ
 يعني ان اصل الحمد لمجد فعلية لانه حمد
 الله تعالى حمد الواحد حمد العدد ثم عدل
 عنه فحذف الفعل مع الفاعل وتيمم المصدر
 مقامه وجعل الجملة اسمية لله لانه على
 الثبات والادام كما قالوا في سلام عليك
 فاختار الفعلية جريا على الاصل في الحقيقة
 قوله على وجه الثبات والادام الحمد الذي
 هو مدلول الالفية لانها تدل على الثبوت
 والادام في كل ثابت ودائمة لم ينظر
 قاطعة بخلاف الفعلية فان الفعل يدل على
 الثبوت المتعارف بالجملة والحمد لا يقران
 معناه بالزمان للتغير المحمدي ونفي خبر
 اشعار بان مقدور العبد هو الحمد على وجه
 التجدد وظهور العجز عن ادائه على وجه
 الثبات والادام وقيل ان الفعلية التي فعلها
 مضارع تمل على الاستمرار التجدد وسد
 وجه الحمد على هذا الوجه اشق منه على
 وجه الادام اذ لا شقيقة في الفعل بعدا لا
 تباد وانما هي في الفعل مرة بعد اخرى
 فلا معنى لاختصار العجز في اختيار هذه
 الفعلية فغنية ان كان اشق لكنه مقدور
 للعبد بخلاف الادام البشوتى فانه غير
 متصور بل هو عاجز مغلوب لنفس الامارة
 واقول انما اختار المضارع لانه لله لانه
 على الاستمرار التجدد في شرب ان التوفيق
 تعالى للمحسنت والخيرات متجددة على
 الاستمرار فلا يتخلو لمحسنة عن توفيق
 جديد فيحمله عليه حمد مزيد واما اختيار
 صيغة التكلم مع الغير فلا اشعار بان حمده
 تعالى امر عظيم وخطب جميع لا يمكن ان
 يتولاه احد بنفسه بل يحتاج الى معاون
 ونصير وممد وظهير قوله جعل فعل العبد
 الحمد وبعبارة اخرى جعل الله تعالى فعل
 العبد موافقا لما يحبه ويرضاه وهذا هو
 معناه المعنى وهو راجع الى ما ذهب اليه
 بعض المتكلمين من انه خلق الطاعة التي هي
 وسيلة لتيسل السعادة واما ما استحسن من
 انه لم يجعل الاسباب موافقة للمطلوب
 المحمدي فهو راجع الى ما ذهب اليه بعض
 منهم من انه حصل القادة على الطاعة وعند
 بعضهم الدعوة الى الطاعة وعلى كل تقدير
 لا بد من قبيح الخير احسنه انما عن الحسن
 لان المراد به

في قوله تعالى فان تامل النفس غير حق غير عند الظالم مع انه لا يستحق خلقه توفيقا غير فاعلم
 والاهلية هي الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية والوصول
 في كلامه الاشاعرة ان الهداية عندهم ما خلق الاله تبارك وتعالى عند المعترلة بيان طريق الحق والصلوب و
 المشهور انهم عند المعترلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عندهم الدلالة على طريقه يحصل الى المطلوب
 سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها
 بمعنى الايصال قول خسر بعض المعترلة والمقصود الواردة في القرآن متعارضة فبعضها يدل
 على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى تلك النعمان من اجبت ولكن الله يحبس من يشاء و
 بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما توفيقه فدينهم فاستجوب العبي على الهدى
 ويؤيده المشهور ان صاحب الحشاش المتصلي في الاعتزال فسر في قوله تعالى هب لتستقيم الذين بالبلاد
 الموصلة الى البغية واستدل عليه بوجوه ثلاثة كما ستعرف والى تفسيره اياها بهذا المعنى على ما افيد انه
 لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق كما نسب الى المعترلة لما كان تعليقها بالمشية في قوله تعالى
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم بمعنى التوجيه لكل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت
 خلق الاله تبارك وتعالى كما هو منسوب الى الاشاعرة لما تروى عليها المدح في العاجل والثواب في الاجل بناء
 على اصلهم لفسادها لانه لا يحتاج الى المدح والثواب ولا الالزام والعقاب فيما لا يتصل فيه العبد السيد
 قدس سره لم ينظر الى اتصاله في اعتزاله واورده مع استدلاله واستحسانه وجوه خمسة
 ان شاء الله تعالى قوله بدليل الخ هذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشف حيث قال
 بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين شتموا الضلالة بالكم
 وقال تعالى هب في ضلال مبين ويقال هب في موضع المدح كقوله ولان اهتدس
 مطاوع هب ولين يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لانه الى شغوة غميمة فاعتم وكسره فاعتم
 شبهه ولك ان تنتهي وقال العلامة في حواشيه ان قوله بدليل وقوع الخ في معنى لان الضلالة
 قد تقع في مقابلة فلما اعطف عليه قوله ويقال مبهمة بمعنى ولانه يقال وقوله ولان اهتدس
 مطاوع الخ انتهى والسيد قدس سره اخذ بالمآل وقال بدليل ان الضلالة الخ

في قوله تعالى فان تامل النفس غير حق غير عند الظالم مع انه لا يستحق خلقه توفيقا غير فاعلم
 والاهلية هي الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية والوصول
 في كلامه الاشاعرة ان الهداية عندهم ما خلق الاله تبارك وتعالى عند المعترلة بيان طريق الحق والصلوب و
 المشهور انهم عند المعترلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عندهم الدلالة على طريقه يحصل الى المطلوب
 سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها
 بمعنى الايصال قول خسر بعض المعترلة والمقصود الواردة في القرآن متعارضة فبعضها يدل
 على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى تلك النعمان من اجبت ولكن الله يحبس من يشاء و
 بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما توفيقه فدينهم فاستجوب العبي على الهدى
 ويؤيده المشهور ان صاحب الحشاش المتصلي في الاعتزال فسر في قوله تعالى هب لتستقيم الذين بالبلاد
 الموصلة الى البغية واستدل عليه بوجوه ثلاثة كما ستعرف والى تفسيره اياها بهذا المعنى على ما افيد انه
 لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق كما نسب الى المعترلة لما كان تعليقها بالمشية في قوله تعالى
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم بمعنى التوجيه لكل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت
 خلق الاله تبارك وتعالى كما هو منسوب الى الاشاعرة لما تروى عليها المدح في العاجل والثواب في الاجل بناء
 على اصلهم لفسادها لانه لا يحتاج الى المدح والثواب ولا الالزام والعقاب فيما لا يتصل فيه العبد السيد
 قدس سره لم ينظر الى اتصاله في اعتزاله واورده مع استدلاله واستحسانه وجوه خمسة
 ان شاء الله تعالى قوله بدليل الخ هذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشف حيث قال
 بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين شتموا الضلالة بالكم
 وقال تعالى هب في ضلال مبين ويقال هب في موضع المدح كقوله ولان اهتدس
 مطاوع هب ولين يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لانه الى شغوة غميمة فاعتم وكسره فاعتم
 شبهه ولك ان تنتهي وقال العلامة في حواشيه ان قوله بدليل وقوع الخ في معنى لان الضلالة
 قد تقع في مقابلة فلما اعطف عليه قوله ويقال مبهمة بمعنى ولانه يقال وقوله ولان اهتدس
 مطاوع الخ انتهى والسيد قدس سره اخذ بالمآل وقال بدليل ان الضلالة الخ

غير البغية فانهم لا
 في قوله تعالى فان تامل النفس غير حق غير عند الظالم مع انه لا يستحق خلقه توفيقا غير فاعلم
 والاهلية هي الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية والوصول
 في كلامه الاشاعرة ان الهداية عندهم ما خلق الاله تبارك وتعالى عند المعترلة بيان طريق الحق والصلوب و
 المشهور انهم عند المعترلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عندهم الدلالة على طريقه يحصل الى المطلوب
 سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها
 بمعنى الايصال قول خسر بعض المعترلة والمقصود الواردة في القرآن متعارضة فبعضها يدل
 على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى تلك النعمان من اجبت ولكن الله يحبس من يشاء و
 بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما توفيقه فدينهم فاستجوب العبي على الهدى
 ويؤيده المشهور ان صاحب الحشاش المتصلي في الاعتزال فسر في قوله تعالى هب لتستقيم الذين بالبلاد
 الموصلة الى البغية واستدل عليه بوجوه ثلاثة كما ستعرف والى تفسيره اياها بهذا المعنى على ما افيد انه
 لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق كما نسب الى المعترلة لما كان تعليقها بالمشية في قوله تعالى
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم بمعنى التوجيه لكل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت
 خلق الاله تبارك وتعالى كما هو منسوب الى الاشاعرة لما تروى عليها المدح في العاجل والثواب في الاجل بناء
 على اصلهم لفسادها لانه لا يحتاج الى المدح والثواب ولا الالزام والعقاب فيما لا يتصل فيه العبد السيد
 قدس سره لم ينظر الى اتصاله في اعتزاله واورده مع استدلاله واستحسانه وجوه خمسة
 ان شاء الله تعالى قوله بدليل الخ هذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشف حيث قال
 بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين شتموا الضلالة بالكم
 وقال تعالى هب في ضلال مبين ويقال هب في موضع المدح كقوله ولان اهتدس
 مطاوع هب ولين يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لانه الى شغوة غميمة فاعتم وكسره فاعتم
 شبهه ولك ان تنتهي وقال العلامة في حواشيه ان قوله بدليل وقوع الخ في معنى لان الضلالة
 قد تقع في مقابلة فلما اعطف عليه قوله ويقال مبهمة بمعنى ولانه يقال وقوله ولان اهتدس
 مطاوع الخ انتهى والسيد قدس سره اخذ بالمآل وقال بدليل ان الضلالة الخ

معتبر من قبل دليل ان الضلالة تقع مقابلتها هذا الوصف معتبر وانما
والمعلوم ان من دل على المطلوب لا يستلزم له العلم بالشيء مما يستحق الذم والاختلاف خطأ وعيب
المطالع وحصوله لا يثبت عند الفعل المقدس بمفهومه فجميع المطالع لا يثبت الاصل في قوله تعالى
وبدليل انه يرجح بها الخروجه دليل ان الالهة انما هو قوله ان الضلالة الخ حاصله ان الضلالة وقعت في
مقابلته الهداية في الاستعمال وعدم الوصول معتبر في الضلالة لانها عبارة عن الخيبة وعدم
الوصول الى البغية فلو لم يعتبر الوصول في مفهوم الهداية لم يتقابلها الجواز الاجتماع بينهما بان
احد على طريق الوصول ولم يسلكه وفيه بحث اما اول فلان المذكور في مقابلته الضلالة هو الهداية
اللاهوتية بمعنى الاهتداء اما مجازا او اشتراكا قل في التوجيه الهداية راه نمودن وراه يافتن وكلاهما
مستعدي وانما ثانيا فلاننا سلم ان الضلالة عبارة عن عدم الوصول بل هو العدم دل عن الطريق
الموصل فيكون الهداية بمعنى الدلالة على الطريق الموصل نعم عدم الوصول لازم للضلالة ولما لم يصح
ان يكون عدم فوجده في الهداية ايضا كذا افيد قوله وانما يمدح بها الخروجه اسي الانسان يرجح كونه هديا
يرجح كونه هتديا وقوله من العلوم الخ مقدمة ثمانية من دليل دل على صيغة الوصول من دله على كذا
اس الانسان المدلول على المطلوب بارادة طريق الوصول اليه لا يستحق المدح بدون الوصول اليه فعمل
ان الهداية هو الذي اوصله اليه كذا البغية وبه ثبت ان الوصول معتبر في مفهوم الهداية وفيه بحث لان
المراد بالهداية في مقام المدح هو المنفعة بالهداية والارادة مجازا مشهورا حتى ان من لم ينفع بالارشاد
ولم يهتد فكله لم يحصل له الهداية كذا افيد قوله وانما الاختلاف الخ حاصله ان الاهتداء المطاوع
الهداية يقال هتدي فاهتدي من مجموعته فجميع المطالع لا يثبت الاصل في انه تاسر والاصل
تأثير الوصول معتبر في الاهتداء بلا شبهة فكله في الهداية وفيه بحث لان قوله هتدي فاهتدي
ليس من باب المطاوعة بل من قبيل ترتيبا على الفعلين على الاثر من غير تأثير نحو امره فاهتدي وعلمه
فتعلم فغنى هتدي فاهتدي وله على الطريق فسلوكه دليل انه يقال هتدي فلم يهتد كذا افيد قوله واما
قوله تعالى واما نمود الخ جواب عن معارضة وارادة على الوجوه المذكورة تقريره بان دليل
وان دل على ما اوعيت من ان الهداية هو الدلالة الموصل الى البغية لكن عطفها ما ينظيره وهو
قوله تعالى واما نمود فهدينا هم لآية لانها لو كانت بمعنى الايصال لصار معنى الآية ان نمود

لحق قوله تعالى
معتبر من قبل
قوله فاهتدي
على ما تراه في
الذكر بان الالهية
معتبر في قوله
ملاك قوله تعالى
فاهتدي فاهتدي
بمعنى فاهتدي
صحيحا فان نمود
يؤيد من قوله
على قوله فاهتدي
قوله فاهتدي
الذكر في قوله
فاهتدي

فصل بينهم فاستحبوا العمى على الهدى فنجاز عن اصحابنا سببا الهداية وتصل
واختارنا بحجة الفعلية هم هنا ايضا المثل ما ذكرنا وليكون الصديق على وفق
الحكم والمشهد مؤرا في الصلوة حقيقة في الدنيا عا لغيره وفي الاكرام المخصوصة
انهم قوم صالح على الدنيا على الاسلام وصلنا بهم الى المطلوب لا على وهو الايمان فاستحبوا العمى الى الكفر
على الهدى الى الايمان فهو باطل اذ لا يتصور الفصل بعد الوصول الى الحق فلا جرم هي بمعنى الارشاد
وتقرر الجواب ان الآية غير صالحة للمعارضة لان الهدية فيها ليست على معناه الحقيقية بقدرية
توله فاستحبوا العمى الى الهدى بل لم يرد بهما بالهدية التي هي الاصل في معنى الارشاد ومجازا من سبب
لفظ السبب في سبب فان الدلالة على الطريق سبب للايصال فالمعنى ان نشود وعطينا هم
اسباب لوصول الى الحق بانزال الصحف فيهم وارسل الرسل اليهم فلم يستحبوا الحق واستحبوا العمى
على الهدى واجب ايضا بان يجوز ان يكون المعنى والتداعلم واما نشود فادخلناهم الى الحق
فان تدوا واستحبوا الكفر على الايمان فانه لا دلالة لسابق الآية ولا لا حق على عدم حصول الهداية
لهم ورد الاول بان الاصل في الاطلاق الحقيقة والضرورة تدعو الى القول بالمجاز والاشارة بانه
لم يرد من نشود الاقليل من المستضعفين وقنع الباقون من الايمان كما يظهر من قصصهم في سورة
الاعراف اذ علمت وجوه اختلاف اوله من حيث الاعتزال فاعلم انه خارج العلامة في حاشي الخشاف
فيها مشتركة بين المؤمنين فانها اذا تعدت الى المفعول لانه في نفسها كانت بمعنى الايصال وادخلت
بالسواء الام كانت بمعنى الارادة ورد بعض لا ذكيا بان الهداية في سرت في اللغة براه نمود
لها و كبراه نمار و لم يثبت في اللغة تفكيها الى معنى آخر ففي الارادة حقيقة وفي الايصال
مجاز لما تقرر في محله ان اللفظ اذا ودر من حقيقة والمجاز ودر من الاشتراك كحل على الحقيقة والمجاز
وكبراه عليه ان كلا من الحقيقة والمجاز ودر من الاشتراك خلاف الاصل فالحق ما ذكره القاض
في تفسيره وانما موضوعه للقد المشترك بينهما اعني الدلالة المطلقة موصلة كانت او لا فانحصا
استعملت في المعنيين على السوية والاصل في الاطلاق هو الحقيقة قوله مثل ما ذكرنا في
من المجبى على الاصل وقصد اظهار المجبى عن اليردام وانما زاد المثل لان الاصل بهما
نصله او صلته على محمد صلى الله عليه وسلم والكم وثب ما سبق احراز وحدت حملته والمجاز بهما

فهدى بهم فاستجابوا للهدى فنجاز عن صاحبنا الهداية ونصل
واختارنا الجملة الفعلية هم هنا ايضا المثل ما ذكرنا وليكون الصلوة على وفق
الحكم والمثل هو ان الصلوة حقيقة في الدعاء لغز وفي الامكان المخصوصة
رسمي توهم صاحبنا على هذا لسلام وصلنا بهم الى المطلوب لا على ذلك الايمان فاستجوبوا العسى امي الكفر
على الهدى امي الايمان هو باطل اذ لا يتصور الضلال بعد الوصول الى الحق فلا جرم هو بمعنى الارشاد
وتقرير الجواب ان الآية غير صالحة للمعارضة لان الهدية فيها ليست على معناها الحقيقية بقدرية
قوله فاستجوبوا العسى الخ بل لو يد مهننا بالهدية التي هي الاصل في معنى الارشاد مجازا امر سلا استعمال
لفظ المسبب في سبب فان الدلالة على الطريق سبب لا يصلح فالمعنى ان ثمود اعطينا هم
اسباب الوصول الى الحق بانزال الصحف فيهم وارسل الرسل اليهم فلم يستجوبوا الحق واستجوبوا
على الهدى واجيب ايضا بان يجوز ان يكون المعنى والهدى علم واما ثمود فادخلناهم الى الحق
فارتدوا واستجوبوا الكفر على الايمان فانه لا دلالة لسابق الآية ولا لاحتمال على عدم حصول الهدى
لهم وروى الاول بان الاصل في الاطلاق الحقيقة والضرورة تدعو الى القول بالمجاز والاشارة بان
لم يؤمن من ثمود الاقليل من المستضعفين وقنع الباقون من الايمان كما يظهر من قصتهم في سورة
الاعراف اذ علمت وجوه احتمال اوله مذمب لا اعتزال فاعلم انه خذ العلامات في حاشي الكشاف
انها مشتركة بين المعنيين فانها اذا تعدت الى المفعول انما في نفسها كانت بمعنى الايمان واذا تعدت
الى الامام كانت بمعنى الارادة ورد بعض الاكابر بان الهداية فسرت في اللغة براه منودون
لها واسم براه نمار ولم يثبت في اللغة نقلها الى معنى آخر ففي الارادة حقيقة وفي الايمان
مجاز لما تقر في محله ان اللفظ اذ ادر من حقيقة والمجاز ومن الاشتراك بكل على الحقيقة والمجاز
وكيف وعلية ان كلاما من الحقيقة والمجاز ومن الاشتراك خلاف الاصل فاعلم ما ذكره القاض
في تفسيره انها موضوعه للتقيد المشترك بينهما اعني الدلالة المطلقة موصلة كانت او لا فانها
مستعملة في المعنيين على السوية والاصل في الاطلاق هو الحقيقة قوله مثل ما ذكرنا الخ
من المجاز على الاصل وقصد انما لم يجز عن الوداع وانما زاد المثل لان الاصل مهننا
نصله او صليت على محمد صلى الله عليه وسلم واكبره فنيما سبق احمد وحدث محمد بن عبد الله بن عبد

في الكتاب في أول سورة البقرة أن الصلوة حقيقة بتحريك الصلوة من حيث لا كان
المختص بها التحريك الصلوة فيها ثم محال ما جاء صلوة تشبيه بالدعاء بالمصلحة في
مختص فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الأركان الخصوصية حقيقة أو مجازا مرسل
وهذا الكافران يستغنى بالاعتناء بمثل المحتان المكشوفان بين لوركن الغنمين في أعلى الغنمين
في موضع الكافي حاشية العلامة قوله تشبيه بالدعاء في الدعاء الداعي بالمصلحة في
بصاوة المصلحة في الكلام على حذف المضاف يدل عليه سابق كلامي عن قوله ثم من الدعاء صلوة
ولاحقه وهو قوله فيكون الصلوة في الدعاء الخ قوله فيكون الصلوة المستندة إلى تقرير منه قدس سره
على ما هو المذكور في الكشف كما أن قوله سابقا فيكون الصلوة المستندة إلى تقرير منه على ما هو
المشهور بين الجمهور والاستعارة هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له علاقة المشابهة ويقابلها المجاز
المرسل في اللفظ المستعمل فيه علاقة متغير المشابهة قوله استعارة الخ في مصرقة حيث ذكر
لفظ الصلوة وأريد به الدعاء المشبه بما قوله وفي الأركان الخصوصية حقيقة لا
وعبر نقل الشارع لفظ الصلوة عن تحريك الصلوة في الأركان المناسبة المذكورة كما هو ظاهر في قوله
فالمراد بالتحقيقة ههنا تحقيق أثرية والا لاكتفى بالتجيز لأن المعنى الذي هو مجاز عند أهل اللغة
أو مجازا مرسلان لم يمتد ذلك النقل بل استعمل في الأركان
لعلاقة أنها محل ذلك التحريك في العلم أن الحكم يكون الصلوة استعارة في الدعاء إنما يستقيم
على الاحتمال الأول الذي هو ظاهر على الشئ والافيزم المجاز عن المجاز ويحتمل أن يكون المراد
دفع الأركان حقيقة إذا استعملها أهل الشرع أو مجازا مرسلان إذا استعملها أهل اللغة لأنها غير
ما وضعت له في اللغة فإن قلت فما وجه استعمالها بمعنى الرحمة في مثل صلوة المدعي على محمد
أو وسلم على تفسير الكشف إذا لا علاقة بين الرحمة والتحريك وكذا بين دعا وبين الأركان
فككون مجازا فيها ولو عتبرت التجوز عن الدعاء كما سبق يلزم المجاز عن المجاز إذا الدعاء أيضا
معنى مجازي حيث قد قلت لما صار استعملها في الدعاء شيع وأكثر صارت فيه حقيقة
طالجه فجاز التجوز عنه إلى الرحمة بسببه عنه وتطير وما قاله مولانا عجب الحكيم في حواشيه
المطلوب أن كثره دون موضوعه لا دونه مكان من الشئ ثم استعمل للتفاوت في الأحوال

[illegible]

قال اما بعد فهذه رسالة في المنطوق او في نافي ما يجب استحضاره لمريد
شيان العلوم مبسطة علينا بالله انه مفيض الخير والوجود ايسا عوجي

[illegible][illegible]

تميز السالمة من الفكر الصحيح فسادا وللصحة
 ما يجب استحضارها لمن ينسج في شئ من العلوم لتكون له عوناً في التحصيل منها
 بل علم انه علم باصول كذا اذ يطلق مجازاً استهور على الكلمة المحاصلة من مزاولته تلك التصديقات
 اطلاقاً لا سبباً اسبباً فلهذا بالعلم بها المسائل والمكالمات والادارة التصديق فتخرج الى الخلف في
 التعريف كعلم باصول يعرف الخ واما سبب هذا العلم بالمنطق لان المنطق يطلق على النطق الظاهر
 وهو النطق على المنطق الباطن وهو ادراك العقولات وعلى مصد ذلك الفعل من نظره في الافعال
 وهو انفس الناطقة وبهذا الفن يتقوى التحكيم لا ادراك سديد محفوظاً عن الخطأ فيحصل سببه كلاماً
 بالثالث فتقدم به انفس على الحكم والادراك على وجه الصواب فاشفق له اسم من المنطق
 المنطق في شئ من المطالع فهو مصد سمي على وجه البالغة كانه انطق نفسه او هم طرف لانه محل المنطق
 وينبغي قيل هو اسم الله كما يشعره تعريفه ثم هو فالتفتح فالتطوع كما في المستقبل فتولد تعيين
 السالمة من الفكر كذا اذ يعرف به ان اتي فكر صحيح واتى فكر فاسد وهذا تعريف باعتبار الغاية
 لان معرفة صحة الفكر وفساده وهو الغرض من المنطق والتميز المذكور انما هو بغاية قوانين المنطق
 في الفكر حتى الرعاية وهو ما فان الفكر كبحته ترتيب امور معلومة للادراك في المجموع له مادة واما
 الامور للمعلومة وصورة سبب النهاية الاجتماعية للانانية للترتيب فاذا صحها كان الحكم صحيحاً واذا اخطأ
 فافسدت احدها كان فاسداً فلا بد لكل مطلوب تصور من تصورات مخصوصة لمانسته
 تامة به ومن طريق مخصوص له شأنه لمخصوصة وكذا لا بد لكل مطلوب تصديق تصديقات
 مناسبة وطريق مخصوص لتكفل تحصيل هذه الامور والمنطق فيعرف به الفكر السالم من الفساد
 كذا في حاشية الرسالة فانما عدل عن التعريف ثم هو لاسم له على لفظ الآلة والقانون المتوفى
 معهما على وجه التمهيد على تدقيقات صعبة لا تفي بها فطانه لتعلم فتولد عدة
 اصطلاحات كالتحليل المراد بها اصطلاحات الاسور لمخصوصة التي اتفق عليها المنطقيون
 بقرينة قوله منها السالمة لانه المراد منه الكلمات لا الاتفاق عليها والاحتضار بمعنى الحفظ
 والاحتياط وكما ان قوله على كلمة الاحتضار اس القوة الراسخة المحاصلة من تكرر المسائل بحيث
 يقتدر بها على احتضار ما متى شئ من غير تحريم كسب جديد والوجوب بها محمول على العرفي
 كذا في حاشية الرسالة

على قوله في السالمة من الفكر الصحيح فسادا
 في قوله ما يجب استحضارها لمن ينسج في شئ من العلوم
 في قوله بل علم انه علم باصول كذا اذ يطلق مجازاً
 في قوله اطلاقاً لا سبباً اسبباً فلهذا بالعلم بها
 في قوله التعريف كعلم باصول يعرف الخ
 في قوله وهو النطق على المنطق الباطن
 في قوله وهو انفس الناطقة
 في قوله بالثالث فتقدم به انفس على الحكم
 في قوله المنطق في شئ من المطالع
 في قوله وينبغي قيل هو اسم الله
 في قوله السالمة من الفكر كذا اذ يعرف به
 في قوله لان معرفة صحة الفكر وفساده
 في قوله في الفكر حتى الرعاية
 في قوله الامور للمعلومة وصورة سبب
 في قوله فافسدت احدها كان فاسداً
 في قوله تامة به ومن طريق مخصوص
 في قوله مناسبة وطريق مخصوص
 في قوله كذا في حاشية الرسالة
 في قوله معهما على وجه التمهيد
 في قوله اصطلاحات كالتحليل المراد
 في قوله بقرينة قوله منها السالمة
 في قوله والاحتضار بمعنى الحفظ
 في قوله وكما ان قوله على كلمة
 في قوله يقتدر بها على احتضار ما متى
 في قوله كذا في حاشية الرسالة

في قوله على كلمة الاحتضار
 في قوله يقتدر بها على احتضار ما متى

وهذه هي المقصود بالنظر فيها اذكر ان مكانة معرفتها كونه علم معرفة الدلالة واقسام
 اللفظ قد اتم بحثها عليها وذلك اما لان هذا اللفظ لا يحل ان يكون معرفة بالابا لاستفادة
 من صاحبها والاستفادة من صاحبها كما تحصل الابا لافظ الدلالة على المعنى واما لان الكليات
 وبما ان القوم ثلثة قولهم وهذا هي الخ لاسيما هي المقصودة بالبحث عنها في
 باب السماع في اللفظ باب التصورات مطلقا حتى يرد ان المقصود فيه هو القول الشارح والكليات
 مساوية ولما كانت ثلثة توهم انه اذا كانت الكليات هي المقاصد بالذات ههنا فما وجه تصديره بالابا
 بمساواة الدلالة واقسام اللفظ ودفعه بقوله لكن الخ وحاصل ان عقد الباب بالذات للكليات
 لا ينافي ايراد غيره في طريق المبدئية والتوقف قوله وذلك الخ لانه توقف معرفة الكليات
 على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ثابت بوجهين اولهما عام شامل لجميع مصطلحات المنطق وكتبه
 في جميعا مختص بالكليات على تقسيم هذا الكتاب قوله لا يمكن معرفة الخ وكذا الحال في
 اصطلاحات سائر العلوم لان احد افراد ان يستفيد من غيره مجولا لا تصور يا او تصديقا من ا
 علم كان بالقول الشارح والحقه فلهذا هناك من اللفظ لا يمكن ذلك لعدم مباحث اللفظ
 مقدمة للشرح على وجه البصيرة في كل علم كالقصور بل رسم التصديق بالغاية وهو موضوع كذا في
 خواص الرسالة وانما خصت بالابا في كتب المنطق لانه للعلوم كلها تناسب ان يذكر مقدمة العلوم
 كلها ايضا في كتيبه قوله والاستفادة من صاحبها الخ وكذا الفائدة صاحبها غيره لا يمكن الابا لافظ
 الدلالة لانه لم يصح بذلك التلازم بينهما وان المقصود هو بيان وجه التوقف تام بدونه هذا
 وجه تصدير باب الكليات خاصة بنده ابحاث مع مشاركة جميع الاصطلاحات المنطقية مع الكليات
 في هذا التوقف فموان لمباحث الكليات تقدا على سائر المباحث على ما تقرق التقديم عليها
 يوجب التقديم على سائر بخلاف العكس قوله الدلالة على المسا في الخ لانه بالوضع ولذا
 جعل المصدر ذكر الدلالة العقلية والطبقية من اللفظ وكذا جميعها من غيره وسيجيى ايك مزيد بيان لذلك
 قوله واما لان الكليات الخ حاصله ان المصدر لما اختار لتقسيم الجاز من تقرير اللفظ
 فممنه المبتدئ المتعلم حيث جعل الكليات المنقسم الى اقسام قسم من المفرد والذات جملته قسم من اللفظ
 اللان بالوضع وجب ان يخصص اولا بمباحث اللفظ والدلالة لان معرفة الاقسام موقوفة

على قولهم ان اللفظ لا يحل ان يكون معرفة بالابا لاستفادة من صاحبها والاستفادة من صاحبها كما تحصل الابا لافظ الدلالة على المعنى واما لان الكليات وبما ان القوم ثلثة قولهم وهذا هي الخ لاسيما هي المقصودة بالبحث عنها في باب السماع في اللفظ باب التصورات مطلقا حتى يرد ان المقصود فيه هو القول الشارح والكليات مساوية ولما كانت ثلثة توهم انه اذا كانت الكليات هي المقاصد بالذات ههنا فما وجه تصديره بالابا بمساواة الدلالة واقسام اللفظ ودفعه بقوله لكن الخ وحاصل ان عقد الباب بالذات للكليات لا ينافي ايراد غيره في طريق المبدئية والتوقف قوله وذلك الخ لانه توقف معرفة الكليات على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ثابت بوجهين اولهما عام شامل لجميع مصطلحات المنطق وكتبه في جميعا مختص بالكليات على تقسيم هذا الكتاب قوله لا يمكن معرفة الخ وكذا الحال في اصطلاحات سائر العلوم لان احد افراد ان يستفيد من غيره مجولا لا تصور يا او تصديقا من ا علم كان بالقول الشارح والحقه فلهذا هناك من اللفظ لا يمكن ذلك لعدم مباحث اللفظ مقدمة للشرح على وجه البصيرة في كل علم كالقصور بل رسم التصديق بالغاية وهو موضوع كذا في خواص الرسالة وانما خصت بالابا في كتب المنطق لانه للعلوم كلها تناسب ان يذكر مقدمة العلوم كلها ايضا في كتيبه قوله والاستفادة من صاحبها الخ وكذا الفائدة صاحبها غيره لا يمكن الابا لافظ الدلالة لانه لم يصح بذلك التلازم بينهما وان المقصود هو بيان وجه التوقف تام بدونه هذا وجه تصدير باب الكليات خاصة بنده ابحاث مع مشاركة جميع الاصطلاحات المنطقية مع الكليات في هذا التوقف فموان لمباحث الكليات تقدا على سائر المباحث على ما تقرق التقديم عليها يوجب التقديم على سائر بخلاف العكس قوله الدلالة على المسا في الخ لانه بالوضع ولذا جعل المصدر ذكر الدلالة العقلية والطبقية من اللفظ وكذا جميعها من غيره وسيجيى ايك مزيد بيان لذلك قوله واما لان الكليات الخ حاصله ان المصدر لما اختار لتقسيم الجاز من تقرير اللفظ فمنه المبتدئ المتعلم حيث جعل الكليات المنقسم الى اقسام قسم من المفرد والذات جملته قسم من اللفظ اللان بالوضع وجب ان يخصص اولا بمباحث اللفظ والدلالة لان معرفة الاقسام موقوفة

جاءت الالف طابعا عند الدلالة على ما صار به المصح بعد ذلك حيث قسم اللفظ
لفظ الكمية فيقولون معرفة ما علمت الدلالة وقسام اللفظ ثم معرفة اقسام اللفظ وهو
علم معرفة الدلالة كما استقف عليه فلذلك قدم بحث الدلالة وهي كون الشيء محالة لغير
العلم بشئ اخر والشئ الاول هو الدلالة والثاني هو المدلول الدليل انكار لفظا خال الدلالة لفظية ولا
لفظية والدلالة اللفظية ان توقفت على الوضع فوضعية والا فغير وضعية في الوضعيات
على معرفة القسم وتكشف بها حتى الانكشاف قوله ثم معرفة اخر بيان لوجه تقديم بحث
الدلالة على بحث اللفظ وهو ان قسام اللفظ الى المركب والمفرد وانما هو باعتبار بار والدلالة الجزئية
وضعا على جزء معناه وعدم دلالة عليه فوجب اول معرفة الدلالة اللفظية الوضعية حتى يتضح
قسام اللفظ فلذا بدأ المصنف ببيان قسامها ولما كانت هذه الثلاثة في الحقيقة قساما مطلقا للدلالة
لان مقسمها اشبه الدلالة اللفظية الوضعية قسم اللفظية التي هي قسم من مطلق الدلالة قدم سبيل
الكلام في تعريف الدلالة المطلقة وتقسيمها لان معرفة المقيد بوجه معرفة مطلق وتقسيم
مطلق الى اقسامه يكشف ذلك المقيد زيادة الخشاف قوله وهي كون الشيء محالة لغير
قيل ان قوله يلزم من العلم به انه محالة وقعت صفة لمحالة وليس لها عائد يعود اليها ولا بد منه في كل
جملة وقعت صفة او صلة او جزا او اجيب بان العائد محذوف الى يلزم به ان العلم به ان العلم به
لما تقرر في اخوانه لا بد من تغيير فيها وجوبها فالحالة عبارة عما هو سبب الدلالة اعني الوضع وتكون
القرينة في الجملة هي العلم والمرد من المذوم هو متناع الفكاك العلم بالشيء الذي من العلم بالشيء
الاول في جميع الاوقات على جميع الاوضاع لان المحسوس عندهم هو الدلالة الكلية الدائمة كما سبقت
به قدس سره والعلم هنا بمنه مطلق الادراك اعم من ان يكون تصورا او تصديقا ليقينها او غير
صريح به في حاشية الرسالة والقرينة على ذلك مع كون العلم شرا كذا في ما لمعني وبين المقيد
هو شيوخ الخلق الدلالة على جميع تلك الاقسام وقوله والشيء الاول هو الدال خارج عن
التعريف ذكره توطيت لتقسيم قوله ان لفظا اخر سواء كان مدلوله من الخارج
كزيادة او من اللفاظ كالمفرد والجملة فالدلالة اللفظية هي منسوبة الى اللفظانية والوجه
الى موصوفه قوله ان توقفت على الوضع اخر علم ان الوضع مقول بالاشياء على

من قوله
كيفية قول
فان مدلول
ليكون ان
المعنى
المدلول
في نفس
مساكنة
اللفظ
بصرف
لفظ المنفرد
والجملة فان
مدلولها
موصوفه
فان لفظ
ع

بموجب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والا عقلية كدلالة الذخا على
النار وليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيها والا لزم ان يكون خاضعا
الدلالة عقلية بل ما يكون بحسب العقل فقط من غير مدخل الوضع والطبع وبالدلالة
الطبعية ما لا يكون للعقل مدخل فيها بل ما يكون بحسب اقتضاء طبع اللفظ وانما
للعقل مدخل فيها

وحاشي الرسالة ويقوم من حاشية على المطالع والمطلوع انه لا دلالة لللفظ عليه عند المشاهدة
بأن على ان العلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل قوله والا عقلية الخ فيهم من هذه الحاشية
وكذا من حاشي الرسالة وحاشية المطول والمطالع بل من شرح المطالع وشرح العلامة
ان الطبعية غير موجودة في غير لفظية وقال لمحقق الدواني في حاشية التهذيب ان الطبعية لا
في اللفظ لان دلالة الحجرة على النجالة والصفرة على الوجع وحركة النبض قوة وضعفا على المزاج
مخصوص كلها طبعية فافيد ان ملو قدس سره ان تحقق الطبعية في اللفظ قطع فان لفظ طبع الصبي
على الوجع قطع بل من الطبع عند عرضة له بخلاف ما عهد اللفظ فانه محتمل ان يكون الحجرة وشارها مبتدئة
عن الطبع عند عرض الكيفيات انسانية والمزاج مخصوص له فتكون الالتهام عليها طبعية وحتمل ان
تكون اثار النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبع مدخل فيها فتكون الدلالة عقلية فتر
ويؤيد هذا التوجيه ايراد قدس سره الطبعية عن غيب اللفظية ايضا في رسالة القارسية
والله سبحانه اعلم قوله وليس المراد بالدلالة العقلية الخ لما كانت الدلالة الوضعية
عبارة عما يكون للوضع مدخل فيها على ما صرح به ويشير اليه قوله سابقا ان توقف على الوضع
فوضعية كما وان تبهم متوهم ان العقلية المقابلة لها هي التي يكون للعقل مدخل فيها والطبعية المقابلة
لها هي التي لا يكون للعقل مدخل فيها كما لا دخل فيها للوضع بل يكون العلامة فيها مجرد اقتضاء الطبع
وليس لاسر كدالك فنفذ بما ترمي به قوله والا لزام ان يكون الخ نظيره ان للعقل مدخلا
في جميعها اذ هو سبب العلم والفهم قوله وبالدلالة الطبعية الخ معطوف على قوله بالدلالة
العقلية فالمعنى ليس المراد بالدلالة الطبعية ما لا يكون للعقل والوضع مدخل فيها بل يتصل الطبع بها ان
نفى مدخلية الوضع فيها وان محتمل لكن لا يصح في مدخلية العقل كما لا يخفى فالجواب ان العقل

لغة قوله
بأن لا يكون
تصور العلم
بوجود اللفظ
من حيث لا
لفظ بل من حيث
معنى اللفظ
للمعلوم بالضرورة
من حيث لا
شأن له

والمقصود ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهو كون اللفظ بحيث متى
اطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعه ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ
بما يتقبل فيها العقل بخلاف الوضعية والطبيعية فانما يجب به خيلته الوضع والطبع لا باستقلالهما
فقد علمنا المقصود ههنا ان اللفظية ههنا على طبق ما سبق في تقديم بحث الدلالة واللفظ من
الوجهين فكل من ينسب العلم الى ان يكون اشارته الى الفن كلمة يعني ان الدلالة المقصودة بالبحث عنها
في ترتيب المنطق من بين الدلالات هي اللفظية الوضعية لانها الطريق المتعارفة في افادة المعاني
والمستفادة منها بحسب تعليم الله تعالى وانعامه على الانسان بنعمة البيان على ما مر ولان الطبيعية و
اللفظية غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف الطبائع والافهام ومع ذلك لا تشمل الالفاظ قسما
بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة وشاملة لكل بقية الدلالة من المعاني وثانيهما ان يكون اشارته
الى باب الكلمات انما هي للمأخوذة في تعريف المفرد الذي هو مقسمها لانه قسم من اللفظ الدال
بالوضع قوله وهو كون اللفظ بحيث متى اطلق ههنا للعطوف مع العاطف محذوف
الى متى اطلق ومع بقرينة ان فهم المعنى من اللفظ متوقف على سماع اللفظ وليس مجرد اطلاق
اللفظ مثلا بفهم المعنى ان قيل ان الكلمة من سائر الكلمات طرية وتدل على عموم الاوقات
فيلازم ان يكون اللفظ بحيث اذا اطلق مرارا يفهم منه المعنى كل مرة وهو باطل لانه تحصيل المحال
قلت اولان ههنا شرط محذوف قال في فهم من المعنى ان لم يكن مفهوما منه قبل هذا الاطلاق وثانيا ان
المراد بالفهم ههنا مجرد الالتفات ولا شك انه يحصل الالتفات الى المعنى عند كل اطلاق وهذا اقرب
من الاول اعتبارا ههنا المعنى من لفظ الفهم على من لفظ العلم ايضا كما مر في تعريف مطلق الدلالة والاسماء
عن المحذوف في تعريفه بقرينة قوله للعلم بوضعه انما اشارته الى علاقة الفهم اذا الوضع هو
بسبب الدلالة الوضعية واحترز عن اللفظية الطبيعية اذ لا وضع هناك فلا يكون فهم المعنى فيها لاجل العلم
وعن اللفظية العقلية يتحققها حيث لا وضع كذا والاستواء العالم لم يجل عنه في ذلك الفهم كان هناك وضع
هو ما لم يقل بوضعه لانه المعنى لا يخرج من التضمن والاشتمال لان فهم المعنى لاجل العلم يوضع له ليس الا في المعاني
فان المعنى من العلم بوضع ذلك اللفظ مطلقا سواء كان ذلك المعنى او كلمة او ملزمة كذا في حاشي المطالع قوله
ولما كان اللفظ لا يخرج العلم ان صاحب الحق عرف اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه

لقد ذكرنا سابقا
انواع الالفاظ
الطبيعية واللفظية
الطبيعية واللفظية
الحاصل من
الاجزاء والاعراب

لقد ذكرنا سابقا
انواع الالفاظ
الطبيعية واللفظية
الحاصل من
الاجزاء والاعراب

46

والمعنى بل بينهما وبين السامع في اعتبار اضافة كناية الى اللفظ فتفسر بكون اللفظ
اذا وقارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه اي تفهيمه وقارة الى السامع فتفسر
بفهم السامع المعنى من اللفظ اي انتقال ذهنه منه اليه وقد يقال ان فهم
المعنى من اللفظ صفة اللفظ وكذلك ان فهم المعنى منه الا انه لتركيب لا يستتق
اسم الفاعل والوجه بقدر كانه وان امكن اعتبار كونه وصفا لللفظ لكن لا يخفى ان
المحوظ فيه انما هو جانب المعنى والا وجانب المعنى لا يحتاج اللفظ ثم الدلالة اللفظية للوضعية

ولامة واضحة لا يشبه على اللفظ انتم كلامه والفرق بين الجاين ظاهر قوله وقد يقال انهم
المعنى الخ فانه العلامة حيث قال في المدلول بعد تفسير الاعتراض بما عرفت اننا سلم
ان اللفظ ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انهما مع المعنى منه هو معنى معنى كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فانه في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشق منه صفة يحل عليه كالدلالة
وفهم المعنى من اللفظ او انهما مع مركب لا يكون شقاً فاما منه لا بد من شق ان يقال ان اللفظ
منفرد بالمعنى انتم واما حاصله علمه افا فاده قدس سره في حواشيه ان اللفظ وحده وبخلاف
صفة السامع والافتراض هو صفة للمعنى لكن فهم السامع المعنى من اللفظ وكذا انهما مع المعنى منه
صفة له فيهم تعريف الدلالة باللفظ بما كان بمعنى المعنى للفاعل والمفعول وقوله فانه في الباب
الاجواب يقال انه لو كان اللفظ على ما ذكرناه صفة للفظ وعبارة معن الدلالة نصح ان يشق
منه ما يحل على اللفظ كما يشق من الدلالة الدال المحمول عليه في تعريف الجواب ان عدم الاشتقاق لما لم
وهو التكرار على وجه الوجه ما تقدم من ان كل تفسير مخصوص من التفاسير الثلاثة مبني على اعتبار
مخصوص من اعتبارات الثلاثة الدلالة قوله كونه وصفا للمعنى صفة اعتبارية له كما ان قيام اللفظ
قوله لا بد له من صفة اعتبارية لانه قوله لا جانب اللفظ انتم في عوى عينية قوله فهم المعنى من اللفظ
مع قوله كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير مسموعة اذ اللفظ صفة للمعنى او السامع سوار فيدركونه من
اولهم انهما مع المعنى من اللفظ وكذا انهما في السامع من اللفظ بل هو من اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى واين الاستلزام من الاستحالة حاصل افا فاده في حواشيه المطول قوله ثم الدلالة الخ
شروع في شرح المتن ولما كان كلامه قدس سره سابقا سبقا للبيان الدلالة

[illegible][illegible][illegible]

والذهب بالآلزام كالألفان بديل علم الحيوان النافع بالمطابقة والمجاهة بالانتماء

22

ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت
مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جزء ما وضع له كدلالة
الانسان على الحيوان او على الناطق سميت تضمنال كون للدلول في
ضمن الموضوع له وان كانت على امر خارج عنه يلازمه في الذهن

وَقَسَمَ بِهَا عَدْلٌ عَنْ سُلُوبِ الْمَصْنُوعِ اعْنِ بَيَانُ حُكْمِ اللَّفْظِ الدَّلَالِ بِالْوَضْعِ بَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُعَلَّاهُ
بِوُجُودِ تَبْلُغِهِ وَأَنَا اخْتَارَ الْمَصْنُوعَ عَلَى السُّلُوبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ تَقْسِيمَ الْجَوَادِ فِي الْكَلِمَاتِ حَيْثُ جَعَلَهَا
أَقْسَامًا لِلذَّاتِ وَلِلْعَرَضِ الَّذِينَ جَعَلَهَا قَسْمَيْنِ مِنَ الْكَلِمَةِ الذَّاتِ جَعَلَهَا قَسْمًا مِنْ لَفْظِهِ وَالَّذِي هُوَ قَسْمُ
مِنَ اللَّفْظِ الدَّلَالِ بِالْوَضْعِ نَظْمُ التَّقَاسِيمِ كُلُّهَا فِي سَلَاكٍ وَاحِدٍ تَقَرُّ بِهَا أَلْفُ ذِمَمٍ الْمُبْتَدِئِ عَلَى حَقِّهِ صَارَ
لِلَّفْظِ الدَّلَالِ بِالْوَضْعِ مَقْسَمٌ مَقْسَمٌ مَقْسَمٌ مَقْسَمٌ الْكَلِمَاتِ قَوْلُهُ عَلَى تِمَامٍ مَا وَضَعَ لَهُ لَفْظُهُ لِقَاطِمِ
الْحَقِيقَاتِ وَكُلُّهُنَّ الْمُقَابِلَةُ بِالْجُزْءِ وَالْأَفْكَانِ عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ ذِمَّتُهَا تِمَامٌ عَلَى الْجَمْعِ أَوِ الْكُلِّ وَاشْأَبَهُ ذِكْرُهَا
وَأَسْتَعْرِفُ فِي مَقَابِلَةِ الْجُزْءِ وَالْأَفْكَانِ لِيُزِيلَ عَنِ الْأَشْعَارِ بَعْدَ ذِكْرِكُنَا حَتَّى يَسْتَقِلَّ لِلذِّمَمَاتِ الْبَسِيطَةِ
طَبَقِيَّةٌ قَوْلُهُ لِلتَّطَابُقِ الْخَرِيدِيَّانِ الْمَطَابِقَةُ وَإِنْ لَمْ تَحْوَ صَفَةً لِلذِّمَمَاتِ تَلْ بِهَا مَا ضَمَّنَ اللَّفْظُ

فكان المصدر للعلوم واما صفة للمعنى فكان المصدر لمجبول لكن سميت هذه للدلالة اصطلاحا حينئذ
اسم لمناسبة اسمها لما على الوافقة ولا يبعد كل البعد ان يقال سميت للدلالة المذكورة
صفا صطر فيها اذ هي نسبة بين اللفظ والمعنى قوله على الحيوان او على الناطق فم

في ضمن دلالة على مجموعها قوله لكون المدلول في ضمن الموضوع له الخ
يدان تتضمن حقيقة المدلول المطابقة لكان المصدر معلوم والمدلول تتضمن الكلام المصدر
لهول فسميت هذه الدلالة بهذا الاسم صطلا على النسبة وجود معنى تتضمن فيه كونه غير ان يكون
ثابتا بسميته النسبة بوصف احد طرفيها وكذا الحال في الاسم وقيل ان الدلالة التضمنية ما يتضمن
دلالة المطابقة فيكون نفسها موصوفة بالتضمن المبنى للمفعول وللانتمائية لازمة وتابعة
لمطابقة فيكون نفسها موصوفة بالانتماء الى اللزوم هذا وانما تسميته الدلالات
لثلاث بالمطابقة والتضمنية والانتمائية بالحقايق بالنسبة مع انه في الظاهر نسبة
الى نفسه فهو في على انها انواع اللفظية الوضعية ويجوز نسبة الحق الى نوعه فنسبت الوضعية

أي يمتنع نفكك تصور المسمى عن تصور كدلالة الإنسان
على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت التزاما لكون
الدلالة بسبب اللزوم الذهني ولم يستلزم
اللزوم الخارجي

اليها وقيل دلالة مطابقة بين وضعيتها منسوبة إلى أحد النوعين المطابقة لتحقيقها معاً وبكذا
قول أي يمتنع الخ قيل هو إشارة إلى أن المعتبر في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الخاص
كون الخارج بحيث يلزم من حصول الشيء الذي هو حصوله فيه وفيه ان هذا المعنى هو معنى مطلق
اللزوم الذهني عند سعيد بن المسيب لا بمعنى البين الخاص منه فهو تفسير لأصل اللزوم الذهني الذي
هو شرط في الالتزام عند قدس سره كما استعرف قول وصنعة الكتابة الخ
عطف على العلم على القابل كما قيل فلان لازم الإنسان هو قابلية العلم والكتابة لا العلم والكتابة بالفعل
ولذا لم يقل على العالم والكتاب ويدل عليه أنه قال في شرح المطالع قابل صنعة الكتابة في عدة
مواضع وبشيء عبارة العلامة في شرح نعم لو عتب عطف بكتابة على القابل بأداة التثنية
بالقوة لتضمن فائدة هي أن الحمل بالمواطاة ليس شرطاً في اللزوم المراد ههنا بل هو شرط
في اللزوم الذهني هو قسم من القسمين كما سيأتى وإنما نادى لفظ الصنعة إشارة إلى أن المراد
بالكتابة ههنا استعمال القلم لا هو صطحة اليد كما حيث يقال للشيء المنظم شأنه والمنشئ للشيء كالتعب
كما أن المراد بالعلم ههنا هو مطلق الإدراك لا هو المتعارف بين العلماء من العلوم المدونة
قول بسبب اللزوم الذهني الخ فاختير في اسمها الالتزام على اللزوم الذهني على
مطلق اللزوم لأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وليس اختياره للاشارة إلى أن
المعتبر فيه هو اللزوم البين بالمعنى الخاص على ما توهم لأنه ليس محتاجاً إلى قدس سره كما سيحكي قوله
ولم يشترط اللزوم الخارجي الخ وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى في
الخارج تحقيقه كالإسهال لشرب السقمونيا وكان عليه قدس سره أن يتعرض لدليل
شروط اللزوم الذهني بأن يقول وإنما شترط اللزوم الذهني لأن دلالة اللفظ على المعنى
بموجب الوضع المأجل أنه موضوعي بأدلة لا جمل التميز من قسم موضوع له فمهمة الاختصاص

لان دلالة اللفظ بالوضع اما على تمام ما وضع له او على جزءه او على الخارج واما انحصار
الكلمة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستقرار فان دلالة اللفظ اذا
لم يكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان يكون عقلياً وكذا انحصار غيره
اللفظية في الاشياء فان قيل قد يتحقق دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن اللفظ
من غير ان يكون بينهما لزوم وهو كماله في كثر الفاعل المجازات فلا
تنحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة قلنا اذ لم يكن بين اللفظ والمعنى
لزوم وهو خفي كونه فوضع للمعنى منه واسطة القرينة فقولنا لا دلالة له للوجود في اللفظ

انما اسم فاعل انما الفاعل وجعل ذلك ناهياً بالتفريق لا بالعقل كما افيد قوله لان دلالة اللفظ
بما في الحقيقة يقيناً كانه قال ان دلالة اللفظ بالوضع انما على تمام ما وضع له وسبب طابقته اولاً
ان يكون على حسنة وهي انهم اولاً بل على الخارج وسبب التزامه بالعقل بحسنة هي ان انحصار غيره
ما خضعت له بقسمته وكذا هو مطلق الدلالة اللفظية وغيره ما عقله لا يشبه فيه قوله لا يلزم
ان يكون عقلياً الخ انما يستدعي الى العقل فقط ان من المجازات ان يتحقق دلالة غير مستندة
الى شيء من الوضع والطبع والعلاقة العقلية لكن يستقرنا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة قوله
فان قيل الخ هذه معارضة في انحصار اللفظية الوضعية في الثلاث يعني ان ليكم وان دل
على انحصارها فيها لكن علة ما ينفيه هي ان دلالة اللفظ على المعنى المجازي وضعية لا ان كانت
رايت اسما في كلامهم من انظر الى الرجل اشجاراً بعد فهمنا مسماه اعني الحيوان المفترس مع انها
ليست داخلية في شيء من الاقسام ان في الاولين فظاهر وانما في التزام فلا يمت وط بالزوم
لفظية والزم بين معنى اللفظ ومعناه المجازي وكثيراً ما نتقل اللفظ مع الفظة عن المعنى المجازي
فان كانت داخلية في كلامهم اسما وكذا دلالة المعانيات على معانيها المقصودة منها ليس في الخ
في شيء من الاقسام اذ لا نفهم تلك المعاني الابد كلفه ومنه يابل ان تلك تصورات مسمى عنها كذا في حواشي
المطلع قوله انواع المجازات الخ من الاستعارة والمجاز المرسل والكناية التي تارة على الاءاء
او عرف الاءاء وكل منها يتبع الى النوع كثيرة على ما بين في موضعه قوله قلنا الخ حاشا لمن
وجوب الدلالة في المجازات فاعلم ان الاءاء لا يمتنع فلا يتقضى به انحصار الوضعية في الثلاث قوله

فلهذا فنسرد الدلالة بكون الشواحيث يلزم آ والدلالة اللفظية
الوضعية بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى فصل هذا يكون
المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وهو
الذي يكون محجور تصور اللزوم كافيا في جزم الذهني باللزوم بينهما كما ذهب
اليه الجمهور فخلاصه التمثيل للمدلول بالالتزام قبيل العلم وصنعة الكتابة لظهور محجور تصور
الانسان لا يكفي فجزم الذهني باللزوم بينهما كما كان المصنف الكلام على الاعتبار في الدلالة
الالتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الاعم على ما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو
محقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان تصور الانسان بآلة

اسی پر باعتبار وہ دلائل کے ساتھ صراطِ حسم و لا یحکمون بان للفظ دلیل علیہ کیا یہ دلیل علیہ السوق والاثر سے
 تسمیہ سے بالغة کے عدم الاستدلال سے بخلاف اصحاب العربیہ والاصول فانهم يعتبرونه کذا فی حواشیہ اسے
 وشارحہ ہذا الاختلاف پہلے فہم کے تفسیر الدلالة کے مطلقہ والدلالة المقتضیۃ الوضعیۃ کا قال فلہذا
 لیس لان احبہم عنہم ہو الدلالة الکلیۃ عنہم وافی تفسیر الدلالة المقتضیۃ الوضعیۃ والزم الذی ہو
 عبارتہ عن متناع الانفکاک واخذوا فی تفسیر المقتضیۃ الوضعیۃ کوالاصحاب الکلی الشرط عنی کثرۃ سے
 واما اصحاب العربیہ والاصول ففسر الدلالة بكون اشئ بحیث یعلم منہ شئ آخر سواء کان فی کمال العلم کیا او
 جزئیا بواسطہ القرینۃ وفسر والوضعیۃ لغیر المعنی من الحفاظ اذا اطلق ولذا قالوا بالوضع النوعی فی جمیع
 المجازات والاضغیۃ المجزیۃ صما وقرینۃ تحقق القرینۃ کذا فی شرح المطالع قولہ فصل ہذا الخ لیس
 وکان للبحث عنہم الدلالة الکلیۃ الذمۃ وتحقیق المقام یقتضی بطلان الکلام فاعلم اولاً انہم قسموا
 بالزم الماہیۃ الی بین وغیر بین وفسر البین باللازم الذی یکفے تصورہ مع تصور ملزم وکفے جزم
 بعقل باللازم بینہما کل زوم الانفکام ہما بین للاربعۃ فان محضہم بہ حاصل بعد تصور البین
 غیر حیلج الی الاستدلال وغیر البین باللازم الذی یتقصر فی جزم الذہن باللازم بینہما
 الی وسط کثرت وی الزاویۃ الثلث للثلاثین فان محضہ تصور الثالث وتصور تساوی
 ایۃ للثلاثین الی کفے فی الجزم بان الثلث مساویہ لثلاثین الی مستراح الی برہان جزم
 فالواو قد یقال البین علی الاکرام الذی یلزم من تصور ملزمہ تصورہ لکنون الاثنین ضعیف

عبدالله بن عبدالمطلب

الواحد فان من تصور الاثنين اذرك انه ضعف الواحد وحكموا بان هذا المعنى اخص من الاول والثاني
 يعني تصور الملزوم بحيث تصور مع تصور ذاته وليس كما يمكن تصور ان يمكن تصور واحد كذا في شرح
 الرسالة واخره في السيرة بان المحقق في المعنى الاول هو كون تصورهما كافيين في الجزم بانزوم منهما
 والمعتبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافيه في تصور الملزوم وصح ان تصور الاثنين كونه الاول
 اعم والثاني اخص اذ بهما يكون تصور الملزوم كافيه في تصور الملزوم ولا يكون تصور ان كافيه في
 الجزم باللزوم لان الجزم بذلك زائد على الاستلزام لانه لا بد لتقدير كس من دليل ان كثير المتقاضي
 بحسب الشرح من تصور الثالث الى تصور تساوي زواياها للثلاثتين مع ان الجزم لا بد ان يكون
 لعدم خلاصتها على البرهان المنه سي نعم لو فسر المعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافيه في تصور
 الملزوم فالجزم باللزوم كليهما كان الثاني نفس من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في
 كلامهم الحق ولاشارة الى هذا القبح ترك قدس سره التفسير المشهور بها وغيره الى الترتيب في الاول والثاني
 الجزم وتخصيصا على مقابلة المعنى لا يتم وقوله كونه لم يثبت الترتيب الى تصور الجزم في التفسير
 يعني اهم مع التناقض على خصيته المعنى فانه تركوا قيد الجزم باللزوم في تفسيره وادب منه في التفسير
 بخصوص الجزم بينهما وليس اشارة الى كون هذا التفسير مردودا في نفسه كما توهم كيف وقد اجابوا
 في جوابه المطلق حيث قال ويشترط فيه استلزام تصور الملزوم تصور الملزوم مع التصديق باللزوم
 ليظهر اخصيته من الاول هذا وفسره العلامة في ابعديه بما يكون تصور الملزوم كافيه في تصور الملزوم
 تصورهما كافيه في الجزم باللزوم وتبعد تحقق اللفظ في شيئين كونه سببا في ان الجزم باللزوم
 لما فسر الله لا يمكن الشئ بحيث يترجم من العلم بشيئ آخر للفظية الوضعية يكون اللفظ بحيث
 اطلق فهم منه المطلق اعتبره في التلزام الملزوم ابعدين بل معنى اخص ان الملزوم لهما في جميع الاوقات
 هو هذا الملزوم بالبين بالمعنى الاعم ولا غير البين وبمواظرة والادام الرزقي والافق الجزم في تفسير
 للذاتيين بما ذكرنا لانه لما قال باستلزام المطابقة التلزام بالبين ان التصديق بالبينية يستلزم تصور الملزوم
 من لوازمها واقبله انها ليست غير مطابقة للفظ الاول على الملزوم مطابقة دل على الملزوم في التصديق
 التلزام علم ان المعنى في التلزام عند هو الملزوم البين بالمعنى الاعم كقولهم ان سلب الغير ليس بما فيه
 من تصور لما فيه تصور بل مما يمكن تصور مع تصور لاسيما تصور الملزوم بالبينية في تفسير

یجوز بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا
یجوز بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا

من المتأخرین اذ عرفت انما فاعلم ان مثال المتین الی غیر علی ذہب الجمهوری شریفس العنصر
لنظور ان مجرد تصور الانسان لا یستلزم تصور التانیة المذكورة فتضا عن ان یحتمل ان یجزم بالضرورة
بینهما فاعلم ان کلام علی ذہب الامام زید الفیض المتأخرین الذین انجود فی شغل
العنصر الا هم وهو متحقق بینا باریب ویؤید انه لم یقبل علی ذہب الامام زید الفیض بالضرورة ان کان له
لازم که کما قال فی تضمن علی جزئه بالتضمن ان کان له جبره اذ هو مدعی وجود لازم من
اللازم لکن ما یستلزم عرفت وایقین ان اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
مدلوله للکلیات الخ ای الامور النابتة عن المحس سوار کانت کلیات ایسیه اور کما تعقل
جریات ویسی اور کما توها واما اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
لحصوله للوجودات الخ ای الامور النابتة عن المحس سوار کانت کلیات ایسیه اور کما تعقل
تیزیر الی المعانی لا یقبل ان فیض خلافه لا شئ من حیث رأی ان اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
الترقی عن ذلک ایقین که فی حاشیة مضدی قوله هکذا قالوا انما الی ضعف الجواب
المذکور لان العنصر في الالتزام عند الامام الفیض هو للزوم البین بالبعث الاخص کما میل علیه وفاقه للجمهور
تفسیر الی المتین بما هو لازم من اعتبار سلب الغیر لازما کل ما یستلزم ان یكون محتمل ان یستلزم البین
بالبعث ای انهم في الالتزام لان اعتبار ذلک کما یبنی علی توهمه ان سلب الغیر لازم بین بالبعث الاخص
کذا فی حاشیة المطالع فی مقام بیان کون الالتزام محجوزة فی العلوم ویدل علیه کلامه فی
حاشیة الرسالة جیدة قال فی رد قول الامام بایستلزام المطابقة للالتزام ان منبجی معصومان
سلسله لایزال لازم فیه کل معنی من المعانی بحیث یلزم من حصوله فی الذهن حصوله فیه وهو
منوع فانما تصور کما یستلزم من المعانی مع انفعاله عن غیره فاعلم ان سلب الغیر عنهما وایضا لیس
لا یستلزم کل فرد فی حد یقینا و هو باطل فیسلم سلب الغیر لازم بین بالبعث الاخص وهو الذی
یکون تصور الی لازم مع تصور الی لازم کافیا فی الجزم بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا
بالبعث الاخص و ان یكون تصور الی لازم مع تصور الی لازم کافیا فی الجزم بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا

والمستلزم من المتأخرین اذ عرفت انما فاعلم ان مثال المتین الی غیر علی ذہب الجمهوری شریفس العنصر
لنظور ان مجرد تصور الانسان لا یستلزم تصور التانیة المذكورة فتضا عن ان یحتمل ان یجزم بالضرورة
بینهما فاعلم ان کلام علی ذہب الامام زید الفیض المتأخرین الذین انجود فی شغل
العنصر الا هم وهو متحقق بینا باریب ویؤید انه لم یقبل علی ذہب الامام زید الفیض بالضرورة ان کان له
لازم که کما قال فی تضمن علی جزئه بالتضمن ان کان له جبره اذ هو مدعی وجود لازم من
اللازم لکن ما یستلزم عرفت وایقین ان اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
مدلوله للکلیات الخ ای الامور النابتة عن المحس سوار کانت کلیات ایسیه اور کما تعقل
جریات ویسی اور کما توها واما اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
لحصوله للوجودات الخ ای الامور النابتة عن المحس سوار کانت کلیات ایسیه اور کما تعقل
تیزیر الی المعانی لا یقبل ان فیض خلافه لا شئ من حیث رأی ان اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
الترقی عن ذلک ایقین که فی حاشیة مضدی قوله هکذا قالوا انما الی ضعف الجواب
المذکور لان العنصر في الالتزام عند الامام الفیض هو للزوم البین بالبعث الاخص کما میل علیه وفاقه للجمهور
تفسیر الی المتین بما هو لازم من اعتبار سلب الغیر لازما کل ما یستلزم ان یكون محتمل ان یستلزم البین
بالبعث ای انهم في الالتزام لان اعتبار ذلک کما یبنی علی توهمه ان سلب الغیر لازم بین بالبعث الاخص
کذا فی حاشیة المطالع فی مقام بیان کون الالتزام محجوزة فی العلوم ویدل علیه کلامه فی
حاشیة الرسالة جیدة قال فی رد قول الامام بایستلزام المطابقة للالتزام ان منبجی معصومان
سلسله لایزال لازم فیه کل معنی من المعانی بحیث یلزم من حصوله فی الذهن حصوله فیه وهو
منوع فانما تصور کما یستلزم من المعانی مع انفعاله عن غیره فاعلم ان سلب الغیر عنهما وایضا لیس
لا یستلزم کل فرد فی حد یقینا و هو باطل فیسلم سلب الغیر لازم بین بالبعث الاخص وهو الذی
یکون تصور الی لازم مع تصور الی لازم کافیا فی الجزم بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا
بالبعث الاخص و ان یكون تصور الی لازم مع تصور الی لازم کافیا فی الجزم بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا

والمستلزم من المتأخرین اذ عرفت انما فاعلم ان مثال المتین الی غیر علی ذہب الجمهوری شریفس العنصر
لنظور ان مجرد تصور الانسان لا یستلزم تصور التانیة المذكورة فتضا عن ان یحتمل ان یجزم بالضرورة
بینهما فاعلم ان کلام علی ذہب الامام زید الفیض المتأخرین الذین انجود فی شغل
العنصر الا هم وهو متحقق بینا باریب ویؤید انه لم یقبل علی ذہب الامام زید الفیض بالضرورة ان کان له
لازم که کما قال فی تضمن علی جزئه بالتضمن ان کان له جبره اذ هو مدعی وجود لازم من
اللازم لکن ما یستلزم عرفت وایقین ان اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
مدلوله للکلیات الخ ای الامور النابتة عن المحس سوار کانت کلیات ایسیه اور کما تعقل
جریات ویسی اور کما توها واما اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
لحصوله للوجودات الخ ای الامور النابتة عن المحس سوار کانت کلیات ایسیه اور کما تعقل
تیزیر الی المعانی لا یقبل ان فیض خلافه لا شئ من حیث رأی ان اوله واما لفظ الا لازم باللازم لم یعقب علی عدمه فبید فقول
الترقی عن ذلک ایقین که فی حاشیة مضدی قوله هکذا قالوا انما الی ضعف الجواب
المذکور لان العنصر في الالتزام عند الامام الفیض هو للزوم البین بالبعث الاخص کما میل علیه وفاقه للجمهور
تفسیر الی المتین بما هو لازم من اعتبار سلب الغیر لازما کل ما یستلزم ان یكون محتمل ان یستلزم البین
بالبعث ای انهم في الالتزام لان اعتبار ذلک کما یبنی علی توهمه ان سلب الغیر لازم بین بالبعث الاخص
کذا فی حاشیة المطالع فی مقام بیان کون الالتزام محجوزة فی العلوم ویدل علیه کلامه فی
حاشیة الرسالة جیدة قال فی رد قول الامام بایستلزام المطابقة للالتزام ان منبجی معصومان
سلسله لایزال لازم فیه کل معنی من المعانی بحیث یلزم من حصوله فی الذهن حصوله فیه وهو
منوع فانما تصور کما یستلزم من المعانی مع انفعاله عن غیره فاعلم ان سلب الغیر عنهما وایضا لیس
لا یستلزم کل فرد فی حد یقینا و هو باطل فیسلم سلب الغیر لازم بین بالبعث الاخص وهو الذی
یکون تصور الی لازم مع تصور الی لازم کافیا فی الجزم بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا
بالبعث الاخص و ان یكون تصور الی لازم مع تصور الی لازم کافیا فی الجزم بالضرورة بلینما ضرورتها بالافلا

وظنه ان المختبر في الاثر ام هو اللزوم المطلق واللازم من كسنة الدلالة
ودوام الانفصام انما هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناع انفكاك
تصور المسمى عن تصور الامر الخارج سواء كان محجرا وتصوّر اللزوم كافيا في حيز
الذهن باللزوم بينهما اولم يكن اذ لو كان المختبر هو اللزوم البشري بالمعنى
الاخص بيلزم ان لا يكون الامر الخارج الذي يمنع انفكاك تصور ^{المسمى}
عن تصوره لكن لا يحجز الذهب عن تصور المسمى باللزوم بينهما اذ لا ازميا ولا شاك

[illegible]

نرمه بما ذكره لا ويراد المنع عليه مع استثنائها وانقص له باستلزام الحال ثباتا وبيان منشأ غلطه
بإستباه المعنى العام بالانحصار ابعادها يدل على ان المعنى عند الامام هو البين بالمعنى الخاص فالاصح
الرد بالبين هو يقال في الصلوب في تصحيح المثال هو القول بجحائية الغرض في التمثيل واسد سحابة
اعلم قوله وظنى تحقيق للشك وقرع على الجهور في اشتراطهم البين بالمعنى الخاص
لا دخل له في تصحيح المثال اصلا بل بالمعنى على ظني وبترجم في اعتقاد ان المعنى في تحقيق
الاتزام ودلالة اللفظ على الخارج هو اللزوم المطلق اعم من ان يكون عقليا بان يقتضيه تصور الملزوم بدون
تصور الملازم كما بين العمدة والجبر او عرفيا بان لا ينفك في مجرى العادة تصور الملزوم عن الملازم كما بين
احكامه والجود وهاهنا بل منه قدس سره الى اختيار مذاهب اهل المدرسة والاصول فانه لا ريبه في تحقيق
فهم مثل هذا المعنى فاسقاط عن رتبة الاعتبار غير مستحسن كصحيح وبخبر كثير من المجازات والكنايات المستعملة
في المؤلفات والخطابات عن ان تكون مدلولات التسميات مع ان معظم الاقادة والاستفادة بها

[illegible]

واللازم من كونه الدلالة ودوام الاتفاقهما على ما اعتبره المنطقيون انما هو تعلق الملزوم بالذهني المحض
العقلية الذي هو عبارة عن امتناع التناقض تصور الملزوم عن تصور اللازم سواء كان تصور الملزوم
كافيا في جزم الذهني بالملزوم بينهما وهذا هو الاخص على مختاره قدس سطره كما في بعضه فان تصور
بعضه تصور البصر وهو ظاهر وكذا ينبغي في المحرم بالملزوم بينهما وهذا وان كان بينهما معاينة في الخارج
والملزوم البصري يدل عليه قولنا المحرم بالملزوم على من الذهني والتعاطي لعدم تقيد
باعتباره باق على الملاحظة صريح في قوله المطلق اولم يكن محصورا تصور الملزوم كافيا فيه
بان يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور اللازم ويحصل المحرم بالملزوم عن غيرهما من محجوز

ان دلالة اللفظ عليه ليست بالمطابقة ولا بالتضمن فلو لم يكن بالالتزام يلزم
عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة واذا اردت الاطلاع على
مرام هذا الكلام فعليك بحاشيتنا على شرح التسمية في هذا المقام
التصويرين وهذا هو الاخص على مختار العلامة ثم كما عرفت وهذا كما في الشكل الاول فان العلم
بالقياس الواقع على مبنية يتلزم العلم بالنتيجة ثم اذا تصور ذلك القياس في تلك النتيجة جزم الذي
بانه ينتج لها يدانية صرح بذلك في حاشية المطالع والرسالة او لا يحصل الجسم من مجموعها ايضا
بل يحتاج الى امر خارج عنهما كساو في زوايا الثلث لثلاث للقائمين كما هو وليس للزوم من كية
الدلالة هو الفرد الاقل منه فقط اذ لو كان المعنى في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
بالتفسير الذي انتصاره قدس سره يلزم ان لا يكون الشق الثاني منه وهو الامر الخارج الخ
اللزوم الذي منه الذي ليس محسوسا وتصور لزومه كافيا في الجزم باللزوم بدلوله الست امرا
وهو باطل اذ لا خلاف في ان اللفظ وال عليه ولاتية عليه ليست بمطابقة ولا بتضمن فلو لم يكن
بالالتزام بطل خصار اللفظية الوضعية في الثلث فعلم ان ما ذهب اليه الجمهور من ان شرط
الاخص ليس بصحيح بل الحق هو شرط اللزوم الذي منه مطلقا ساو وجد في الفرد الاول او
الثاني واما ما نسب الى الامام وذهب اليه كثير من المتأخرين من ان شرط اللزوم البين
بالمعنى الاعم اعم من ان يكون تصور للزوم مع تصوره للزوم في الجزم باللزوم بينهما فلا حاجة له
اصلا اذ لا دلالة لابلدوام الانفعام هذا مع كونه في حل هذا المقام وانت خبير بان معنى
اللزوم الذي منه مطلقا عنده هو بعبارة معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص عندهم بحسب الظاهر
فلا نزاع فيما هو شرط تحقيق الالتزام اللفظي مجرد اللفظ فالقوم سموه بينهما بالمعنى الاخص وهو قدس سره
سره سماه لزوما واذنه مطلقا لا بدنيا بالمعنى الاخص اذ لا وجه لاختصاصه من المعنى الاعم على
ما عرفت بالامر يد عليه قوله اذا اردت الاطلاع على مرام هذا الكلام الذي
خالفت فيه الجمهور فعليك بم فعل بمعنى الزم من اللزوم والبار في قوله بحاشيتنا على
الشرح التسمية زائدة فان لزمت الشيء ولزمت به بمعنى على ما في الصراح فلا عبرة بما قيل ان
اذا صدق بالبار يكون بمعنى متمسك في هذا المقام او في مقام بيان معنى البين بالمعنى الاعم والاخص

لحق القول في حاشية
الامر يد عليه قوله اذا اردت الاطلاع على مرام هذا الكلام الذي خالفت فيه الجمهور فعليك بم فعل بمعنى الزم من اللزوم والبار في قوله بحاشيتنا على الشرح التسمية زائدة فان لزمت الشيء ولزمت به بمعنى على ما في الصراح فلا عبرة بما قيل ان اذا صدق بالبار يكون بمعنى متمسك في هذا المقام او في مقام بيان معنى البين بالمعنى الاعم والاخص

التهمة الا ان يلتزم كونه مفردا كونه فاعلا ما صرحوا به والمفرد ما لا يبراد
 يخرج منه الدلالة اي اللفظ المفرد ما لا يبراد بجزمه الدلالة على جزء مضاف
 كالانسان والمراد بالامارة الا مرادة التجارة على قانون اللغة حتى لو ارادوا واحد
 بخلاف المفرد لان عدم ارادة التسمية بجزء اللفظ صادق في كل ما التزم ان لا يخلص عن هذا الاستثناء من غير
 عدم الاعتماد على تحققة الامر في وقت من الاوقات الا وثلث ان يلتزم كونه امي كون
 اللفظ الغير الدال بالوضع مفردا ولا مشاحة في التزام بالاجماع الواقع وضرب الاصطلاح
 عليه فاما حكاية ما وقع عليه قوله كونه خلاف الجواب عما يقال فيلتزم ذلك كما يفهم
 من كلام ابن الحاجب لا يوضح شيخ الرضوي في شرح الكافية حيث قال انما لو سمعنا ديرا من
 يد ابا الجدار علمنا بالعقل ان هذه الفظة قامت بذات ما في في ذاته على المعنى المفرد والعقل وكذا
 فظناح ذاته على معنى مفرد بالطبع وهو السفال انتهى ومن المعلوم ان توصيف المعنى بالافراد فرع
 صيغ اللفظ به بل قال الرضوي ان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون كالدوال
 يبرع وبصرع السيد قدس سره حاشيئة متوسط ومحصل الجواب ان هذا الالتزام يخالف نص
 يوم بان اللفظ لا يوصف بشئ من الافراد والتركيب قبل الوضع كما لا يوصف بشئ من الحقيقة
 مما قبل الاستعمال على هذا لا بد من تأويل في كلام الرضوي وقوله والمفرد
 اقدم المفرد على المركب مع ان مفهومه عدمي ومفهوم المركب وجودي والاعدام انما تعرف
 كالتامينها على ان المقصود بالتعريف بها هو المفرد لانه مقسم للكميات بخلاف المركب فان
 رغبة انما هو لتوضيح مفهوم المفرد مع ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ اليها وتقسيمها بعينها
 ت وذات المفرد متقدم على ذات المركب فتقدم وضعها موافقة الطبع قوله والمراد بالامارة
 بوجه في التعريفين نفيا واشباها هو الامارة التجارية على قانون اللغة انما هو الوضع الغفوس
 الكامل المتعارف في محاورات اهل اللسان فالملطوق ينصرف اليه كذا المراد بالجمعة هو كثر
 مع بان يسمع بعض الاجزاء قبل وبعضها بعد بدليل ان قصد الدلالة بالاجزاء مفصلة يفهم
 وثم امتزجة تحقيقا وتقديرا فالفعل بدون الفاعل سفه واذا التسمية الدلالة على الزمان
 مستبعدة فضلا عن الترتيب في السمع ولو سلم فليست بترتبة في السمع اذ هو والمادة مستعملان

[illegible]

انسان مثلا معن لا يلزم ان يكون مركبا والمركب لا يكون كذلك اعني ما يراه
يجزئ منه الدلالة على جزء المعن فيحصل ان يكون لللفظ جزء ولذلك الجزء دلالة
على جزء المعن ويكون دلالة ذلك الجزء على معناه مرادة فيخرج عن الحد ليس
له جزء اصلا كتحال كونه علما وما له جزء غير دال على معناه اما لانه لا جزء
لمعناه كالنقطة واما ان يكون لمعناه جزء لكن لا يدل جزء اللفظ عليه كزيد
وما له جزء دال على معناه لكن لا يبراد بجزء منه الدلالة على المعن سواء كان
جزء للمعن المقصود كما في الحيوان الناطق او لا كما في عبد الله حال كونهما علمين

قوله لا يلزم الخ لان وضع الحروف للاعداد بحسب الجمل مستحدث ليس بمشابه وضع الالفاظ
لعينها بقوله اعمام اول الخ لان نفس النفي يفيد الاثبات وفيه اشارة الى ان التقابل بين
المفرد والمركب تقابل لعدم والممكن كما صرح به في حاشية المطالع وليسا عذبتين كما يوهمه
ظاهر المتن قوله ولذلك الجزء دلالة على المعنى الخ لى معنى هو جزء المعنى المقصود
من اللفظ على ما صرح به استرادا عن نحو عبد الله علما لكنه ليس لمحض لانه قدس سره كما سيظهر
من الوجهين وتفصيله في حاشية المطالع قوله كقول علما الخ قيد به لانه لو لاه لكان امر محاطا
مركبا من الفعل والفاعل المستكن اذا المراد بالجملة اعم من التحقيق والتقدير لانه ليس هو
خبر لا تقرب في حد المركب قوله النقطة الخ فيه ان معناه ما يكون قابلا للاشياء
الحسية لا القسمة اعني نهاية الخط وهو ذو اجزاء كزيد وما هو بسيط اعني ما يصدق عليه هذا
المعنى ليس بمعناه بل سروده وجيب بانه ليس مثالا لللفظ الذي لا اجزاء له معناه حتى يرد ما ذكر
بل هو مثال للمعنى الذي لا جز له فخير ان المراد به ما يصدق عليه ذلك المعنى الكلي فاذا وضع
له لفظ ذو اجزاء كلفظ العرض مثلا يكون لذلك اللفظ جنس لا المعناه ولا يخفى انه تحلف
يخالف اسياق السابق فالاولى في امتثال ان يقال كاسمار حروف اتجى كالسبا
فانها الفاظ ذوات الاجزاء وضعت لما لا جز له وبه تكلم الحروف قوله كزيد علما
بيان للواقع الا لا وضع فيه سوى علمية ظاهر قوله سواء كان ذلك المعنى المدلول عليه
بكل جز جزء المعنى المقصود من اللفظ او لا يكون جزءا منه اصلا قوله علمين قيد به لانه لو لاه

انحراف من انحراف
 كاللؤلؤة والنفقة
 اذ لم يكن فيها
 شغل من كاللؤلؤ
 ربيع من ربيع
 من في الامان كبر
 حبه من اللؤلؤ
 عن الفعل مطلقا
 فاستمع يا ايها
 ولسبب كاللؤلؤ
 ودراسة لؤلؤ
 على لؤلؤ
 الوجود كاللؤلؤ

۱۰
 تاجا بعلو
 کما یحیی فیض
 یزید زانو
 سن بذا قبل خان
 او زانو
 حاشی زانو
 و الا عدم
 سلفا و لا
 کما یحیی فیض

[illegible]

فانه لا يراد بجزء منهما الدلالة على المعنى علميا لا يخفى والمراد بجزء المعنى
اعم مزان يكون جزء للمعنى المقصود او لا فيدخل في هذا المركب
المركبات التي لا يراد منها الا امر الخارج البسيط كالحيل والناطق
كما نذكر كبرين تقيديين الاول منهما توصيفي والثاني اضافي اريد به كل جزء منهما الدلالة على جزء
معناه قوله فانه لا يراد لجزء لتعريف المعنى التمثيل اذ في الاول فخلان الجحيمون مثلا وان لم يكن
جزء للمعنى المقصود عين العلمية وهو الشخص الانساني كقولهم عبارة عن الماهية الانسانية مع الشخص
لكن في الدلالة علمية غير مقصودة في المحاورات الا لعلم لا يراد به الدلالات الشخصية من غير نظر الى
الحقيقة وانما في الثاني فخلان الجحيم مثلا وان دل على جزء للمعنى الاضافي الغير المقصود به لكن الدلالة
علمية غير مراد في عدم جزئية من الشخص لعلم على هو من العوارض قوله اعم مزان يكون
جزء للمعنى المقصود او لا على ما يدل عليه المعلق المعنى في العمدة وما قيل بان الاخر والتركيب
انما يكونان بالنظر الى المعنى المراد فالتشال الا في ليس بتركيب بل هو مفرد مثل عبد الله لكون
المعنى المجازي المراد به لا حجة الى التعميم ففقيه اذ انما يتم على مسلك تقوم حيث صرحوا بكونه
جزء للمعنى المقصود باللفظ وهذا غير مسلم عنده قدس سره وقوله الامر الخارج البسيط
وفي شرح المطالع لم يذكر قيد الخارج بل عظم فيكمفي التعميد بالبسيط سواء كان داخل او خارجا فان
المركب المراد به الامر البسيط لا بد من ادخاله في هذا المركب اذ الاصل في كل لفظ تالف من لفظين
موضوعين معني ان يعود مركبا بالعارض كالعلمية بناء على ان العبارة في افراد اللفظ وتركيبه عندهم
بوحدة المعنى وكثرة كما في شرح المطالع ولعله انما خص البسيط بالخارج لان الضرورة انما دعت الى
ادخال هذا فقط في العمدة بالتعميم المذكور اذ يعقل كون ارادة المعنى حقيقة للمركب وسيلة الى ارادة
المعنى المجازي البسيط كما سيبيد فيقول انه اراد منه الدلالة على جزء من هذا الحقيقة ليستعمل في
فان خص به المعنى بجزء للمعنى المقصود كما قالوا يخرج من هذا المركب بخلاف البسيط الذي لا
اذ لا معنى لكون ارادة المعنيين الوضعيين للمركب وسيلة الى اداة احد بهما او بسن واحد بهما من
يخرج عن العمدة ويحتاج الى التعميم لا وخاله هذا وانما قيل بالبسيط لانه لو اراد به الامر الخارج
المركب كما اذا قلت رمي زيد ولدت بنظر المشتوق فهو دلتل في هذا المركب سواء فيه جزء

فالمفرد ما كل وهو الذي لا يمنع نفي نفي فهو عن وقوع الشك فيه لا سيما
 على

قال فالمفرد ما كل الخ أقول قد عرفت فيما سبق بيان الدلالة وتقسيم
 اللفظ انما هو لتوقف معرفة الكليات عليه ولما فرغ من بيانها شرع
 في بيان الكليات واعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة
 للمفرد واللفظ لا يتصف بهما اللفظ تبعاً لتسمية الدال باسم
 المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ دون
 المعاني كما يتصف بهما المعاني تبعاً لتسمية المدلول باسم
 الدال وبهذا الاعتبار جعل اللفظ المفرد مقسماً للكليات
 على علمه النقض بالحيوان الناطق على الدلالة الجزئية على جزء معناه المقصود ان المفرد قد اذا والناظر
 قيد الارادة قصر بها بالمراد وفعلاً لا انتقاص فهو جسدنا وانا قال احسن لانه يمكن تصحيح التعريفين
 الاولين بان يراد بالدلالة الدلالة المقصودا ويزاد قيد الحيثية اى ما دل جزؤه على معنى من شئ
 انه جزؤه ما لا يدل جسدنا على شئ من حيث انه جزؤه ولا شك ان جزر الحيوان الناطق
 علمنا بل اجزاء جميع الاعلام المنقولة عن المركبات التامة والقييدية الوضعية والاضافية و
 الجزئية لاندل على شئ حال كونها اجزاء تلك الاعلام لقطع بان الدال على العلم هو مجموع حفظ
 والحيوان من الحيوان الناطق علمنا بمنزلة الزا من زيد في عدم الدلالة على شئ اصلاً قوله وانعلم
 ان الكلية الخ رفع لما يقال ان تقسيم المصريح غير صحيح لما تقرر ان الكل والجزء من قسام
 المفهوم دون اللفظ لان المنافع عن شئ كثيرة غير المنافع عنه هو حاصل في العقل لا اللفظ الدال
 عليه بان الامر حقيقة كما قلت لكنه يصح جعلها من قسام اللفظ تبعاً ومجازاً وبهذا الطريق ايضاً مسكوك
 بين تقوم والباعث عليه هو التقرير بان ذهن البهائم قوله للمعنى الخ الاولى المفهوم لان المعنى
 والمفهوم وان اشهد بالذات لكنها مختلفان بالاعتبار لان الصورة الحاصلة في الذهن باعتبار
 حصوله فيه يسمي مفهوماً باعتبار قصده من اللفظ يسمي معنى ومجاليته والجزئية من قسام حصول
 الذمينة من حيث الحصول في العقل ولا دخل فيه للقصود من اللفظ لكنه غير عن المعنى رعاية
 مقابل باللفظ لان مقابلة اللفظ بالمعنى شهر من مقابلة المفهوم مع ان كثيراً ما يشغل احداهما مكان
 الآخر قوله لالفاظ الخ لان الدلالة على المعنى وعد هاهنا من صفاته وفيه اشارة الى

على قوله
 على اللفظ الخ
 الخ قوله كما انهم
 يمكن ان يكون
 الدلالة على اللفظ
 والمفرد من اللفظ
 على اللفظ
 اللفظ من اللفظ
 الدلالة من اللفظ
 نقل
 الفهم
 الخ قوله
 على اللفظ
 على اللفظ
 على اللفظ

واما جرد وهو الذي يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه كقول
 هذا المصنف في تعريف الشركة في قوله

وصح تعريف الجزئي بما يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه و
 الكل لا يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه اعمالا يكون
 نفس تصور مفهوم بالنظر الى نفسه ما منع عن وقوع الشركة فيه دخل فيه
 الرد على العلامة حيث قال ان الطرد والركب وانما هما الائمة اقسام للمفهوم بالذات واللفظ بالعرض
 قوله وصح تعريف الجزئي اعمالا باعتبار ان اللفظ يتصف بالكل والجزئي بتما صرحا بزيادة لفظ المفهوم
 في تعريفها واضافته الى اللفظ على خلاف المشهور حيث قالوا المفهوم ان منع نفس تصور عن وقوع الشركة
 فيه فهو جزئي والا فكل من حذف مفهوم من البين لتمايز المفهوم مفهوم وانما قدم الجزئي لان مفهومه ملكة
 ومفهوم الكل عدم والاعدام انما تعرف بملكها تصانح له بسبب القياس الى الكل لعدم تقاسمه كالكل
 الى اقسام البسيط اولى بالتقديم والمصدر قدم لكل لانه المقصود بالذات والمبحث عنه في هذا الفن
 بخلاف الجزئي لانه لا اشتغال باللفظ في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها
 وضبطها واليضا هو الهالست على طريقة واحدة بل تنوع وتبديل فيتعذر معه فتحا على وجه
 يطابق الواقع من ان حجب شيئا لا يتجاوز العلم الكاسب والكتب العلم بالحجرات ليس كما سبها
 ولاكتساب طر ليق حصولها ليس الا بحواس الظاهرة او الباطنة فليس انما غرض تبين ان فرض
 تناسل الجزئيات وثبات احوالها كذا في حاشية المطالع قوله نفس تصور مفهوم من
 فيه سامة ومجان لان المانع عن الشركة هو المفهوم ذاته لا صورته الحاصلة في العقل لكن لما كان
 منه عنها باعتبار حصوله في العقل لا باعتبار وجوده في الخارج اسند النع الى الصورة اشارة الى
 ان منه شرطه فموس تبين ان الفعل الى الشرط وكذا احوال في فكل وعلم ايضا ان هناك
 الى المفهوم ايضا مجازي من جهة اخر لان حقيقة هو امتناع اشتراك بين كثيرين في نفس الامر لا منع
 الغير عن الشركة فيه الا انه صور المفهوم بصورة المانع والامتناع بصورة النع وسنده الى المفهوم
 ساند في امتناعه كان المفهوم يمنع العقل من ان يجعله شتركا ونظيره قوله من منعه بل
 حق في على فلان فانه كان في الاصل قدس بل قدس حق في على فلان فخصه الحق
 بصورة التقدم والقدم بصورة الاقدام وسنده الى الحق مبالة في كونه واعيا الى التقدم
 والى تدبير المحبازين اسند قدس سره في الملخص الاتي فكل على بصيرة قوله اعمالا

سواء كان المفهوم
 جزئيا او كليا
 ومنه ان المفهوم
 هو الذي يمنع
 نفس تصور مفهوم
 عن وقوع الشركة
 فيه اعمالا يكون
 نفس تصور مفهوم
 بالنظر الى نفسه
 ما منع عن وقوع
 الشركة فيه دخل
 فيه الرد على العلامة
 حيث قال ان الطرد
 والركب وانما هما
 الائمة اقسام
 للمفهوم بالذات
 واللفظ بالعرض
 قوله وصح تعريف
 الجزئي اعمالا
 باعتبار ان اللفظ
 يتصف بالكل
 والجزئي بتما
 صرحا بزيادة
 لفظ المفهوم
 في تعريفها
 واضافته الى
 اللفظ على خلاف
 المشهور حيث
 قالوا المفهوم
 ان منع نفس
 تصور عن وقوع
 الشركة فيه
 فهو جزئي
 والا فكل من
 حذف مفهوم
 من البين
 لتمايز
 المفهوم
 مفهوم
 وانما
 قدم
 الجزئي
 لان
 مفهومه
 ملكة
 ومفهوم
 الكل
 عدم
 والاعدام
 انما
 تعرف
 بملكها
 تصانح
 له
 بسبب
 القياس
 الى
 الكل
 لعدم
 تقاسمه
 كالكل
 الى
 اقسام
 البسيط
 اولى
 بالتقديم
 والمصدر
 قدم
 لكل
 لانه
 المقصود
 بالذات
 والمبحث
 عنه
 في
 هذا
 الفن
 بخلاف
 الجزئي
 لانه
 لا
 اشتغال
 باللفظ
 في
 الجزئيات
 من
 حيث
 خصوصياتها
 لانها
 غير
 متناهية
 فلا
 يمكن
 حصرها
 وضبطها
 واليضا
 هو
 الهالست
 على
 طريقة
 واحدة
 بل
 تنوع
 وتبديل
 فيتعذر
 معه
 فتحا
 على
 وجه
 يطابق
 الواقع
 من
 ان
 حجب
 شيئا
 لا
 يتجاوز
 العلم
 الكاسب
 والكتب
 العلم
 بالحجرات
 ليس
 كما
 سبها
 ولا
 اكتساب
 طر
 ليق
 حصولها
 ليس
 الا
 بحواس
 الظاهرة
 او
 الباطنة
 فليس
 انما
 غرض
 تبين
 ان
 فرض
 تناسل
 الجزئيات
 وثبات
 احوالها
 كذا
 في
 حاشية
 المطالع
 قوله
 نفس
 تصور
 مفهوم
 من
 فيه
 سامة
 ومجان
 لان
 المانع
 عن
 الشركة
 هو
 المفهوم
 ذاته
 لا
 صورته
 الحاصلة
 في
 العقل
 لكن
 لما
 كان
 منه
 عنها
 باعتبار
 حصوله
 في
 العقل
 لا
 باعتبار
 وجوده
 في
 الخارج
 اسند
 النع
 الى
 الصورة
 اشارة
 الى
 ان
 منه
 شرطه
 فموس
 تبين
 ان
 الفعل
 الى
 الشرط
 وكذا
 احوال
 في
 فكل
 وعلم
 ايضا
 ان
 هناك
 الى
 المفهوم
 ايضا
 مجازي
 من
 جهة
 اخر
 لان
 حقيقة
 هو
 امتناع
 اشتراك
 بين
 كثيرين
 في
 نفس
 الامر
 لا
 منع
 الغير
 عن
 الشركة
 فيه
 الا
 انه
 صور
 المفهوم
 بصورة
 المانع
 والامتناع
 بصورة
 النع
 وسنده
 الى
 المفهوم
 ساند
 في
 امتناعه
 كان
 المفهوم
 يمنع
 العقل
 من
 ان
 يجعله
 شتركا
 ونظيره
 قوله
 من
 منعه
 بل
 حق
 في
 على
 فلان
 فانه
 كان
 في
 الاصل
 قدس
 بل
 قدس
 حق
 في
 على
 فلان
 فخصه
 الحق
 بصورة
 التقدم
 والقدم
 بصورة
 الاقدام
 وسنده
 الى
 الحق
 مبالة
 في
 كونه
 واعيا
 الى
 التقدم
 والى
 تدبير
 المحبازين
 اسند
 قدس
 سره
 في
 الملخص
 الاتي
 فكل
 على
 بصيرة
 قوله
 اعمالا

واما جرد وهو الذي يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه كقول
 هذا المصنف في تعريف الشركة في قوله

مستعاضا عن
جواز ملك الغدا
على اكل اكل
الغدا ملكا
القول في الغدا
الغدا ملك
قوله الغدا ملك

فما يخص العلم انما يحصل العقل فهو عجز دخلوا في العقل ان امتنع فرضه
على كثيرين فهو الجحش وان لم يمتنع فهو الكمال يقال انك انجى والفرض
كافيا فلي فرض الجحش ايضا مشترك بين كثيرين كما يفرض اللائق مشتركاً
بين كثيرين لاننا نقول ذلك فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق بين

باعتبار حصولها في العقل فاعتبار احوالها الذميه هو المناسب لغرضهم قوله فمخلص الكلام
التلخيص هو يدرك دون عينه ما يحصل وانظر من الكلام الذي وقع في تعريف الكل والجزئي بعد
حذف الزائد والاخذ بالماضي ان ما حصل في العقل ايسر من ان يحصل فيه سواء حصل
بالفعل ولو بوجه ما او لم يحصل فيشمل المفهوم الذي لم يتصور قط والذي لم يتصور باكنه كذا في
تعالى وتقدم من المراد بالعقل حصا هو المذكر ليشمل الجزئيات المادية عند من يقول ان تماثيلها

القوى الحساسة لافي العقل فهو تجر حصوله في العقل مع قطع النظر عما هو خارج عنه ان امتنع
لعقل فرض صدقه على كثير من الفرض ههنا يعني التجويز العقلي كما في قوله الجسم جوهر يمكن فرض الابدان
الثلاثة فيه فان نقطة ما يتنوع فيه فرض الانقسام لا بعينه التقدير والا اعتبار الشخص كما قالوا في تعريف
للمسئلة ما حكم فيه بصدق التام على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير كل شئ فلا يتنوع تقدير
صدق الجزئي على كثير من ايضا فلا يصدق في تعريفه على شئ من المفهومات والصدق يعني العمل فالمنع
ان يتنوع تجويز العقل ههنا ايضا با على كثير من فهو الجزئي كذا في يد فانه اذا حصل في العقل هو يتناول منه
فرض صدقه على كثير من كونه معبارة عن امر مخصوص وان لم يمتنع للعقل فرض صدقه على كثير من
فهو ممكن كالانسان فان مفهومه اذا حصل في العقل لا يمتنع العقل عن فرض صدقه على افراد تلك الكلية

عبارة عن امکان فرض الاشتراك الجزئية عن استحالة قوله كما فينا في كون المفهوم كلياً في غير من
على صيغة الجواهر في فهم العقل الجواز كون الجزئي اللفظي اى كالمكلى مشتركاً فيه حصراً المفهوم مطلقاً
في الكلى قوله ذلك اى فرض الجزئي مشتركاً بين كثيرين فرض ممتنع بالتوصيف اى تجويز موضوع
بالامتناع وهذا اى فرض الاشتراك بينهما فرض ممتنع بالامتناع اى تجويز امر ممتنع في نفسه والفرق
بين الفرصتين ظاهر فان الفرض في الاول مستحيل كالمفروض بخلاف الثاني فالفرض فيه امکان
استحالة في نفسه لكن فرضه ممكن فلا يلزم من كفاية الثاني كفاية الاول وهذا كما قال في التفرقة بين

مطهر القلب
منه نفس
كانت
لما فتح
في يوم
الذي كان
في ذلك
الوقت
الذي كان
في ذلك
الوقت

نوع يكون حصوله بطريق الاصل وهو الذي يكون حصوله بنفسه كالعلم
والجهل واما الكيفيات النفسانية وعلامته ترتيبا اثره ونوع يكون حصوله بطريق
النبعية وهو الذي يكون حصوله بصورة لا يحصل بنفسه وعلامته عدم ترتيب
لان ذلك الوجود او لا احداهما نوع يكون حصوله في العقل بطريق الاصل لا بتبعيته
مسألة وصورتها هذا احد قسمي الوجود الخارج عن العيني والاصل على ما في شرح المواقف وهو
المطلع واما المتغيرات فان الوجود والخارج هو ما يكون بعد الآثار ومظهر الاحكام سواء كان
تصانف الشيء به الخارج او الداخل ليس هذا النوع من الحصول طلبا بالشيء كما تعرف عن طريق
وهو اے ما يكون حصوله في اصله هو الشيء الا اے يكون حصوله في النفس المجردة بحصول نفسه
كالعلم لادب المايسية الكلية التي هي بكرة وحالة لازمة للنفس وعيب عنها في الفارسية بدني
ويقال به الجمل السبيل المعبر عنه بنادان وكذا سائر الكيفيات النفسانية اے باء الصفات لعلها
بالنفس من شجاعة والجبن والوجود والجمل والحكم والغضب وغيره وفلان اے علامة الحصول
بنفسه ترتيب اثره اے اثر الشيء المختص به على حصوله فانه ترتيب على حصول حقيقة العلم
في النفس ادر ك الاشياء وكشف الجوهالات وعلى حصول شأها الرقع في المهاجرات
وعلى الجود بدل المال وهكذا او ثانيا نوع يكون حصوله اے حصول الشيء في النفس بطريق
النبعية اے يوجد فيه بوجد فرس وظل وهذا هو العلم بالشيء وهو اے ما يكون حصوله فيه
تبا هو الشيء الذي يكون حصوله فيه حصول صورة ومثاله الحصول لنفسه وذا له ك الاشياء
الخارجية من السمار والارض والجبل والنار وغيره فانه تحصل في العقل بصورة ا واطلاهما
هكذا احوال في كيفيات نفس الغير فان كافر الكافر انما يحصل في عقل المسلم بصورة لا
وكلا الشجاعة في عقل الحيوان والوجود في عقل الخيل وعلامته اے علامة حصول الذهن
العلمية عدم ترتيب اثره على حصوله فيه فان حصول الجمل في نفس الاكبر ا وحصول النار
فيها لا يخرجها وحصول كافر الكافر في عقل المسلم لا يوجب الصاغة بالكفر وهكذا وذلك لان هذا
حصول الموجودات في الالهي لا في الخارج والاثار المحققة بها انما يترتب اذا وجدت
في ظرف يكون آثارها في ذلك الظرف لاسمطلقا كما تعرف وعلى هذا التقدير

حصول نفسه والتصور اذا اضيف الى المعاني والمفهومات يكون
 النوع الاول فيكون محض تصور مفهوم حصول المفهوم نفسا لا صورته
 فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم ووجه التمهية بالكل والجزم ان الكل جزم
 لا بصورته فلتايم الاستلزام اقول اراد به الصورة العقلية لشيء فانك اذا تصورت صورة
 الشئ مثلا يحصل في ذهنك مرهول لها مقتضى الارتباط بها فان التصور الادراكية تكون ظلالا
 ابا لا صور خارجية او تصور احس في ذهنيته كذا في حاشي للطلاع بصورة الخارج قد حصلت
 بصورتها وذلك يستلزم حصول نفسها ايضا بدليل الكشف ما بهية الخارج ما هذا الا كما اذا
 ذكرت التصديقات المتعلقة بمسائل علم النحو مثلا فانك حين تذكره وتصور ما يحصل لك
 نفسها ايضا ولذا فكشف لك المسائل انكشافا فاشل الحاشي فيها حين حصل التصديق بها ويؤكد
 ما حققه مولانا قل محمد من ان العلم بالعلم الحصول للشار مثلا في بصورتها الذاتية حصول
 لان صورته حاس حيث قيامها بالذهن في حصولها فيه موجودة في الخارج لترتب الاثر عليها
 نفسها مع قطع النظر عن تلك القيام موجودة في الذهن لعدم ترتب الاثر عليها في العلم
 بها بالا اعتبار الاول متعلق بالموجود الخارجى لانه ما يترتب عليه الاثر في نفس الامر مع قطع
 النظر عن اعتبار العتبر فيكون حضورها بالعلم متعلق بها لا بالاعتبار الثاني في تعلق اول
 بالموجود والذهني ثم توسطه تعلق بانها الموجودة في الخارج فيكون حصولها انتفى كلامه وقال
 في موضع آخر ان الصورة من حيث انها مكتشفة بالعوارض الذهنية موجودة في الذهن نفسها
 بوجوده وحده وصد الوجود الخارجى في ترتب الآثار ومن حيث هي مع قطع النظر عن تلك العوارض
 موجودة في الذهن بعصورتها بوجودها لا يترتب عليها آثار وجاز ان يكون شيء واحد وجودا
 وذهنيا ما عتبارين انتفى واقبل ان هذا ما في ما سبق من قوله وحصل العلم بنفسه لا بعصورته
 حيث يدل هذا على ان العلم يحصل في العقل بكلا الحصولين توهم من ان سور
 الفهم لان الحكم السابق كان في نفس العلم وهذا في تصور وشتان بينهما فتوله
 والتصور اذا اضيف الخ مقدمته ثمانية من الجواب يعني ان التصور وان كان عبارة
 عن حصول صورة الشيء في العقل لكن تصور المفهوم عبارة عن حصول نفس فيه لانه

فان العتبر فيكون حضورها بالعلم متعلق بها لا بالاعتبار الثاني في تعلق اول
 بالموجود والذهني ثم توسطه تعلق بانها الموجودة في الخارج فيكون حصولها انتفى كلامه وقال
 في موضع آخر ان الصورة من حيث انها مكتشفة بالعوارض الذهنية موجودة في الذهن نفسها
 بوجوده وحده وصد الوجود الخارجى في ترتب الآثار ومن حيث هي مع قطع النظر عن تلك العوارض
 موجودة في الذهن بعصورتها بوجودها لا يترتب عليها آثار وجاز ان يكون شيء واحد وجودا
 وذهنيا ما عتبارين انتفى واقبل ان هذا ما في ما سبق من قوله وحصل العلم بنفسه لا بعصورته
 حيث يدل هذا على ان العلم يحصل في العقل بكلا الحصولين توهم من ان سور
 الفهم لان الحكم السابق كان في نفس العلم وهذا في تصور وشتان بينهما فتوله
 والتصور اذا اضيف الخ مقدمته ثمانية من الجواب يعني ان التصور وان كان عبارة
 عن حصول صورة الشيء في العقل لكن تصور المفهوم عبارة عن حصول نفس فيه لانه

فان العتبر فيكون حضورها بالعلم متعلق بها لا بالاعتبار الثاني في تعلق اول
 بالموجود والذهني ثم توسطه تعلق بانها الموجودة في الخارج فيكون حصولها انتفى كلامه وقال
 في موضع آخر ان الصورة من حيث انها مكتشفة بالعوارض الذهنية موجودة في الذهن نفسها
 بوجوده وحده وصد الوجود الخارجى في ترتب الآثار ومن حيث هي مع قطع النظر عن تلك العوارض
 موجودة في الذهن بعصورتها بوجودها لا يترتب عليها آثار وجاز ان يكون شيء واحد وجودا
 وذهنيا ما عتبارين انتفى واقبل ان هذا ما في ما سبق من قوله وحصل العلم بنفسه لا بعصورته
 حيث يدل هذا على ان العلم يحصل في العقل بكلا الحصولين توهم من ان سور
 الفهم لان الحكم السابق كان في نفس العلم وهذا في تصور وشتان بينهما فتوله
 والتصور اذا اضيف الخ مقدمته ثمانية من الجواب يعني ان التصور وان كان عبارة
 عن حصول صورة الشيء في العقل لكن تصور المفهوم عبارة عن حصول نفس فيه لانه

الجوز في عالمها كحيوان فان جبر كل واحد من افرادها كالهنا والفرس والغنم والبقر عليها كالهنا
 فانه جبر لكل واحد من افرادها فيكون الجبر كالا وكلية الشيء النسبة الى جزئياته مثلاً كقولنا
 ليس بالقياس الى زيد فيكون وعمر بل بالقياس الى علوهم فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل
 المنسوب الى الكل كقولنا كذا الشجر الشيء تامه بالنسبة الى الكل فيكون منسوباً الى الجبر والمنسوب الى الجبر
 من البصيرة العقلية لاس الوجودات العينية فاضافة التصور اليه لا يفيد الا مجرد والاتفات اليه
 فيحصل من غير البصيرة كما في تصور الاعيان وتعرفها تصور شامل لهما لان الصورة كما جازت
 بمعنى الحقيقة الموصلة في الذهن التي هي آله لما به الشجرات بحيث نفس الشيء من حيث
 حضوره العلمي بل من حيث حصوله الذهني ايضاً كما صرح به قدس سره في حاشية المطالع لا يقال
 ذلك في ما افاده فيها من ان البصور الادراكية اخلالاً بصيرته لانفسه لانا نقول فرق بين تصور
 المفهوم وتصور تصور لان التصور هو التصور في صورة المفهوم لانفس المفهوم والتصور
 امر الجبر فيه ان يتعلق بكل شيء حتى جاز تعلقه بعدم نفسه ايضاً كما افاده في حاشية الرسالة فيقول
 غالب الخ إشارة الى ان بعض انواع الكلي ليس جزءاً للجبرية كالتخصص والعرض لعمام
 فاختصاصه بزمان واما النسبة الباقية فهي اجزاء الجبرية كالتخصص والخصول جزان لما به
 النوع والنوع جبراً للشخص من حيث هو شخص في ان كان تمام ما بهينه كذا في حاشية الرسالة
 وقيل بما حذر من الكلي الفرضي اذ ليس له جزئيات في نفس الامر فضلاً عن كونه جزءاً لما هو كونه
 الشيء الخ ان قلت لا حاجة الى هذا بل يكفي بعد اثبات كون الكلي جزءاً او الجزء كذا ان يقال
 وكل من الجبر والكل نسبة الى الآخر والمنسوب الى الكل كماله الى الجزء جبراً كما اكتفى به بعضهم
 قلت لانسلم ذلك لان لفظ الكلي مشتمل على يار النسبة ولفظ الكل معناه شيء منسوب الى امر متضمن
 يكون كذا وكذا الجبر في ولا يخفى ان انصاف احد اثنين يكون جزءاً او الاخر يكون كذا لا يمكن
 نسبة احدهما الى الآخر بالبار ولذا اتفرض ثانياً لبيان ان قد عسر من لما هو جبراً
 بالقياس الى كذا اضافته الى سوس الجبرية وهو معنى الكمية الاصطلاحية
 اعني اشمول والاشترار فيصدق على الجزء انه شيء منسوب الى الكل
 فيسب اسم الكلي وكذا عسر لما هو كل بالنسبة الى جزءه معنى الجبرية متضمن

[illegible]

والكل اما اذا روي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحول

٤١٣

قال وكل ما اذا لم يأت الا بقول الكل اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات
فهو ما خارج عن حقيقة ما تحته من الجزئيات ولا فان كان الاول فهو العشر
كانصاحا فاد خارج عن ماهية زيد وعمر وغيرهما من الجزئيات وان لم يكن
خارجا فهو الذات كالا انسان والحيوان فانهم ليسا بجزءين عن ماهية زيد وعمر وغيرهما
من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذات بما يكون رفعه رفع الذات وما ذكره
الشيخ في الشفاء من ان الذات في ما ليس به شيء فيشبه ما يصح تقسيم الذات الى النوع والجنس
والفصل وقد فسر الذات بما يكون داخل والعرض بما يكون خارجا ففتح الواسطة وبما يحاط
اعني الفردية وخصوص فيصدق على الكل انه شئ منسوب الى الجزئيات باسم الجزئيات فبالاضافة الى
كل من كان جزئيا وكذا وبالاضافة الى شئ من نسبة كل منهما الى الآخر بالبادء كذا افاده مولانا محمد الحكيم قوله
الكل اذا نسب اليه انما عدل عن تعريفه لانه في ذاته وفيه ما لا يصدق عليه واعتبر
نسبة الكل الى ما تحته على ما يحل هو عليه ان نسبة الى الباطن غير معتبرة فلا يسمي بالقياس اليه
ذاتيا ولا عرضيا والمراد بالجزئيات في قوله المحقق بحسب نفس الامر لا ما يتعلق لنا عرض على
بالبحث عن احوال الكميات الفردية التي لا صدق لها خارجا ولا ذاتيا قوله من ماهية
زيد وعمر وغيرهما الى اشار به الى ان المراد بالجزئيات في المتن هو الجزئيات الحقيقية لا الزائدة
سابقا ولاد المتبادر الى الفهم كماله فالمراد بالانسان والفرد هو ما عليه يتبين
تسمية الذات ذاتيا كما يحكي ذلك ان تجل على الاسم الشامل للاضافة قوله ولهذا يوافق
في تفسير الذات بما لا يكون خارجا عن ماهية ما تحته سواء كان عنيا او ادخلا فيها يوافق تفسير
لاصوليين اياه بما يكون رفعه رفع الذات وكذا يوافق تفسير الشيخ اياه بما ليس به شيء فان تفسير
كلها شاملة لغيره اذ ليس به خارجا عن ماهية افاده ولا عرضيا لها وكذا رفعه عن رفع الذات
والماهية وانما قال في الشفاء لانه فسر في الاشارات بما يكون جزرا للماهية كذا في شرح
الطالع قوله وقد يفسر الذات في الجملة كقوله فيهما التحقيق كما في قوله تعالى فاعلم الله
المعوقين وليست للتفصيل حتى يخالف ما افاده في حاشية الرسالة من ان تفسيره بما يكون
ادخلا اشخص من تفسيره بما ليس يحتاج دلالة ابدية بما فسر لاصوليون في شفاء قوله وبما عاين الله

في قوله
الكل اذا نسب
اليه انما عدل
عن تعريفه
لانه في ذاته
وفي فيه ما
لا يصدق
عليه واعتبر
نسبة الكل
الى ما تحته
على ما يحل
هو عليه ان
نسبة الى
الباطن غير
معتبرة فلا
يسمي بالقياس
اليه ذاتيا
ولا عرضيا
المراد بالجزئيات
في قوله
المحقق بحسب
نفس الامر
لا ما يتعلق
لنا عرض على
بالبحث عن
احوال الكميات
الفردية التي
لا صدق لها
خارجا ولا
ذاتيا قوله
من ماهية
زيد وعمر
غيرهما الى
اشار به الى
ان المراد
بالجزئيات
في المتن
هو الجزئيات
الحقيقية
لا الزائدة
سابقا
ولاد المتبادر
الى الفهم
كماله
فالمراد
بالانسان
والفرد هو
ما عليه
يتبين
تسمية
الذات
ذاتيا
كما يحكي
ذلك ان
تجل على
الاسم
الشامل
للاضافة
قوله
ولهذا
يوافق
في تفسير
الذات
بما لا
يكون
خارجا
عن
ماهية
ما تحته
سواء
كان
عنيا
او ادخلا
فيها
يوافق
تفسير
لاصوليين
ايده
بما
يكون
رفع
الذات
وكذا
يوافق
تفسير
الشيخ
ايده
بما
ليس
به
شيء
فان
تفسير
كلها
شاملة
لغيره
اذ ليس
به
خارجا
عن
ماهية
افاده
ولا
عرضيا
لها
وكذا
رفع
الذات
عن
رفع
الذات
والماهية
وانما
قال
في
الشفاء
لانه
فسر
في
الاشارات
بما
يكون
جزرا
للماهية
كذا
في
شرح
الطالع
قوله
وقد
يفسر
الذات
في
الجملة
كقوله
فيهما
التحقيق
كما
في
قوله
تعالى
فاعلم
الله
المعوقين
وليست
للتفصيل
حتى
يخالف
ما
افاده
في
حاشية
الرسالة
من
ان
تفسيره
بما
يكون
ادخلا
اشخص
من
تفسيره
بما
ليس
بشئ
يحتاج
دلالة
ابدية
بما
فسر
لاصوليون
في
شفاء
قوله
وبما
عاين
الله

بالتسوية والاولى من العرض والامر وهو لا يخالفه كالضرب

٤٣

اي ما لا يكون داخل فيلزم كون النوع من العرضيات فعل كل المقدير ولا يصح
تقسيم الذات الى النوع والجنس والفصل فالوجه ما تقدم لا يقال لذاتي هو النسب
الى الذات فلا يصح ان يكون الماهية ذاتية ولا يلزم انتساب الشيء الى نفسه فاما
نقول ليس كون الذاتي ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الاشياء المتكثرة
عطفت على قوله بما يكون خارجا اي يفصل العرضي بما يحالف الذاتي على تقدير تفسير الذاتي بما يكون
واما قال ههنا فيلزم وسابقا فيحقق اشارة الى ان تفسير الذات في العرضي على ما اختاره لهم
يستلزم كون النوع عرضيا وهذا مما يقلل باحد منقسمين بخلاف تفسير الاول له فانه انما يستلزم
كونه واسطة بين الذات والعرضي ولا مشقة فيه اذ قد ذهب اليه كثير منهم كما وقع في شرح الرسالة
شرح المطالع ثم فرغ على كلا التقديرين عدم صحة تمثيل قيمة الذات في ايمان الى له فخرج
شرك بينهما قوله فالوجه ما تقدم الخ الى الاحسن ما اختاره من تفسيره بالغير
بما رجح فانه يشمل النوع فلا يلزم الواسطة ولا كونه عرضيا ويصح تقسيم الذات الى الاقسام
الثلاثة قوله لا يقال الخ ملاحظة على تفسير الذات في اختاره قدس سره واورده
الشيخ في الشفاء في تفسيره ان ما ذكرت وان دل على ترجيح تفسير المذكور لكن عندنا ما يرجح تفسير
المع لان الذات عبارة عن الحقيقة والماهية النوعية فلو كان النوع الذات هو عين الماهية النوعية
ذاتيا يلزم انتساب الشيء الى نفسه وهو باطل ضرورة تناقض المنسوب والمنسوب اليه فوجب دخوله
في العرضي اوجده واسطة قوله ليس كون الذاتي الخ حاصله ان الالات كما
يطلق على الحقيقة والماهية يطلق على مصدق عليها الماهية من الافراد فيصح إطلاق الذات
على النوع فان الماهية يصح نسبتها الى افراد الماهية الكلية الى الجنس لذاتي واما قال كون الذاتي
ذاتيا ولم يقل كون الماهية ذاتية كما وقع في شرح المطالع وشرح العلامة والكاظم اشارة الى
ان لا فرق بين الاقسام الثلاثة لاذات في كونها منسوبة الى الاشخاص لا كما زعموا ان كون الجنس
افصل ذاتيين بالنسبة الى الماهية نسبة الاجزاء الى الكل وكون النوع ذاتيا بالنسبة الى الاشخاص
وفي وصف الاشخاص المتكثرة بالعدد وشارة الى ان المراد بالاشخاص ما يتساوى الكمية المقرونة
بالتشخيصات ووجه تقييد كون التركيب لان هذا المقدر من التعابير بين المنسوبين كما في تصحيح

لغات
الذات
النوع
الجنس
الفصل
العرضيات
الاشياء
المتكثرة
الذاتية
الماهية
النوعية
الحقيقة
الاشخاص
الاجزاء
الكل
المنسوبين
التشخيصات
التركيب
المقدر
التعابير
المنسوبين
كافي
تصحيح

بالعلم فلا يلزم ما ذكرتم وقد يقال ان هذه التسمية ليست بلفظية بل اصطلاحية
فلا يرد ذلك وهذا يقتضيان لا يصح في اللغة اطلاق الذات على الماهية
حقيقة وبالجمله تعريف المصطلح بالذات بما يخل في حقيقة جزئياته ثم تقسيمه
النوع والجنس والفضل ليس كما ينبغي اللهم الا ان يراد من الدخول واليخرج
او يراد من الماهية الماهية الشخصيه لحد من التجليات فالماهية النوعية داخلها
النسبة على قانون الطبقة ولا حاجة الى تعارضها بالذات كذا في حواشي المطالع قوله وقد يقال ان
هذا هو الجواب المستور في تنهيم مرضه لما سيورد عليه يعني ان الذات في وان دل على النسبة بحسب الغرض
اي ما كان منسوب الى الذات ولما يرد لكن لا كلام فيه انما الكلام في المعنى الاصطلاحى اما ان يكون خارجا
عن حقيقة ما تحتها وهو لا يستعمل على نسبة اصلا كذا في شرح المطالع والمادة المعنى اللغوي ولما سبته
التي لابد منها في المقولات الاصطلاحية فيكشف وجودها في كثير من احوال ومنها كذا في معنى اللغوي
في الجنس الفصل كما عرفت وسيد قدس سره اشار الى ضعف هذا الجواب بقوله وهذا يقتضي ان
يلزم على هذا ان لا يصح في اللغة اطلاق الذات على النوع حقيقة لانه بالمعنى اللغوي الذي اخذ
فيه النسبة الى الذات بل مجازا اى بالمعنى المنقول الزينة فقط وهو بعيد لا يصار اليه بم وجود الوجه القريب
وهو جعل الاقسام الثلاثة من اولادها على كونها ذاتية بالنسبة الى الاشخاص كما يقتضيه تعريف الذات
وليس غرضه ان يطبق عليه اللفظ بالمعنى الاصطلاحى بل يصح اطلاقه عليه لغة ايضا حتى يرد عليه من
بان المقولات لا يجب فيها ذلك كما لا يخفى على المستمع قوله وبالجمله ان الباء زائدة في
التحسين في محل الكلام في هذا المقام ان تعريف المصطلح بالذات بمعنى لا يتناول النوع ثم جعل النوع
قسما منه ليس كما ينبغي اذ لا يحتمل الالهاما ويل بعيد بان يراد بالذات ليس بمخرج تسمية الشيء باسم
له واما عدم الخروج من لوازم الدخول او يراد بالحقيقة الواقعة في التعريف للماهية الشخصية فخرجات
التي يحل فيها النوع ايضا وفيه ايضا اشادة الى انه لابد من جعل الاقسام الثلاثة من اولاد واحد لانه
قابل ان يدخل الجنس والفصل انما هو بالنسبة الى الماهية الكلية ودخول النوع بالقياس الى الماهية
الشخصية اذ لا ضرورة اليه بل واما وجه البعد للشار اليه بكلمة اللهم فموان الارادة لا ولى مجازية لا
تناسب مقام التعريف واما الارادة الثانية وان صح كون الماهية النوعية ذاتية لدخولها في ماهية

بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بان كل مقول مشتركين

٤٤

ما هو محسباً بخصوصية اصلا فم والجنس ك الحيوان بالنسبة الى الانسان و
الفرس فانه اذا سئل عنهم ما هما يقع الحيوان في الجواب اما اذا سئل عن الانسان
وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب بل الواقع في الجواب اما الحيوان الناطق
او الحيوان الصاهل وذلك لان اذا سئل ما هو من الشيء لو اريد يكون السؤل لطلب تمام
الماهية المختصة به واذا سئل عن السمين واكثر فيكون لطلب تمام الماهية المشتركة فواقع
جواب الاول يجب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جواب الثاني يجب
ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيوان فانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان و
الفرس فواقع في جواب السؤل عن احدهما ويرسم الجنس فانه كل مقول مشتركين
مختلفين بالحقائق في جوابها هو ولفظ الكل مستردك

في جواب السؤل بالشركية مما لخصته في الاينات في ان يكون مقولا بحسب الخصوصية ايضا اشار الى ان
بمعنى فقط وان لم يسأله اللفظ بقرينة وقوعه في مقابلة سأل في تعريف النوع قوله فانه
اذا سئل الخ ما سئل الجنس بالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس بين صدق تعريفه المستفاد
من وجه الخصر عليه ايضا بالمتبادر فيمن اولاده مقول في جواب ما هو بحسب الشراكة واما ان
ليس مقولا في جوابه بحسب الخصوصية قوله او الحيوان الصاهل شبه ترتيبا للفظ
فان الحيوان الناطق ماهية الانسان والحيوان الصاهل حقيقة الفرس واقبل ان التريده اشارته الى
ان كون الناطق ذاتيا والصاحك عرضيا ليس او ليس العكس لان الاطلاع على ذاتيات الحقائق
تفسر جازما هو مبني على وقوع الصاحك بدل الصاهل وهو هو من السامخ قوله وذلك اي
وقوع الحيوان في جواب ما هو بحسب الشراكة وعدم وقوعه فيه بحسب الخصوصية ثابت لانه اذا سئل بمحصل
ان ما هو سؤل عن تمام ماهية السؤل عنه فان قصر في سؤل على ذكر امر واحد كان المطلوب تمام ماهية
المختصة به وان جرح به من كان المطلوب تمام ماهية مشتركة بينهما والحيوان انما هو تمام الماهية
المشتركة لا المختصة واعلم ان الماهية ما خذوها معا هو اللدس هو سؤل عن الماهية الكلية فالحق به
بالي نسبة وعذفت الود بعد طلبها بالتحقيق ثم تحققت التام المنقل من الوصفية الى الاسمية

هذا هو المطلوب
في تعريف النوع
فان يكون تمام
الماهية المختصة
بها هو بحسب
الشراكة او
بالحقيقة
فان كان
اللفظ
مستردك

المفهوم الكلية فحسب الجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثرين في تعريفها
 الكليات ليس الا الصالح لان يقال على كثرين ولا يلزم خروج كثير من المفهوم الكلية
 عن التعريفات وبالجمله لا يخلوا الكلام عند ذكر الكل مع المقول على كثرين عن الاستدراك
 وعن الثاني ان الاستدراك قد تحسب بقاء على الجزئية الحقيقية انما هو الاستدراك
 الخارجيه وما حصل في العقل ليس الا المفهوم الكلية على ما تقدم في الحكمة كذا
 الكليات لم يزل على جزئيه واحد من الاتيات والعرضيات وقوله محسب انما هو محسب قوله ليس الا
 الصالح لانه لا بد من ان يكون الجواز واردة للمعنى الاتية بالقرينة العقلية التي ذكره بقوله ولا يلزم
 خروج كثير من المفهومات اى يلزم على تقدير ارادة المقول بالفعل خروج كل ليس الا المراد موجوده في
 الخارج والذهن بان لم يكن له دراصلا كالكليات الفرضية او كان له فرد واحد في الخارج والذهن كالمفهوم
 الواجب بناء على متناع تعدده خارجا وبها فانما ليست بمقوله بالفعل على كثيرين بل الصلاحيه كذا
 قوله وبالجمله لا يخلوا الخ اشاره الى ان الكل ليس متعين في نفسه للاستدراك بل يجوز الحكم
 باستدراك المقول على كثيرين لكونها مترادفين نعم الكل متعين له لامر خارج على ما عرفت قوله
 بناء على ان الجزئية الحقيقية الصورة الاستدلال كذا ان الامر حقيقة كما قلت لان الجزئية من
 الموجودات الخارجية ولشئ من الموجودات الخارجية يحصل في العقل فلاشئ من الجزئية يحصل في
 نقول كل محمول على الشئ فهو حاصل في العقل ولاشئ من الجزئية يحصل في الخارج فينتج من الشكل الثاني
 لا شئ من المحمول جزئى وينعكس له قولنا لا شئ من الجزئى محمول وهو المطلوب انما قيد الجزئى بالحقيقة لانه
 الجزئى الاصل في اى الهندس تحت شئ آخر قد يكون كذا يصح حمله على غيره قوله علمنا ان قدرنا
 الحكمة من ذهب تقدماروه وان العقل انما يدرك الكليات فقط واما الجزئيات لما
 تقدم كما هو الحواس هذا هو المشهور ولذا زاد قوله بحسب الحقيقة ولكن التحقيق خلافه كما استعرف قوله
 لكن هذا بناء على كون الجزئى الحقيقي محمولا بمنى على ذهب الخ وهذا دفع لما يتوهم من تسليمة واعتراضه
 بما ذكره السائل من ان الاعتراض حق فلا يصح الجواب عنه بوجه ما قال في حاشي المطالع لتفق المحققين
 على ان الحد كالكليات والجزئيات هو نفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قولنا نسبة القطع الى السكينة
 واختلافها في الجزئيات الجسدية بل ترسم فيها اولى الاتفاق ذهب جامع الى الثاني بناء على ان الصلح

واما مقول فجل ما هو مشترك والخصوص معاك لا يشك النسبة الى
 ٤١

على ما ذهب اليه المتأخرون من ان العقل مدرك للكميات بلا واسطة
 والجزئيات بالآلات وان المفهوم الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي
 ولا خفاء في ان الجزئي ايضا مقول على شئ لا سيما على ما ذهب اليه المص
 من كون اللفظ المفرد منقسما الى الكلي والجزئي قال واما مقول في
 جواب ما هو اه اقول الكلي ان كان مقولا في جواب

الجمالية مستقيمة فلما رسمت في الناطقة انقسمت بانقسامها فالتصور عند فهم هو حصول الصور عند العقل
 او كنه المفهوم حاصل عنه ولا حاصل فيه فذهب آخرون الى ان الصور كلها مترتبة فيها لانها المترتبة للاشياء
 بل ان ذكرها بالجمانيات بواسطة آلاتها وذلك ينافي ارتسام صورها فيها غاية في الباب انها لم
 تفتح ابصر لم تترك الجزئي لم تترك فيها صورته واذا فتحت ترسمت فيها صورته وادركته هذا هو الحق
 واما اذا ذكرنا شيئا بالبعبر مثلا ورجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا حالة ادراكية وكيفية
 مجلانية بوسطها يتبادر ذلك الشئ المرئي عند النفس عن غير الشئ كلامه فالمفهوم عند فهم هو حاصل
 في العقل بالذات او بواسطة شئ مائل اليه ويرجع قوله وان المفهوم الحاصل في
 عطف على ان العقل اه ورد لقول الجسري في التحقيق انما هو الخ على غير الترتيب فتكوله
 ولا خفاء ان الخ معطوف على قوله هذا بناء الخ اذ كان الخ بغيره من المفومات عند التأخير
 صم عمله على شئ واحد بعينه ذلك المفهوم لمحصل التباين بينهما ولو بوجه يكون الموضوع امرنا جيا
 والمحمول امر فربما وانما شهد اذا ما كنتم هذا القدر من التباين صحيحا فليصح قولنا يازيد بلاتاو
 اصلا كيف لا وقد قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيدا كان مغايرا بحسب
 الملاحظة وكافيا في صفة العمل كذا ازيد وانما قال يصح لان يقال اشارة الى ما مر من غير
 القول في تعريفات الكميات فتوله لا سيما متعلق بقوله يصح لان يقال على
 شئ وهو جواب آخر اوردته على وجه التأييد للجواب السابق يعني ان الخ بغيره صالح للعمل
 على شئ واحد خصوصا على تقدير المجاز في ذلك اختاره المص من كون الكلي
 والخ بغيره اقساما لللفظ المفرد والخ بغيره ايضا محمول بحسب اللفظ والتأثير بلا ريب
 كقولنا يازيد نعم معناه بحسب الحقيقة ان هذا الشخص مألوف هذا العلم كما عرفت حقيقة

نفيهما غيرهما وهو النوع ويسمى بأنه كل مقول على كثرين

ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً فهو النوع كالإنسان بالنسبة إلى مزيد وعمره وغيرهما من الجزئيات فإنه إذا سئل عنهما بما هما كان الجواب الإنسان لأنه تمام ماهيته المشتركة وكذا إذا سئل عن أحدهما بعينه لأنه تمام ماهيته المخصوصة به ويسمى النوع بأنه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جوابها هو فقوله مقول جنس متناول للكلم والمجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله

وأما في ترجيح ان اللفظ ايضا مفهوم من المفومات فيصم على شيء لا يحصل له عند المحصل قوله بحسب الشركة والخصوصية الخ كما بقدرهما فان كان السؤل بالشركة يكون الكل مقولا في جواب وان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه وقوله معا بنظره جميعا فهو كالمركب لما قبله فذلك يقتضي ان يكون المقولية بحسبها في زمان واحد كما هو مقتضى احتمال السائل حيث يقال تمام ما في زمان واحد فلا بد ان لا يمكن ذلك لامتناع السؤل عن الماهية المشتركة والمحقق في زمان واحد حتى يقيم النوع في جوابها على انه يجوز ان يسأل واحد بحسب الشركة وآخر بحسب الخصوصية اما معا وعلى الترتيب فيجاب عنهما بجواب واحد في زمان واحد بل يجوز ان يكون السائل واحد فيسأل عنهما في زمانين متتابعين فيجب عنهما اية للسؤل الثاني قوله لأنه قد مضى

ماهيةهما المشتركة الخ الا لا يتأثر شخص عن شخص الا بالعرض الشخصية المانعة عن قبوله في الاشتراك وبه ليست بمعتبرة في ماهية ما بل في كونها اخصا صائمية كذا في حاشي الرسالة قوله لأنه تمام الماهية المختصة به اى المختصة به في السؤل كما هو مقتضى تعريفه وذلك لا يقتضي عدم اشتراكهما في نفس الامر والاختصاص المذكور لا يوجب الاختصاص في نفس الامر فلا بد ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان يكون ماهية مختصة بشخص واحد كذا افيد فلا حاجة الى ما قلنا من ان اختصاصا ما في النسبة الى فرد نوع آخر ومن ان البار واقعة على القصور كما في قولهم خصصت فلانا بالامر اى الماهية لا لا بد ولا يتجاوز عنها واعلم ان ههنا احتمالا آخر لم يعرضه وهو ان يكون الكل مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط وهذا ليس اخلا في قيام الثاني فلا يستقيم المحصر قلنا ما قلنا على ان المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط منحصر في الحد التام بالنسبة الى الحد وكما مر

اللفظ
لا يحصل له عند
المفومات فيصم
على شيء لا يحصل
لله عند المحصل
قوله بحسب الشركة
والخصوصية الخ
كما بقدرهما فان
كان السؤل بالشركة
يكون الكل مقولا
في جواب وان كان
بالخصوصية يكون
مقولا في جوابه
وقوله معا بنظره
جميعا فهو كالمركب
لما قبله فذلك
يقتضي ان يكون
المقولية بحسبها
في زمان واحد
كما هو مقتضى
احتمال السائل
حيث يقال تمام
ما في زمان واحد
حتى يقيم النوع
في جوابها على
انه يجوز ان يسأل
واحد بحسب الشركة
وآخر بحسب
الخصوصية اما
معا وعلى الترتيب
فيجاب عنهما
بجواب واحد في
زمان واحد بل
يجوز ان يكون
السائل واحد
فيسأل عنهما
في زمانين
متتابعين فيجب
عنهما اية للسؤل
الثاني قوله
لأنه قد مضى
ماهيةهما
المشتركة الخ
الا لا يتأثر
شخص عن شخص
الا بالعرض
الشخصية
المانعة عن
قبوله في
الاشتراك
وبه ليست
بمعتبرة في
ماهية ما بل
في كونها
اخصا صائمية
كذا في حاشي
الرسالة
قوله لأنه
تمام
الماهية
المختصة
به اى
المختصة
به في
السؤل
كما هو
مقتضى
تعريفه
وذلك
لا
يقتضي
عدم
اشتراكهما
في نفس
الامر
والاختصاص
المذكور
لا يوجب
الاختصاص
في نفس
الامر
فلا بد
ان
النوع
المتعدد
الافراد
لا يمكن
ان يكون
ماهية
مختصة
بشخص
واحد
كذا
افيد
فلا
حاجة
الى
ما
قلنا
من
ان
اختصاصا
ما
في
النسبة
الى
فرد
نوع
آخر
ومن
ان
البار
واقعة
على
القصور
كما
في
قولهم
خصصت
فلانا
بالامر
اى
الماهية
لا
لا بد
ولا
يتجاوز
عنها
واعلم
ان
ههنا
احتمالا
آخر
لم
يعرضه
وهو
ان
يكون
الكل
مقولا
في
جواب
ما
هو
بحسب
الخصوصية
فقط
وهذا
ليس
اخلا
في
قيام
الثاني
فلا
يستقيم
المحصر
قلنا
ما
قلنا
على
ان
المقول
في
جواب
ما
هو
بحسب
الخصوصية
فقط
منحصر
في
الحد
التام
بالنسبة
الى
الحد
وكما
مر

مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج
بأن الكليات وفيه بحث لأن النوع كما أنه مقول لكل كثير في مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو فكذا ذلك الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد و
عمرو وبكر وغيرهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيدها لما يخرج ما ينفرد
لأنها أي واقعة على أنه لو كان يخرجها بالجنس يكون مخرجها للعرض العام أيضا فلا وجه
للتخصيص بما يخرج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن أن يقال إن

الحق المطبق في شئ من الأعداد وهو لا يكون إلا ما كان من قسم لم يرد في خارج عن القسم
فإن يقال إن الاحتمال صادق على النوع في شخص ما كاشم فإنه لا يصلح أن يكون مقولا كسب
الشمس مثلا لاختصاصه في فرد واحد أما نقول مقولته الكلية على أفرادهم من أن يكون كسب الخراج
أو الذين فلا فردية فيه غير ذلك الفرد وقوله يخرج الجنس الخ وقوله في جواب ما هو يخرج
بأنه الكليات كذا وقع في شرح الرسالة والمطالع وشرح الكتاب في هذه من سورة بهم في

ذلك لما لم يكن بظاهره معينا أو عليه البحث واجب منه بوجوه قول مثلا الحيوان مقول
على زيد وعمرو والخروج الجنس يصح عمله على كل ما يخرج من الأنواع والأصناف والأشخاص فكما
يصح عمل الحيوان على الإنسان فيخرج كذلك يصح عمله الرومي والتركبي على زيد وعمرو وإن لم يصح
عمله على الأصناف والأشخاص في جواب هو لعدم كونه تمام ما هيته قوله والقيدها الخ

أو ثبت كون الجنس مقولا على مختلفين بالعدد دون الحقيقة فلا يصح إخراجها بهذا القيد لأن القيد إنما يفيد
الاحتراز عن الثاني أي الإجماع مع ذلك القيد ولا يصدق هو عليه صلا لا عن التعيين كما في
المفهوم لأنه المصدق بالجنس مع هذا القيد كذا كان في مكان متاخر حيث يقع مقولا على مختلفين
بالعدد الخ كسب ما هيته حيث يقع مقولا على متفقين بالحقيقة أيضا قوله على أنه لو كان الخ ملاوة على قوله

لأن النوع كما أنه الفرد ووروده كونه الفردية على الفرض إما أن ياتي قوة البحث السابق وإنما خص العرض العام
بأنه ذكر مع أن القيد المذكور يخرج الفصول البعيدة وخواص الأجاس أيضا إشارة إلى أن قوله في جواب ما هو
لما كان مخرج الفصول مطلقا قريبة كانت أو بعيدة والخواص التي مطلقا سواء كانت للأفراد والأجناس
كأنها مقولة في جواب ما هيته هو في ذاته أو في عرضه هذا يخرجها مطلقا لئلا يتشوش ذهن المتكلم كما مر

المتكلم في جواب ما هو يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج
بأن الكليات وفيه بحث لأن النوع كما أنه مقول لكل كثير في مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو فكذا ذلك الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد و
عمرو وبكر وغيرهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيدها لما يخرج ما ينفرد
لأنها أي واقعة على أنه لو كان يخرجها بالجنس يكون مخرجها للعرض العام أيضا فلا وجه
للتخصيص بما يخرج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن أن يقال إن
الحق المطبق في شئ من الأعداد وهو لا يكون إلا ما كان من قسم لم يرد في خارج عن القسم
فإن يقال إن الاحتمال صادق على النوع في شخص ما كاشم فإنه لا يصلح أن يكون مقولا كسب
الشمس مثلا لاختصاصه في فرد واحد أما نقول مقولته الكلية على أفرادهم من أن يكون كسب الخراج
أو الذين فلا فردية فيه غير ذلك الفرد وقوله يخرج الجنس الخ وقوله في جواب ما هو يخرج
بأنه الكليات كذا وقع في شرح الرسالة والمطالع وشرح الكتاب في هذه من سورة بهم في
ذلك لما لم يكن بظاهره معينا أو عليه البحث واجب منه بوجوه قول مثلا الحيوان مقول
على زيد وعمرو والخروج الجنس يصح عمله على كل ما يخرج من الأنواع والأصناف والأشخاص فكما
يصح عمل الحيوان على الإنسان فيخرج كذلك يصح عمله الرومي والتركبي على زيد وعمرو وإن لم يصح
عمله على الأصناف والأشخاص في جواب هو لعدم كونه تمام ما هيته قوله والقيدها الخ
أو ثبت كون الجنس مقولا على مختلفين بالعدد دون الحقيقة فلا يصح إخراجها بهذا القيد لأن القيد إنما يفيد
الاحتراز عن الثاني أي الإجماع مع ذلك القيد ولا يصدق هو عليه صلا لا عن التعيين كما في
المفهوم لأنه المصدق بالجنس مع هذا القيد كذا كان في مكان متاخر حيث يقع مقولا على مختلفين
بالعدد الخ كسب ما هيته حيث يقع مقولا على متفقين بالحقيقة أيضا قوله على أنه لو كان الخ ملاوة على قوله
لأن النوع كما أنه الفرد ووروده كونه الفردية على الفرض إما أن ياتي قوة البحث السابق وإنما خص العرض العام
بأنه ذكر مع أن القيد المذكور يخرج الفصول البعيدة وخواص الأجاس أيضا إشارة إلى أن قوله في جواب ما هو
لما كان مخرج الفصول مطلقا قريبة كانت أو بعيدة والخواص التي مطلقا سواء كانت للأفراد والأجناس
كأنها مقولة في جواب ما هيته هو في ذاته أو في عرضه هذا يخرجها مطلقا لئلا يتشوش ذهن المتكلم كما مر

فلما كان لهذا القيد دخل في اخراج الجنس اسندا خراج الجنس اليه بخلاف العرض
 العام فان لا دخل لهذا القيد في اخراجه اصلا فلذلك لم يسند اخراجه اليه
 بل اسند الى قوله في جوابها ويقال ان معنى قوله وهو كل مقول على كثيرين مختلفين
 بالعدد دون الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا
 يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالمقول على كثيرين مختلفين
 بالحقيقة منفى بقوله دون الحقيقة فيخرج الجنس منه مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقيقة على ما عرفت وقد يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرض
 ما هو بل ان كان فذكره افيه صريحا كما يحون والناسك يسي واقعا في طريق ما هو وان كان فذكره
 فيه ضمنا كالجسم هناك سمي واختلافه في طريقة ونفس كما ذكرت في كونه في البحر فانه لا بالاستقلال فيخرج
 الامثلة قوله فلما كان لهذا القيد التمهيدية ثمانية من الجواب ذكرها بالغاء لقرنها على
 الاولى ونفها ما عرفت لانه لما كان لكل من القيدين دخل في اخراجه اسندا خراج الى اولها مستقلا
 في الذكر وفيه نظر لان اسندا خراج الشيء الى اول القيدين انما يناسب اذا كان كل منهما مستقلا
 في اخراجه كما يات في فمقاط بعض ضرب الاشكال الاول بايجاب المصغر واما اذا كان لكل منهما
 دخل فيه فانما يناسب هو الاسناد الى آخرها لان الحكم يضاف الى الجزء الاخير من العلة الثامنة ولذا
 قال كيمن ان يقال والعدد حازه وتعالى العلم قوله خافه لا دخل لهذا القيد في
 اخراجه التمهيدية يخرج بالقياس الاخير فقط لانه لا يقع في جواب ما هو وان صح حمل على متيقين بالحقيقة
 يجوز به وعمد وبرمئة خولا ويقال انتم عطف على يقال الاول لهذا الجواب ايضا وحصل
 تحت الامكان وحاصله ان قوله دون الحقيقة ليس عالما من تنبيه مختلفين بالعدد وان يكون
 المعنى انوع مقول على كثيرين مختلفين بالعدد وحال كونهم متجاولين في الاختلاف عن الحقيقة كما ذكر
 مقولا على كثيرين متيقين بالحقيقة كما هو الظاهر عليه بناء على بحث بل هو عال عن فهم مقول على عال
 كونه متجاوذا في المقولية عن المتماثلين بالحقيقة فصار المعنى الذي يكون مقولا على مختلفين بالعدد
 ولا يكون مقولا على مختلفين بالحقيقة فيخرج الجنس كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة كما عرفت
 تعريفه ولما كان العرض العام مشاركا للجنس في الخروج بهذا القيد بهذا المعنى ولم يسند اخراجه اليه

من الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب
 الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب

وعدم الوقوع في جواب ما هو اخرجهما بقية واحد
 رعاية للمناسبة

بل الى العنق الذي اثير عنه رعدة ناقلا عن البعض فقال وقد يقال ان
 واما العرض العام فقد قيل انه لما كان مشاركا في حاشية الرسالة لان ظاهر قوله وقد
 يقال انخرجه من جواب ما اثاره باسرع انه جواب عن العداوة وتمت له ما سبق وفي هذا الجواب
 ايضا نظر ان جعل الطرف حاشية المقول بعيد جدا لفظا ولفظا واما معنى فلان المشهور
 في تعريف النوع توصيف كثيرين يتفقون بالحقيقة والمصبر به عدل عنكم توصيف بحيث
 بالعدد ودون الحقيقة تنصيصا على ان افراد النوع لا تتفاوت الا بالحوادث الشخصية ومجرد
 عن اعتراض هو يرد على ذلك التعريف من انهاضد بانفس حيث يقال الحيوان في
 جواب ما زيد وعم ووهذا الفرس وذلك الفرس لان زيدا وعم واشتقان بالحقيقة وكذا
 الفرس وذلك الفرس ذلك لان اكثر من هذا السؤال متفقون بالحقيقة ايضا فلا يتقاضى
 التعريف به ولذا استكت السيد قدس سره عن الاعتراض المذكور مع كونه مشهورا لان النوع
 يخرج عن تعريف العرض العام بقية حقائق مختلفة فالمناسبات تعريف النوع ان يستلزم
 العرض العام الى ما يقال ذلك القيد وهو قيد مختلفين بالعدد ودون الحقيقة فالقيد في الجواب
 ان يقال قد نظر ان تعليق الحكم بالمشق شعير بعلية ماخذ الاشتقاق لذلك الحكم فالمعنى ان
 مقولية النوع على كثيرين متفقين بالحقيقة انما هي لاجل اتفاقهم فيها لا لامزاجهم وهذا المعنى
 لا يصدق على الجنس لان مقولية الحيوان مثلا على زيد وعم وكبرانا هو كونه من اهل
 بلا غلبة اتفاقهم في الحقيقة وبلا ملاحظة لان اتفاقهم فيها غير ملتبس اليه عند حل الحيوان
 اشمل للتحقق لمختصة كذا افادة مولانا عبد الحكيم في حاشية الرسالة وافادته في حاشية
 المطول ان تعريف اذا اشتمل على قيدين ينفرد كل منهما بقاعدة مختصة به مع اشتراكهما
 في قاعدة اخرى يجب ان يثبت القاعدة المختصة له بالتحقق به واما الفائق المشتركة بينهما
 فيصير سندا الى كل منهما ويكون حصولهما ما اشترت اليه مقصودا بالذات ومن الاشياء
 بالتسليم لما يلزم تحصيل الماهل فالقاعدة المختصة بقية متفقين بالحقيقة هو شروم

من الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب
 الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب
 من الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب
 الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب

من الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب
 الضم للنوع
 وهو من طرف
 الذنوب

واما غير مقول في جوابها هو المقول في جوابي تهي هو ذاته

وانت خبير بان هذا لا يليق بفسادنا هذا ولا انه لا معقول لا يخرج الشئ من
المخرج قال واما غير مقول المخ اقول الكلي ان كان غير مقول في
جوابها هو بل كان مقولا في جواب اي شئ هو في ذاته وهو اي المقول في جواب
الجنس كما عرفت انفا والمقصود بقيد في جوابها هو وجه الفصل والخاصة والقائمة المشتركة
بينها خروج العرض العام فصح جمعه مع الجنس في الاخراج بالقيد الاول المناسبة في العموم
وجمعها مع الخاصة في الاخراج بالقيد الاخير لمشاركة اياها في العرضية وعدم الوقوع في جوابها هو وهذا
اول بان يقصد لانها مناسبة قريبة وقوية بخلاف لا دلي فخر وجه بالاول ليس بمقصود حتى يلزم
اخراج المخرج والسر سجد وتعالى اعلم قوله وانت خبير انخر يمينه يلزم على هذا الجواب ترك
التحقيق لمجرد رعاية المناسبة الغير الواجبة مع استلزامه لمخر غير مقول وهو خارج المخرج وتحصيل
الحاصل وكل منهما لا يناسب شان رباب المقول ولا يلحق بنظرهم الدقيق وتكرهه العتيق وهذا القيد
يختص بالعرض العام ولا يشترك فيه خاصة الجنس فصد كما فصلنا ذلك في تقرير اصل البحث لكنك
تعلم بان لا يراد من العرض العام ايضا كما عرفت انفا وانما قال بفسادنا هذا لان جوابا لغيره لا يكون
بالمثل فكسابل يكون مطمئن نظره حصول الاحتراز عن غيب المعرفة مع رعاية المناسبة ايضا لكونه
امرا مستحسنا يقصد العلماء كثيره في عباراتهم وكذا الاخراج بعد تخرجه عند قصد رعاية المناسبة ليس
عقلا خصوصا عند ملاحظة عدم تشويش ذهن المتعلم وهو ظاهر قوله الكلي ان كان غير مقول
الجنس لا يقال الا خلاصه للنسب السابق ان يقال الكلي ان كان مقولا في جواب شئ هو في ذاته فهو
الفصل فما انفا فانه في زيادة قوله ان كان غير مقول في جوابها هو لا نقول فائدة الاحتراز عن المحذور
الجنس لا اذا قيل الانسان اي جسم هو في ذاته فكما يصح كجواب بالناطق ليصح بالحيوان الناطق
لان كلامهم يميز الانسان تميزا ذاتيا عما يشترك في الجسمية فاذا لم يكن مقولا في جوابها هو
علم ان المطلوب باي شئ هو في ذاته في مصطلحهم هو المميز الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب
ما هو صلاصح به صاحب المصطلح ولما كانت قوله وهو اي المقول الخ لجهة تفرقة بين الشرط
الجزائي لبيان معنى الاصطلاح المقول في جواب شئ هو في ذاته تبنيها على ان الفصل تخصص فيما يميز الشئ
عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تركب ما يميزه من امرين يكون كل منهما فصلا مميزا عما يشترك كما

هذا هو المقول في جوابها هو في ذاته وهو اي المقول في جواب
الجنس كما عرفت انفا والمقصود بقيد في جوابها هو وجه الفصل والخاصة والقائمة المشتركة
بينها خروج العرض العام فصح جمعه مع الجنس في الاخراج بالقيد الاول المناسبة في العموم
وجمعها مع الخاصة في الاخراج بالقيد الاخير لمشاركة اياها في العرضية وعدم الوقوع في جوابها هو وهذا
اول بان يقصد لانها مناسبة قريبة وقوية بخلاف لا دلي فخر وجه بالاول ليس بمقصود حتى يلزم
اخراج المخرج والسر سجد وتعالى اعلم قوله وانت خبير انخر يمينه يلزم على هذا الجواب ترك
التحقيق لمجرد رعاية المناسبة الغير الواجبة مع استلزامه لمخر غير مقول وهو خارج المخرج وتحصيل
الحاصل وكل منهما لا يناسب شان رباب المقول ولا يلحق بنظرهم الدقيق وتكرهه العتيق وهذا القيد
يختص بالعرض العام ولا يشترك فيه خاصة الجنس فصد كما فصلنا ذلك في تقرير اصل البحث لكنك
تعلم بان لا يراد من العرض العام ايضا كما عرفت انفا وانما قال بفسادنا هذا لان جوابا لغيره لا يكون
بالمثل فكسابل يكون مطمئن نظره حصول الاحتراز عن غيب المعرفة مع رعاية المناسبة ايضا لكونه
امرا مستحسنا يقصد العلماء كثيره في عباراتهم وكذا الاخراج بعد تخرجه عند قصد رعاية المناسبة ليس
عقلا خصوصا عند ملاحظة عدم تشويش ذهن المتعلم وهو ظاهر قوله الكلي ان كان غير مقول
الجنس لا يقال الا خلاصه للنسب السابق ان يقال الكلي ان كان مقولا في جواب شئ هو في ذاته فهو
الفصل فما انفا فانه في زيادة قوله ان كان غير مقول في جوابها هو لا نقول فائدة الاحتراز عن المحذور
الجنس لا اذا قيل الانسان اي جسم هو في ذاته فكما يصح كجواب بالناطق ليصح بالحيوان الناطق
لان كلامهم يميز الانسان تميزا ذاتيا عما يشترك في الجسمية فاذا لم يكن مقولا في جوابها هو
علم ان المطلوب باي شئ هو في ذاته في مصطلحهم هو المميز الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب
ما هو صلاصح به صاحب المصطلح ولما كانت قوله وهو اي المقول الخ لجهة تفرقة بين الشرط
الجزائي لبيان معنى الاصطلاح المقول في جواب شئ هو في ذاته تبنيها على ان الفصل تخصص فيما يميز الشئ
عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تركب ما يميزه من امرين يكون كل منهما فصلا مميزا عما يشترك كما

عبر التميز على التميز
الذي هو المميز الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب
ما هو صلاصح به صاحب المصطلح ولما كانت قوله وهو اي المقول الخ لجهة تفرقة بين الشرط
الجزائي لبيان معنى الاصطلاح المقول في جواب شئ هو في ذاته تبنيها على ان الفصل تخصص فيما يميز الشئ
عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تركب ما يميزه من امرين يكون كل منهما فصلا مميزا عما يشترك كما

وهو الذي يميز التي عايشتمكم في الجنسك انما طبق المسألة

6A

اى شئ هو فى ذاته الذى يميز الشئ عما يشتركه فى الجنس فهو الفصل كالمناطق بالنسبة
 الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشتركه فى الحيوان فانه اذا امتثل عن الانسان
 باى شئ هو فى ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باى شئ هو فى ذاته
 انما يطلب به ما يميز الشئ وكل ما يميز الشئ يصلح للجواب ثم الفصل الثامن
 يميز عما يشتركه فى الجنس القريب فهو الفصل المقرب كالمناطق بالنسبة الى
 الانسان فانه يميز الانسان عما يشتركه فى الحيوان وان كان يميز عما يشتركه
 فى الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه
 يميز الانسان عما يشتركه فى الجسم النامي وكالمناطق بالنسبة الى الانسان فانه
 يميز الانسان عما يشتركه فى مطلق الجسم وهو ماله الا بعد الثلثة وكالجسم
 فى الوجود فهو بيان حكم الفصل قد مر على تعريفه اهما بالرد على من جرد التركيب المذكور من اجل
 الامر مع كونه اشارته الى التعريف الذى احتاره الشيخ فى الشفا والمالم يوجده مثل هذا الباعث فى
 القول فى جواب ما هو ترك بيان معناه الاصطلاحى بان يقول وهو الذى يكون تمام بهية المحل
 عنه رد مالاختصار قوله فى ذاته الخ فى موضع الحال عن المتبادر اعنى هو كاشئ هو كاشئ فى ذاته
 حقيقة اى تم قطع النظر عن عوارضه المناسبة جوهره كما وقع فى عبارات المتعدين لان تقابل العز
 بالجوهر من تقابلته بالذات لا اختير بالذات اظهر التسمية الفصل التالى قوله فانه يميز الانسان الخ
 ليس لصحة التمثيل بالناطق فبين اولاد يميز عما يشتركه فى الحيوان ثانيا ان يقع فى جواب شئ هو فى ذاته طبقا
 على تعريف الحكم معاشم استدلال الحكم الخ بعبادة كلية فقال لان السؤال اى شئ هو فى ذاته انما يطلب
 به ما يميز الشئ الخ كانه قيل لان الناطق يميز الانسان عما يشتركه فى الحيوان وكل ما يميزه عنه يصلح للجواب
 من احوال من طالب ما يميزه فالناطق يصلح فى جواب ذلك السؤال والمراعى ما يميز الشئ المميز الذاتى
 مطلقا واثباتا كان او عرضيا لقوله اى شئ هو فى ذاته ولقوله لاحقا انما يطلب به المميز الذاتى الخ نعم
 ولم يقيده السؤال بيقينى ذاته يكون المطلوب المميز مطلقا فصلا كان وخاصة قوله ثم الفصل الخ
 قسم للفصل وتفصيل مجيب ما يقع فى جواب اى شئ هو فى ذاته وتنبه على ان ليس المراد من
 قوله جواب اى شئ هو فى ذاته ما يقع جوابا لانه السؤال بخصوصه جته لوسل بابى جوهر

[illegible]

المطلق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشترك في الجوهرية وكل واحد من هذه الفصول يصلح للجواب عن الانسان باي شئ هو في ذاته لان السؤل باي شئ هو في ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشئ تميزاً ذاتياً يصلح للجواب واما اذا خصصت السؤل وقلت الانسان او زيد اى الحيوان او اى الجسم فالواقع في الجواب الفصل الذي يميز الانسان عما يشترك في الجنس الذي اضيف اليه اى وانما حصر الفصل على ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين اوى جسم او كى حيوان لا يكون الواقع في جواب فصل بل المراد كى شئ واما لا اله الا الله فانه لا يشترط في هذه الفصول قربة كانت او بعيدة فان كل ما يميز الماهية عن المشاركات في شئية كذا فانه وليه اشارة بقوله وكل من هذه الفصول يصلح للجواب بل يختلف سائر العبارات لانها قاصرة عن هذا الشمول كما اشارة بقوله واما اذا خصصت قوله وكل ما يميز الشئ تميزاً اذا اتى يصلح للجواب ينتج ان الفصول المذكورة تقسم للجواب عنه لان الناطق بغير التمييز الذاتي للانسان عن كل المشاركات في شئية والبواقي عن بعضها والضابطة في ذلك ان السؤل اى كى يميز السؤل عنه عما يشترك في اضيف اليه تمييزاً في الجملة سواء يميزه عن جميع ما عداه او بعضه تمييزاً ذاتياً او عرضياً كذا في حاشي الرسالة قوله واما اذا خصصت الخ معطوف على مقدري هذا الذي ذكرناه من صلاحية جميع الفصول للجواب انما هو اذ عمت السؤل بان اضيفت كلمة اى الى شئ واما اذا خصصته بان اضيفت الى حيوان او جسم انما اى اولا الجسم المطلق فالصالح للجواب هو الفصل الذي يميز عما يشترك في الجنس المضاف الى اى الاكمل واما فتميز اى الانسان اشارة الى ان الفصل كما يميز الشئ عما يشترك فيما اضيف اليه كلمة اى كذا بعضاً يميز شخصية عنه ايضاً كذا ان لو امكن الحيوان متفاهراً كان احسن ليكون اشارة الى فصل الخبر عن اى واما الفصل اعلم ان مقتضى من هو الى ان كل شئ يميزه لفصل واجب ان يكون لها جنس حتى تتبعهم الشئ في السؤل و عرف الفصل ان كل محقق على النوع في جواب شئ هو في جوهره من جنس ما المتساوون فقد هو اى الفصل يميز كى من يميز شئ عما يشترك في الوجود متاهل على حواذ تركب اية من امرين متساويين ومتساويين

هذا هو الفصل الذي يميز الانسان عما يشترك في الجنس الذي اضيف اليه اى وانما حصر الفصل على ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين اوى جسم او كى حيوان لا يكون الواقع في جواب فصل بل المراد كى شئ واما لا اله الا الله فانه لا يشترط في هذه الفصول قربة كانت او بعيدة فان كل ما يميز الماهية عن المشاركات في شئية كذا فانه وليه اشارة بقوله وكل من هذه الفصول يصلح للجواب بل يختلف سائر العبارات لانها قاصرة عن هذا الشمول كما اشارة بقوله واما اذا خصصت قوله وكل ما يميز الشئ تميزاً اذا اتى يصلح للجواب ينتج ان الفصول المذكورة تقسم للجواب عنه لان الناطق بغير التمييز الذاتي للانسان عن كل المشاركات في شئية والبواقي عن بعضها والضابطة في ذلك ان السؤل اى كى يميز السؤل عنه عما يشترك في اضيف اليه تمييزاً في الجملة سواء يميزه عن جميع ما عداه او بعضه تمييزاً ذاتياً او عرضياً كذا في حاشي الرسالة قوله واما اذا خصصت الخ معطوف على مقدري هذا الذي ذكرناه من صلاحية جميع الفصول للجواب انما هو اذ عمت السؤل بان اضيفت كلمة اى الى شئ واما اذا خصصته بان اضيفت الى حيوان او جسم انما اى اولا الجسم المطلق فالصالح للجواب هو الفصل الذي يميز عما يشترك في الجنس المضاف الى اى الاكمل واما فتميز اى الانسان اشارة الى ان الفصل كما يميز الشئ عما يشترك فيما اضيف اليه كلمة اى كذا بعضاً يميز شخصية عنه ايضاً كذا ان لو امكن الحيوان متفاهراً كان احسن ليكون اشارة الى فصل الخبر عن اى واما الفصل اعلم ان مقتضى من هو الى ان كل شئ يميزه لفصل واجب ان يكون لها جنس حتى تتبعهم الشئ في السؤل و عرف الفصل ان كل محقق على النوع في جواب شئ هو في جوهره من جنس ما المتساوون فقد هو اى الفصل يميز كى من يميز شئ عما يشترك في الوجود متاهل على حواذ تركب اية من امرين متساويين ومتساويين

ای سنی ہو کر رہا ہے

ای سنی ہوں داتا

متساويين لا يقال على هذا كما ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا كما قاله قولهم
 لا يذكر الجنس لقولهم ان الفصل ما يميز الشيء في الجملة ولم يعلم انه اختار بطلان
 تركيب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل بانه كل يقال على الشيء في جواب
 اي شيء هو في ذاته قوله كل جنس شامل للكميات وقوله يقال على الشيء في جواب
 شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان الجنس النوع لا يقال في جواب
 لها او امور متساوية ومتساوية لها كما اذا فرضنا ان ماهية امر كبير من جنس
 يميز عما يشترك في الوجود لا في الجنس وليس احد بها اعم من الاخر حتى يكون جنسا والاخر
 فصلا وهو المذكور في الاشارات حيث قال عما يشترك في جنس الوجود والمعرض والنحان
 من المتساويين الا انه اختار ذهب المتقدمين بناس على ان الماهية المذكورة وان لم يقيم على تماثلها
 وليس قطعي لكن لا ريب في عدم وجودها في الواقع فلذا خص حكم الفصل بانه للمميز عما يشترك في جنس
 انما اطلق التعريف سابقا ولا حقا ليشمل كلا الفصلين ولا يتبقى غير جامع لان قواعد هذا الفن ما يتجوز
 بالموجودات ودلائل بطلان التركيب المذكور مع بالها واما عليها مذكورة في مطولات تركنا ما نحن فيه
 لا طاب قولهم ينبغي ان لا يذكر الخ اذ لا فائدة له سوى الاشارة عن الوجود وما اصابه
 بطلان التركيب المذكور انحصر فائدة للفصل في التمييز عن المشاركات بحسبته فلا حاجة الى
 ذكر الجنس حاصل النفع ان ذكره واجب على اختياره بمطابقة وصرحنا وانما قال قولهم مع عدم
 ذكر الجنس بحسب التعميم قطعا لان المتبادر هو احتمال الجنس نظرا الى الماهية نفس الامرية واحتمال الوجود
 مرجوح بالقياس اليه لعدم وجوده خارجا فكما لا يعلم قطعا ما اختاره المعرض بدون التصريح به فكذلك التمييز
 القطعي لا يقيم والمريض عليه كما فعله الشيخ في الاشارات قوله كل جنس لم يحمله مستند ركاهنا
 لان المقول على الشيء لا يفتقر عنه لتساوله للجزئية على ما ذهب اليه المتأخرون من جواب عمل الحجة
 على واحد خصوصا على ما ذهب اليه المعرض كما مر قوله وقوله يقال على الشيء الخ يعني ان مجموع
 الفصل مع متعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد وليس مجرد قوله في جواب اي شيء هو في ذاته
 فصلا مستقلا حتى يرد لغوية قوله يقال على الشيء ووجه ذلك ان لفصل مفهوم محصل مجرد متعلقاته
 بدون الفعل ليس كذلك كما افيد وانما قال يقال ولم يقل مقول كما تم تخصيصا على المراد من ان

[illegible][illegible]

والعرض اما ان يقدم الفكاله عن الماهية وهو ما

24

هو في ذاته والعرض العام لا يقال في الجواب صلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة
لان الخاصة وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضة قال والعرض اما
ان يمتنع انفكاكه اقول هذا شروع في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو اما
ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا والاول هو العرض لللازم سواء كان الامتناع

المعتبر صلاحية الحمل لما يحل بالفعل وذلك لان الصفات تبدل على الاتصاف بالفعل على ما في
مختصر الاصول بخلاف الفعل فانه في تعريفات منسليم عن الزمان كما ذكره الفاضل لما هو في روح
في حاشية على الفوائد الفصائية فهو بها مستعار لمجرد الصلاحية من غير دلالة على وقوع الحدث
ورما انه كذا الغية وانت خبير بان الفعل والصنعة يتيان في صفة الاستعمال عند الحمل على المجاز كما
عرفت وعدمها عند الحمل على الحقيقة فالاولى هو الحمل على مجرد التقنن وانما قال على الشيء لا على
كثير من بار على ان التمييز المطلوب لفصل يناسب افراد الشيء بالسؤل جنسا كان او نوعا او فردا او قائل
ان لفصل يقال في جوابي شيء على نفس ما يسأل عنه لا على انفراد بخلاف الجنس والنوع فانما
يقال ان في جوابي هو على افرادها النوعية او الشخصية فبها لا مانع من ان يقال زيد وعمر ووكبره
اشياء في ذاتهم ويجاب بالباطن ونحو قوله لا يقال ان في جوابي شيء لما عرفت ان المقول
فيه هو الذي لا يكون محقولا في جوابي هو مطلقا قوله لا يقال في الجواب بصله الامام المعتمد في
جوابي هو معتبر في عرفهم هو جوابي هو وجوب اشياء فليدر ان كيف يصح نفى مقولية العرض العام في الجواب
راسا فانه ليقم في جواب كيف والصفة كماله والردان العرض العام لا يقال في الجواب من حيث انه عرض عام
لا مطلقا لان الماشيئة الانسان عن بعض ملة تميز عرضيا لكونه حادثة اضافية لوان لم يميز وحديث
انه عرض عام له قوله الخارج عن الماهية اى اية افراده على ما في تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي
قوله سلوه كان لا متنازع الخيزني ان القسم لازم الماهية ولازم الوجود هو ما يتبع انكراك عن الماهية
الموجودة اسم من ان يتنم ذلك بالنظر الى تلك الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية جود
الخارج او الذي من حيث جودها في الخارج والاول يلزم الماهية الذي يلزمها مطلقا اى في
الذات في الخارج كالزوجية المانحة للاربعية ايتا ووجدت والثاني لازم الوجود على لازم الماهية الموجودة
في الخارج كاسود العين في كذا في حاشية الرسالة فانه قد وقع ما يرد على هذا التقسيم من كونه نقيضا

٥

من تيمنا فانهم

اللائيم ولا يمتنع وهو العرض المفارقة كل واحد منهما أما

بالنظر الى نفس العاقلية كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر الى الوجود كالسواد للعين والثلث هو العرض المقارن للكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان

الشيء في نفسه في غير لان ما يتبع انفكاك عن الماهية مقبوم الى لازم الماهية الذي هو متبوع
لان انفكاك عنها والى لازم الوجود الذي هو غير متبوع الانفكاك عن الماهية فانه لا يلزم
باعتبار وجوده الخارجى للماهية من حيث هي لان ماهية الانسان لو كان لازما لما كان لكل انسان
اسود وليس كذلك فاقبل ان لازم الوجود الخارجى للماهية ان يكون له اصل واحد
او لا يلزم من فرض وقوعه محال فيكون انفكاك السود عنه ممكنا فلا يكون للذات اصلا وايضا
يجوز ان يؤول السود عنه لعارض كالبرص فلا يكون لازما ايضا فالحق في التمثيل هو التشكل والتغير
الجسم اذ ما من جسم الا وله شكل طبعي وحيث طبعي فجزاؤه ان لازم الوجود الخارجى فاما ان احد اجزاء
يكون لازما للماهية باعتبار وجوده الخارجى مطلقا كالتحريك للجسم فاما ان يكون لازما لمصاحبا اعتبار
وجوده الخارجى واخذ بالعارض فيخصصه كالسود للحمى فانه لازم للماهية للانسان باعتباره وجوده
وتخصصه الصنفى فالمراد بالبحث من هو متخرج بذلك للمزاج سواء كان بالحمية او غير ذلك فخرج
من ليس له هذا المزاج وان تولد بالحمية وللمرء بالسود كونه اسود بطبعه والتخالف لمرض لا ينافي
في ذلك ان لا يبرص لا يبقى له ذلك للمزاج كذا افاده المحقق الدواني وانما لم يذكر لازم الوجود الذي
لان الاعتبار من الوجود هو الوجود الخارجى ويعلم لازم شبه الوجود الذي شبه بالمقابلة كالكلمة
للاسان كذا في قوله كالكتابة بالقوة للانسان اعلم ان القوة تطلق على معنيين
احدهما صلاحية الحصول واستعداده مع عدم الحصول بالفعل وهو بهذا المعنى قسم الفعل والشيء
الامكان للجاء للفعل اشنة جهة القسوة للمكانة وهو بهذا المعنى القسم الاول والمراد بهما هو
الشيء فلا يرد ان التمثيل لا يصلح لان الكتابة بالقوة او حصلت للانسان بالفعل لم يبق بالقوة
فيكون حم منفكة عنه فهو من افراد المفارقة التي هو غير متبوع الانفكاك وايضا انها لو كانت لازمة
للاسان متبوع انفكاكها عن الكتابة بالفعل والالزام لان لازم للانسان فيلزم اجتماع القوة
والفعل وهو محال لان بنائها ارادة المعنى الاول وهو ليس بمراد قوله هو العرض المفارقة

وهم باهاكلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً وأما

ان القول على اختلافات لا ينافي القول على الصفقات وقوله فقط يخرج الجنس والعرض لعمامتهما يقالان على ما تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي لا عرضي وان لم يختصا بافراد حقيقة واحدة بل يسمى الحقائق فوق الواحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من انواع الحيوانات لانه لم يختص بواحد منها ويرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً وفوائد القيود ظاهرة وفيه مجت لان المصنف قسم الكلى الخارج عن الماهية او لا الى العرض اللازم والمقام قسم كل واحد منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون العرض اللازم والعرض المفارق قسمين للمولين بالذات الكلى

لان خاصية الجنس عرض عام للنوع وانما اختار بهذا وكذا في العرض العام لفظ حقيقة مع ان المراد بالتقسيم السابق لفظ الماهية اولا خاصة للماهية المعدومة ولا العرض العام لما تقرر ان المبدء ومسلوب من نفسه فكيف تصنف بشئ آخر كما افيد قوله ان القول على الاختلافات كجواب عما يقال كيف يكون شامل للكليات مع ان الجنس والعرض العام وكذا خاصة الجنس مفصلة يقال على ما تحت حقائق مختلفة لا على ما تحت حقيقة واحدة وان الحمل على مختلفات لا ينافي الحمل على الصفقات وكل ما ذكر كما حمل على مختلفات الحقيقة يحمل على متعينين ايضا لا يقال زيد وعمرو كحيوان وماش وحساس كما يقال لانسان لانهم من الحيوان وماش وحساس فلهذا كما سرفت الشهادة الى ما قال سابقا ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا يؤلفه قوله يخرج الجنس والعرض العام وكذا يخرج فصل الجنس كالحساس ما فوقة لكن لما كان القيد الاخير خراجا للفصل مطلقا سواء كانت للانواع او للاجناس سندا اخر اخرج الفصل مطلقا اليه كذا في جواب الرسالة قوله فوق واحدة اشارة الى ان المجموع استعمل في تعريفات هذا الفن حقيقة عرفية فيما فوق الواحد قوله وفوائد القيود ظاهرة فالحمل على ما تحت جنس شامل للكليات لا لا كلمة عبارة عن الافراد المتكثرة وقوله حقائق مختلفة يخرج النوع والخاصة وقوله قولاً عرضياً يخرج الجنس والفصل وفصل النوع وان خرج بالقيد الاول لكن ادرج مع فصل الجنس في ذلك لان خارج بقيد خاص لما مر غير مرة ولا بد منها ايضا من اعتبار الحثية للمايد على خاصة الجنس في هذه ولذا اقول ان قولاً عرضياً

من قولهم باهاكلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً وأما ان القول على اختلافات لا ينافي القول على الصفقات وقوله فقط يخرج الجنس والعرض لعمامتهما يقالان على ما تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي لا عرضي وان لم يختصا بافراد حقيقة واحدة بل يسمى الحقائق فوق الواحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من انواع الحيوانات لانه لم يختص بواحد منها ويرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً وفوائد القيود ظاهرة وفيه مجت لان المصنف قسم الكلى الخارج عن الماهية او لا الى العرض اللازم والمقام قسم كل واحد منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون العرض اللازم والعرض المفارق قسمين للمولين بالذات الكلى لان خاصية الجنس عرض عام للنوع وانما اختار بهذا وكذا في العرض العام لفظ حقيقة مع ان المراد بالتقسيم السابق لفظ الماهية اولا خاصة للماهية المعدومة ولا العرض العام لما تقرر ان المبدء ومسلوب من نفسه فكيف تصنف بشئ آخر كما افيد قوله ان القول على الاختلافات كجواب عما يقال كيف يكون شامل للكليات مع ان الجنس والعرض العام وكذا خاصة الجنس مفصلة يقال على ما تحت حقائق مختلفة لا على ما تحت حقيقة واحدة وان الحمل على مختلفات لا ينافي الحمل على الصفقات وكل ما ذكر كما حمل على مختلفات الحقيقة يحمل على متعينين ايضا لا يقال زيد وعمرو كحيوان وماش وحساس كما يقال لانسان لانهم من الحيوان وماش وحساس فلهذا كما سرفت الشهادة الى ما قال سابقا ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا يؤلفه قوله يخرج الجنس والعرض العام وكذا يخرج فصل الجنس كالحساس ما فوقة لكن لما كان القيد الاخير خراجا للفصل مطلقا سواء كانت للانواع او للاجناس سندا اخر اخرج الفصل مطلقا اليه كذا في جواب الرسالة قوله فوق واحدة اشارة الى ان المجموع استعمل في تعريفات هذا الفن حقيقة عرفية فيما فوق الواحد قوله وفوائد القيود ظاهرة فالحمل على ما تحت جنس شامل للكليات لا لا كلمة عبارة عن الافراد المتكثرة وقوله حقائق مختلفة يخرج النوع والخاصة وقوله قولاً عرضياً يخرج الجنس والفصل وفصل النوع وان خرج بالقيد الاول لكن ادرج مع فصل الجنس في ذلك لان خارج بقيد خاص لما مر غير مرة ولا بد منها ايضا من اعتبار الحثية للمايد على خاصة الجنس في هذه ولذا اقول ان قولاً عرضياً

ان يعم حقائيق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمفرد بالحق او لا
 ٨٥

وبعض الخاصة والعرض العام قسمين براسه فيكون اقسام الكل سبعة على الحقيقة
 قسمين لاختصاصه وكان المناسب ان يقسم الكل الخارجي عن الماهية او لا
 الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم والمفارق قسمين لهما
 فينحصر الاقسام الاربعة للكماليات في خمسة المذكورة ولا يجوز
 ان يجعل العرض اللازم والمفارق قسمين من اقسام الكل بالاصالة
 والخاصة والعرض العام قسمين لهما فينحصر الاقسام
 الاصلية الاربعة للكماليات

بطل التعريفات وقوله في بحث اى ان تقسيم العرض على وجه آخر المصريح بقوله وجعل الخاصة
 والعرض العام قسمين براسه كما يدل عليه ذكرهما على نقيض رسوم سائر الكماليات وترك رسم
 العرض اللازم والمفارق مع كونها قسمين اوليين فيكون اقسام الكل على الحقيقة تسعة ليس
 النوع والفصل واللازم والمفارق والخاصة والعرض العام ولو كان رسم اللازم والمفارق
 بدل الخاصة والعرض العام لصار ثمانية لكنه خلاف ما اتفقوا عليه كما صرح به باليقينية
 ظاهر كلامه قدس سره بها ووجه في حاشي الرسالة كونها سبعة بان المقسم يجب اعتباره في كل وجه
 من اقسامه فاللازم اذا قسم الى الخاصة والعرض العام فالقسمان هما اللازم والخاصة واللازم العرض
 العام وكذا المفارق اذا قسم اليهما كان القسمان هما المفارق والخاصة والمفارق العرض العام والخاصة
 والعرض العام للذات وقعا قسمين لللازم غير الخاصة والعرض العام الذين وقعا قسمين للمفارق
 فاقسام الكل الخارج اربع بوجه فافهم قوله لاختصاصه في زيادة اشارة الى ان كونها سبعة
 مناف كونها خمسة لان اهم العدد نقص في بدلوله لا يحتمل الزيادة والنقصان على ما بين في الاصول
 فلما يتجلى في جوابه ان يقال ان كونها سبعة لا ينافي كونها خمسة بل المضافة في عكسه كقوله فكان
 المصدا سبب الخ كما فعل العلامة في التهذيب وفيه اشارة الى صحة فعله للمصدا ايضا نظر الى
 زيادة الاقسام في المثال لان اللازم والمفارق اذا انقسم الى الخاص والعرض العام فقد اندرجا تحتها
 فكان الكل الخارج عن الماهية مقسوما الى اثنين حصص واحدة لانهما كانا او مفارقا الى ما يعبر
 وغير ذلك كالكيفية المناسبة لظاهر التقسيم كما لا يخفى قوله ولا يجوز الخ جوابا عما يقال في دعوى

فان قيل
 ان المقسم
 يجب ان يكون
 واحدا
 وانما المقسم
 هنا
 هو العرض
 العام
 فلو كان
 المقسم
 هو العرض
 العام
 لكان
 المقسم
 واحدا
 وانما
 المقسم
 هنا
 هو العرض
 العام
 فلو كان
 المقسم
 هو العرض
 العام
 لكان
 المقسم
 واحدا

الذين في غير الحيات سائر باهة كل يقال على ما تحتها من تحتها

A4

لان القوم اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية للكل
ولو جعل العرض الازم والمفارق مع ذلك من الاقسام الاصلية لكانا قسم
الكل على الخمسة واعلم ان الكليات امور اعتبارية حصلت ولا مفروضاتها
وضعت اسماءها بازاءها فليس لها معان غير تلك المعاني فلو كان المناسب
ان يذكر في تعريف جميع الكليات لفظ يحد بدل يؤم ولو سلم فائدة الاحتمال وغدا
العلم يكونها حد دال على وجب العلم يكونها رسوما فالمناسب ذكر التعريف لكن هو علم

المذكور وتقرر بهما متضمن عن البيان فقولنا لان القوم علة بقوله لا يجوز وقوله ولو جعل
العرض اللازم عطف على مقداري فان جعل العرض اللازم والمعارض تسعين ثمانين انطبق التفسير
على مذاق القوم ولو جعل الخ اعلم ان الكليات الخ قبح على المصريح فمع استعمال لفظ الرسم في تعريفها
الكليات باذنه ليس كما ينبغي لان الكليات امور اصطلاحية عتبرت بالمصطلح بان حصل لها
مفاهيم اولها في علمها وفرضها في العقل ثم وضع بازاها اسماء من الجنس ونحوه كما صرح به الشيخ في
الشفاه في مباحث الجنس قوله فليس لها معان الخ وانما لم يكتف بقوله حصلت ووضعت بل
زاد لفظ المفومات مع ان الكليات هي المفومات اشارة الى ان هذا التحصيل انما هو في العقل
دون الخارج قوله حكما المناسب الخ لان ما ذكر في تعريفها ذاتيات لها مع حدودها
لها قال اللام في المنفصل انما لانه يكون الحيوان جنبا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو وقال الشيخ في الشفا انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسما له وقس عليه
سائر الكليات ولعل في قوله المناسب الخ مع ان لظاها هو الصواب لان المحصر المذكور ليقضي القطع
بكونها حدودا كما قطع به المحقق البرازي في شرح الرسالة وشرح المطلاع اشارة الى انه يلزم من
والوضع المذكورين كون جميع ما ذكر في تعريفها ذاتيات لها حتى تكون حدودا قطعيا بل سيجوز
كون الشئ مما ذكر فيها عرضيا ويؤيده كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث قال ليس الجنس
في نفسه الا كونه الذات في الحقيقة او الملقولية المذكورة او صلاحيتها انما يعرضه بعد تقويمه
على ان لا ذكره قدس سره من مختار الشيخ يجوز ان لا يرصد بالمصريح بقوله ولو سلم الخ لانه سلم
لا يجوز ان يكون لها معان حقائق وراية تلك المفومات هي لزومات مساوية لانه المفومات المذكورة

سحر قلم
 مدد و مدح
 ان عالم ان
 المادیه لنا
 حقیقت سلسله
 موجوده فی
 الایمان بنا
 اعتبار معبر و
 فرض فاض
 و مدد و مدح
 رسوخا
 مدد و ادوار
 شقیه و اما

[illegible]

عزيمًا القول الشارح المحذوق دال علم أهية الشيء

قال القول السارح المحدث قول ذال الخرق قول الغرض من المنطق تحصيل

الجهولات المجهول اما تصورى او تصديقى والموصول الى المجهول

التصوري في قولنا شارح الشرح وايضا حواهييات الاشياء

[illegible]

التعريف الذي هو تعريفها وانما قال المناسيب لا يجوز كون الرسم بمعنى المعرفة المجامع المانحة تسمية للام

باسم الخالص استوحى من كتاب المشايخ قدس سرهم وليس في الاطلاق مخصوصا بالمصريح فانه قال لا

عبد المتعز نے کتب المقوم کدانی شرح المطالع قولہ الغرض من المنطق ای الغرض الاصلی من

مؤرخين الجيوش من المعلومات وهذا لا ينافي ما هو متداول في فرضه بعض العنصرين عن الخطأ في التقدير لان

التي هي من غير أن يكون لها نصيب في الميراث، بل هي من غير أن يكون لها نصيب في الميراث، بل هي من غير أن يكون لها نصيب في الميراث.

العصمة فانما الغرض من النص المنطوق فهو لرفع غرض الشك الذي انما جعل الغرض تخصيص المجهولات

لما نقل الشارح ونجته قوله والجهول اما قصوري وتصديقي لان العلم مختص في الشهود

والتصديق فانحصر المعلوم اليه في التصور والمصدق فيه يلزم من ذلك انحصار الجواب فيه لما كان كالان

مِنْهُوَ لَا يَخْلُو مَا لَمْ يَكُنْ بِحَيْثُ إِذَا دُرِكَ كَانُ لَهُ أَنْ تَصَوَّرُوا مَا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ إِذَا دُرِكَ كَانُ لَهُ أَنْ

بصديقا لذي خواص الرمانة واصفون هو المصنوعه الخايمه عن الادغال والاصديق هو المصنوعه الخايمه

المقصود، السيرة لا تُشارفها مدحها وتعليلها والمعلوم الصدقة الذي يكتسب الخواص الصدقة

وذلك لان على ما تقر من ان التصور لا يستفاد من التصديق فبالعكس قول الشرح واليضاح

ما هيئات الاشباه الى ما ذكره ابو الوجة فيتمثل الرسم لان العرضي ايضا مضاف في كشف الخالق

یہی ہے عداوت جو عیسیٰ علیہ السلام واما کوئے قولا الخاتمہ فی الغالب مرکب القول پر و صرفی غرض

و در کسان که نام مرکب قطعاً اندکی التماس فی یونان مرکب و قدالایون مرکباً عند من جوزده باقص

بعد از آنکه تمام سربانها را در میان خود گرد آورده و گفت:

فانهم لا يحسنون

[Handwritten signature]

قبل لو احتاج الحد الى الحد يلزم التسلسل لانه لو احتاج الحد الى الحد لا احتاج
 حداً للحد الى الحد ايضا فبتسلسل وهو باطل وايضا لو كان للحد حد يلزم
 تساو يعهما على ما هو الشرط بين الحد والحد ذلك انه اخصض مرة كونه حد الحد
 والاخص لا يصلح للتعريف فضلا عن ان يكون حداً والجواب عن الاول انه هذا
 في لا مورد الاعتبارية وهو ليس بمنعوك لانه ينقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل
 قد يعتبر حد الحد من حيث انه حد من غير نظر الى خصوصية الاضافة وبهذا
 الاعتبار لا يحتاج الى الحد ويقعر معرّف الحد قد يعتبر خصوصية الاضافة فيحتاج
 وهو انما يتم بالنسب والفصل القريبين وانما ناقص وهو القول الشتمل على الفصل القريب وغيره وروا
 النسب القريب وما قاله صاحب التلويحات الحمد التام هو القول الدال على ماهية الشيء والحد سبحانه
 وتعالى اعلم قوله قبل لو احتاج الحد الى الحد نقض اجماعه على تعريف الحد بما ذكره بانه يستلزم محال
 ويستلزم للمحال محال فلما يكون جائزاً يعني لو احتاج مفهوم الحمد الى عيه ومعرفة لاحتاج حد الحمد لغير
 الى حد آخر لانه حد لغيره وكذا يحتاج حد الحمد الى حد آخر وهو غير ان يلزم التسلسل وهو باطل قوله
 وايضا لو كان للحد حد الخ منع على تعريف الحد بما ذكره بانه لا يصلح للحدية لان حد الحد اخص من الحد
 ضرورة كونه مضاعفاً ومقيداً وهو اخص من المطلق والاخص لا يصلح للتعريف صلاحه ان كان او لم يكن
 على اشتراط المساواة بين المعروف والمعرف عند المتأخرين وقوله فضلاً عن الإشارة الى انهم ادعوا ان
 ما ذكره في تعريف الحد حله لازم لكونه من الامور الاعتبارية التي لا حقيقة لها غير معينها المصطلح فضلاً
 فصل بمعنى زاد ويقع بعد نفي صريحه او ضمنه القبيح من نفي الاذني على نفي الا على كذا الفيد فالمعنى انه لا يصلح
 معرفاً مطلقاً حال كونه زائداً ومتجاوزاً عن كونه حداً قوله والجواب عن الاول انه حاصله منع
 بطلان اللازم يعني لان سلم ان هذا التسلسل باطل لانه في الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في
 الخارج وهو لا يذهب الى غير النهاية بل ينقطع بانقطاع الاعتبار كما ذكره في الكلام تسامح لانه اذا
 بعدد الامتناع عدم تحقيق في الاعتباريات كما يدل عليه قوله انه ينقطع منع قوله وبطلان الاعتبار
 لا يحتاج الى الخ اى هو باعتبار ذاته وهو موهوم غير محتاج الى حد آخر لكون اجزائه معلومة للسامع فان
 واحد من المصطلحين يعلم معنى القول والدلالة والمأوية والشيء علماً لا شبهة فيه بخلاف اذا اعتبر حد الحد من حيث

[illegible]

وهو الذي يترككم من جسدي الشيء ووصله القريبين كالحيوان الناطق وال

الى الحد لكن اعقل لا يعتبر حد الحد على هذا الوجه دائما فيقطع التسلسل
بانقطاع الاعتبار وما ذكرنا خرج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان
حد الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الاضافة متساو للحد باعتبار
الخصوصية احص وكونه حدا بالاعتبار الاول لا بل باعتبار الثاني فلا
امتناع فيه قال وهو الذي يتركب الا اقول الحد الذي يتركب من الجنس
الفصل القريبين فهو الحد التام كالحيوان الناطق والنسبة الى الانسان لها كونه حدا

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب من كل شيء حكمة وعبرة لمن عاينها
 والحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب من كل شيء حكمة وعبرة لمن عاينها

لا يعتبر الحق لأن اشتغاله بأموره الضرورية مانع عن دوام ذلك الاعتبار على أن نقول في الحق
ما يصحق عليه مفهوم الحق ولا يلزم من حتمية حاج مفهوم شيء إلى الاحتياج ما صدق عليه

مفهومیه فالاعتبار من باب اشتباه المعروض بالعارض كذا أفيد قوله مساو للحد المحر
فان قولنا قول والى على ما هيته الشئ من حيث مفهومه باعتبار عارض الاضافه يرباوسه

الحمد لله الذي جعل هذا القول دالاً على الحق وحقيقته لا يبالى اعتبار الثاني من الخبرين

والجانب الفصل العشرين هو الحمد الثامن بعد الفصيح المرفوع عن قوله وهو الذي يتركب الخ وابتدأ بال
 بالظاهر في قوله وهو الحمد الثامن لأنه بعد تكميم مطلق الحمد إلى قسمين وقد عرفت أن الاعتبار على عبارة

المصدر من لانه تفسير الحمد الذي هو سابقا وتعيين له بان الحمد التام قوله من الجنس والفصل
المتصورين بالكنهه لا بالوجه اذ لو كانا متصورين بالوجه كان المعرف هو ذلك الوجه فيكون هو التعريف لا

التمام تتركب من العنصر الفصل القريبين او مما في حكمهما بان يقام تعريفهما وتفضيلهما

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا ہے۔

فلان الحيد في اللغة المنع والحيد اشتغال على الذاتيات ما منع عن دخول الغير واما
كونه تاما فلا ذكر جميع الذاتيات فيه والذي يتركب من الجنس الحيد والفصل
القريب هو الحيد الناقص الجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه
فلما مر واما كونه ناقصا فنقصان بعض اجزاء الحيد التامة فيه هو الجنس
القريب قال والرسم التام اقول الرسم هو القول الدال على اللازم
المساوي للشيء ثم ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له

الجنس على الفصل إشارة إلى أنه ينبغي أن يقدم ليعقل ما هو مبهم ولا ثم يحصل بانضمامه إلى ما يابح
 كونه شمر واضمركذا في مواشي مختصر الأصول قوله وهو لا يستعمل على الذاتيات صانع الخ و
 ذلك لأن في ذاتيات كل شئ ما يخصه بميزه عن جميع أعيانه فهو لا يستعمل على جميع الذاتيات مانع عنها وكذا
 الخ لا يابح على الذاتيات التي تخص فيه كذا في حاشية الرماله فتستعمله ما من ثابسية الموصوف باسم الصفه
 أو من ثاب على المصدر بمعنى الفعل ما قيل إن بعض مطلقا كان وربما ما كان أو ناقصا مانع عن قول
 الأعيان لا تستمر السادة والأطوار والانعكاس في مطلق التعريف فلا تخصا صانع المانع بالمعنى في ان يسه
 للرسم أيضا حد افقيه ان المقصود هتبا بيان المناسبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحى الصحيح للمعنى وبذلك
 صحيح هذا الاسم على غير مسمى الاسماء ومجرد وجود المناسبه لا يكفي في الاطلاق اصطلاحا ولا الاصح مطلقا
 الدال بتبني تعريف على كل واحد فيه الدرس بل في شأن المجاز حيث يصح المطلق الاسد على كل ما يوجد فيه
 الشجاعه وتحقيقه في التوضيح والتلويح قوله وهو الجنس القريب أى بعض الغير المذكور
 هو الجنس القريب لانه كونه كور بعض اجزاء فيصدق ان الجنس القريب بعينه غير مذكور هتبا والمراد هم
 ذكره مطابقة والاف الفصل القريب كونه انحص منه يدل عليه بالالتزام لكنه لا يجوز في التعريفات
 لأنهم هو الفعل الخ انما تعرض لتعريفه لان التفسير قبل التعريف غير مستحسن وليا ثم مقابله لغضه الحد
 المذكور حده سابقا وانما لم تعرض له لعدم لان الحد المتعابعين تعريف حاله عند بيان حال الآخر فيعلم من
 تعريفنا الحد سابقا لان الرسم لا يدل على الماهية بل على الخارج وان لم يعلم انه الدال على اللازم المساوئ
 وكفى بحدته لحد من المعرفة مصحح التفسير في تعيين قوله والخاصة اللازمة له حال في المعلوم
 والمطلوع ان شرف الخواص بين الخاصة المساوية اللازمة اليه لانه ما يقع سببا لروم الما الانشاع

[illegible]

كل جسم الناطق بالنبذة الى الالهة والاسماء هو الانسان اما هو الذي ذكره جنس اللق

٩٢

فهو الرسم التام كما حيوان الضاحك بالنبذة الى الانسان اما كونه من مافلان من الدار
اثرها والخارج الارض اثر من اثار الشئ فالنبذة به يكون تعريفا لا اثر فيكون رسما والاول
انما اقلنا بصفة الجمل تمام مرجح انه وضع فيه الجذر القريب وقد ابرم تحت الشئ وان كان
بالساواة فلان الرسم ليكون اخص من المرسوم لا يشترط للساواة بين التعريف والتعريف والاول
لازمة بنبذة فلانما لو لم يكن نبذة لم يلزم من معرفته ما معرفته خاصة بالنسبة المرسوم انتم وادرك
الحقق الراس والسيدان اللازم البين هو ما يلزم من تصور الماهية تصور لا يلزم من تصور الماهية
فلا يصح ما قاله لو لم يكن نبذة لم يلزم من معرفته ما معرفته خاصة فلا يصح التعريف بها بل
الصحيح ان يقال لم يكن لازمة نبذة لم يلزم من معرفة الماهية معرفة الخاصة وذلك لا يقع
في كون الخاصة معرفة للماهية كما لا يشك انتم واذ اترك المصنف قيد النبذة اشارة الى ان التعريف
على اصل المرسوم والساواة ولا يشترط كونه نبذة واما وصف السيد اللازم في تعريف الرسم كما
اشارة الى ان المطلوب بالرسم هو تحصيل الالف للساوي للمرسوم لا هو من يالمنه لا اخص يدل على
ذلك ان جمهور المتأخرين عتبهوا في الرسم الخاصة المطلقة المساوية التي لا تكون موجودة
في غير التعريف تكون في الالف جميع افرادها كالتعريف بالقوة للانسان اذ هي المميزة عن جميع الاغيار
محققون منهم فقد تبعوا المتقدمين في تجويز التعريف بالاخص للعم فلا فرق عندهم في كون الالف
معتبرة في التعريفات كيف كانت سوله كانت مطلقة او اضافية مساوية كانت او غير مساوية
قوله كالحیوان الضاحك الخ اي الضاحك بالقوة لانه اللازم للانسان بخلاف الضاحك بالفعل
فانه اخص به ويفارق قوله فهو الرسم التام قيل ان هذا التعريف لا يصدق على الرسم التام لاكمل
اليد التام وهو ما تركب من الجنب الفصل القريبين مع الخاصة والجواب ان التعريف هو الرسم التام
الكثير الشائع في العلوم وما ذكرنا من الوقوع قوله فلان رسم الدار اثارها الخ هذا بيان لمعنى
الرسم مع شأه لا استعمال فكان عو كى الشئ بالنبذة قوله والخارج اللازم اثر الخ
الكل بوصف جنة واما تسمية ما فهو من باب اطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر قوله
واذا كان مركبا من عرضيات الخ قيل لا يصدق على الرسم الناقص المركب من الجنب البعيد الخاصة
كالجسم الضاحك الجوهري كما تبين مع انه لا تصور بالرسم الناقص المذكور في مادة الكتب واجيب بان

لشئ وخاصة الألفة كالحول والضاحك تعريف الاستاء والسر والقصص

فتركنا نحن عرضيات تختص بجلتها بالشيء فهو الرسم الناقص كالماضي على قدميه
غير بعض الاظهار بادنى البشارة مستقيم القامة ضخما اعطى الطبع اما كونه مرها فالحكماء
واما كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الرسم التام عنه ولم يعتبر
العرض العام مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الامتياز والاطلاع على الذاتي
وكذا الخاصة مع الفصل اذ هي لا تفيد الاطلاعا على الذاتي والامتياز حال
المركب من الداخل والخارج خارج فيصدق عليه تركب من عرضيات الخروا وانت بطير بان طاهر
العبارة يدل ولا ريب في صحة على ان كل واحد منها عرض في نفسه والتاويل المذكور مجازي لا يلائم بتمام
التعريف فالحق في قيل ان البصر هو الغالب في الوقوع واكثر في الاستعمال والمركب من البصر هو
والخاصة تاجر وكذا المركب من البصر هو العبد والقريب نادر الوقوع ولذا لم يذكر في العهد الناقص
وكذلك ان تقول البصر هو تركب من تمام العهد الناقص الرسم الناقص هو الباقي في نقصان الاخطا
ليعلم منه حاله هو على من كاس بالقياسه فتدبر قوله يختص بجلتها الخ يعني ان الملتزم
في الرسم التام نقص هو اختصاص المجموع لا اختصاص كل واحد من اجزائه فيدخل في اقسامها يختص كل
واحد منها ايضا كرسم الانسان ايضا كاس الكتاب المتعجب والاختصاص شيء منها على حدة كرسم الخفاش
بالطائر والولد وبالاختصاص الاخير فقط كالتشال المذكور في المتن فان الماشي على القديس يوجد في الطير
وبعض الاظهار يوجد في الحمار وبادى البشارة يوجد في الخفاش ومستقيم القامة يوجد في الحمار
كذلك يوجد الاوصاف الاربعة في الحيوان البحري الذي هو على صورة الانسان المسمى بالبشر يتقدم البنا
الموجودة على النون الضام كما يطبع يخرج الجميع وانما قيد الطبع لاحتمال ان يوجد الضمك الكسبي للغير
الانسان كالناطق التعليمي الطوطي كذا الفيد قوله ولم يعتبر الخ جواب عما روي على حصر القول ان
في الاقسام الاربعة المذكور فاص ان يلقى بها اقسام خمسة لم تنجح في شيء منها بان المصريح انما يعتبر
العرض العام مع الفصل القريب في التعريف كالمال في الناطق ولا العرض العام مع الخاصة كالمال
لضما كما لا بد اي العرض العام من حيث انه عرض عام لا يفيد الامتياز عن جميع الاعيان ولا الاطلاع
على الغائبي والمال في العرض من التعريف يخصه فباعده للتاخرين فلا فائدة في ضمه الى الفصل
والخاصة وكذا لم يعتبر سبب الخاصة مع الفصل كالمال في الضام كذا لا يفيد الاطلاع على الذاتي

الحق في
الملك على
المالكين
المستحقين
المستحقين
المستحقين

واجيب بان افادة الخارج الازم لمعرفة الشيء لا نسلم انه يتوقف على العلم
بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الامر المختص الشامل من غير احتياج
الى العلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء ولازمه الخارجى ملازمة بنية
سيرة يعقل الذهن من الامر الخارجى الى ذلك الشيء فيصح التعقيب لتحقيق الاختصاص
به وان لم يعلم ذلك الاختصاص به قال القضية الخ قول ما فرغ من القول الخارجى

بجز نیتین و نه دو حال فاسخ التعریف بالخارج قوله واجیب الخ حاصله منع بسبب القیاس الاول
ای لا نسلم ان تعریف الخارج قسماً یوقوف علی العلم باختصاصه بربط المفید لمعرفة الشئ هو معرفة
الخارج واصله فیما یخرج ان یکون من الشئ الخارج ملازمه ظاهره بحیث یتقید الخ بخوله فیعلم
بالتعریف به الخ یبین ان لمصلحة التعریف به هو تحقق الاختصاص بین الوصف والموصوف فی نفس
الامر لا معرفة ذلك باختصاص حتی یرسم الدور واما قبل ان یطوّر الملازمه هو منی معرفة الاختصاص
فما ذکره فی السند اعترف بما یدور علی الدور فلیکن الفرق ما بین النظور والمعرفة قریب شئ یمکن ان یمکن
ولا یقتضی ان نعم المظهر به غلبه المعرفة ولا یکنی فیها بل لا بد من التوجه وحرف المظهر قوله وان لم یعلم

ذلک الخ فیل ان قد تقر فی کتاب العربیۃ ان الوصیۃ یمکن نقیض الشرط فیها اولی بالجملة فیقتضی
 صحۃ التعریف بالخارج عن العلم بانحصارہ بالظہن الا ومع ان فیه دوکا کما عرفت قلت فلا نسلم ان العلم
 علی تقدیر توقف علی العلم بالاجتماع لان معرفۃ الشئ الموقوفہ علی تعریف الخارج ایامہ غیر معرفۃ الشئ
 علیہ ام معرفۃ ما خصا من الامایۃ فادنا متبادر من تعریف الخارج ایامہ والثانیۃ ہی التي یمکن حاصلہ قبل التعریف
 بوجہ آخر فیس قیاس قالوا فی دفع لزوم الدرع تعریف الدلالة اللفظیۃ الوضعیۃ یمکن ان اللفظ بحیث منی
 الخلق فہم من المعنی للعلم بوضعه فان العلم بالوضع یمکن ان یمکن من حفظ وضعی متوقف علی فہم المعنی
 فلو توقف فہم المعنی علی العلم بالوضع لزوم الدرع حیث قالوا ان العلم بالوضع انما یتوقف علی فہم المعنی فی انفسہ
 سابقا لا بعد من اللفظ الخ لئلا یمکن توقف علی العلم بالوضع انما ہو فہم المعنی من اللفظ الخ لئلا یمکن توقف غیر
 الموقوف علیہ دور قوله شرع فی الحجۃ الخ ای فان قربان شیء فیما فلا یردان الیہ بعد الفرض عن
 ما یقول الشارح شرع فی انحصارہ بالانحیاء وقیل انہ لو ارید بالحجۃ المباحث المتعلقۃ بالحجۃ الشاملۃ للقضاء بالشیء
 باعتبارہ بزیۃ ما من الحجۃ لم یحجز الی التاویل لکن قد فہم ان قوله ولما توقف الخ یدل علی انما لیس فیہ انما

لأن المعتبر عندهم هي القضية المعقولة وإطلاق القضية على الملفوظة
 اسمية الدال باسم المدلول وكذا لفظ القول يطابق على الملفوظ والمعقول
 فالقول للملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول لمعقول جنس للقضية
 المعقولة وقوله يعلم ان يقال ان الفصل يخرج القول الناقصة والاشياءات
 هما صفتان للقول والحقا كما لا يخفى لعدم صحتها والقول والقضية لان قوله فيه يات فيه قوله
 لان المعتبر عندهم انما هو ما لا يتصور بالصدق والكذب الا يصل الى المجهول
 بخلاف الملفوظة فانها توصف بما هو بسيط ولا يتصور على المعقولة هذا هو الوجه الخاص بهذا المقام
 الوجه العام الجائز فيه في ما لا يخفى ان اللفظ اذا اريد به الحقيقة والمجاز بين الاشتراك يحمل على المجاز
 على ما تقر في الأصول لانه وان كان خلاف اصل لا يشترك لكنه اكثر منه فالحمل عليه في قوله
 وكذا لفظ القول ان قلت تشبيه يفتقر ان يكون إطلاق القول على المركب المعقول
 حقيقة وعلى الملفوظ مجازا كالتشبيه وليس كذلك بل الامر في القول على عكس القضية لان القول بمعنى
 المركب والتركيب صفة لللفظ بالذات والمعنى بالبيان كما صرح به في صفة الكتاب قلت ان تشبيه المذكور
 انما هو في مطلق الاطلاق على الملفوظ والمعقول حقيقة ومجازا لا في خصوصية الحقيقة والمجاز فالقول
 حقيقة في الملفوظ ومجاز في المعقول على عكس القضية قوله والقول الملفوظ انما
 يدرك الى ان المعرفة بالقضية للمفوضة تنحصر صحتها والمعقولة بخصوصها لا بما هو عام منها ولا يلزم
 البرادة بمعنى المشتركة في الاطلاق واحداً لجميع بين الحقيقة والمجاز في المعرفة بالتعريف وفيه نفاذ
 لكن يبقى ان يلزم اخذ المجاز في التعريف اذا كان للمعرفة بالقضية للمعقولة لان القول مجاز في المعقول
 وهو لا يجوز في التعريف بدون القرينة الواضحة والجواب ان المعرفة اذا كان شهورا بوصفها مجازية
 قرينة المجاز واما ان كانت المعتبر عندهم هي القضية المعقولة فيعرفون تعريفها بالقول المعقول
 بل يراون بالقابل ايضا المتعقل لا لفظ ضرورة توافق التعريف مع المعرفة وبما دفع ما قيل ان هذا
 التعريف لا يصدق على القضية المعقولة اذ لا قابل لها ذلك ان تعذر المتشافى قال لفظه
 الدال عليه قوله يخرج القول الناقصة ان المركب تام وهو الذي يصح سكوت
 الحكم عليه يعني فائدة تامة واما ناقص هو الذي لا يصح سكوت الحكم عليه بل يحتاج الى لفظ آخر فينظر

المعقول
 الملفوظ
 المجاز
 الحقيقة
 التشبيه
 المعرفة
 التعريف
 الدال

من الامر والنهي وغيرهما من القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب
 من المحكوم عليه به والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها
 المتأخر بتمطاده المحكوم به عند ذكر المحكوم عليه بالانعكاس فليس في نسبة تامة متطابق الواقع ولا متماثل
 وان شئت على نسبة تامة لكن الخارج لخاصته يتصور للطلاقة وقد محض لان تلك النسبة انما توجد في
 الانتزاعات ولذا سميت انتزاعا بخلاف النسبة في الاخبار فانها حكمية عن نسبة خارجية ولذا سميت
 خبرية في صور فيجاء الصدق والكذب وبيان ذلك ان النسبة بين شيئين التي تحصل في الذهن
 لا بد ان تكون بالثبوت او الانتفاء فرفع قطع النظر عن هذه النسبة الذهنية لا بد ان يكون بينهما نسبة
 الواقع ثبوتية او سلبية لان زيدا في نفسه اما كاتب او لا فمطابقة النسبة الذهنية لتلك النسبة الحقيقية
 بان يكونا ثبوتيين او سلبيين هو الصدق وعدمها بان يكون احدهما ثبوتية والاخر سلبية
 الكذب قوله وغيرهما اشارة الى ان الانتزاع قسما للجبى كالامر والنهي والامتناع والامتناع
 والشرع وغيره كالفعل المدح والذم ويمنع العقود كعبث واشترت قوله ثم القضية خبرية
 لما كان في المعقولة خفاء في نظر المتعلم ازال خفاء ثبوتية اليك اذا قلت زيد كاتب مثلا وكذا
 معنا ونهاك لفظ هو القضية للمعقولة ومعنى ذلك مركب من الطرفين والنسبة وتوابعها
 هو القضية للمعقولة لانها عبارة عما يفهم من القضية للمعقولة ودلالتها المتبادرة منها الى الازدواج
 المدرك للمركب من امور اربعة لا الادراك للتحقق بها ولا فهم يقيدون علمت هذه القضية وتضمنت
 وفهمها ولا يعنون ان هذه المدركات كذا اذا قدس سره في خواشي مختصر الاصول قوله والنسبة
 الحكمية هي النسبة الى الحكم لورده عليها فان الوقوع والاقوع يردان عليها فانه يتصور ولا
 للكتابة الى زيد ثم يدرك انها واقعة او ليست بواقعة قوله والحكم بمعنى الحكم الاتباع هو ادراك
 ان النسبة المدركة بين شيئين واقعة لمطابقة لما في نفس الامر يسمى هذا الادراك حكما ايجابيا ولا يسمى
 هو ادراك ان تلك النسبة ليست بواقعة اي لم يتطابق لما في نفس الامر هذا الادراك يسمى حكما سلبيا
 في خواشي الرسالة فان قلت ما فكره هنا مخالف ما افاده في خواشي الرسالة من ان القضية للمعقولة هو
 المفهوم العقلي للمركب من المحكوم عليه به والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فانه نص في ان الحكم الادراك
 هو جزر القضية للمعقولة مفسر بالوقوع والا وقوع لا بالاتباع والانتزاع فانه بهذا المعنى جزر التصديق

من الامر والنهي وغيرهما من القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه به والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها المتأخر بتمطاده المحكوم به عند ذكر المحكوم عليه بالانعكاس فليس في نسبة تامة متطابق الواقع ولا متماثل وان شئت على نسبة تامة لكن الخارج لخاصته يتصور للطلاقة وقد محض لان تلك النسبة انما توجد في الانتزاعات ولذا سميت انتزاعا بخلاف النسبة في الاخبار فانها حكمية عن نسبة خارجية ولذا سميت خبرية في صور فيجاء الصدق والكذب وبيان ذلك ان النسبة بين شيئين التي تحصل في الذهن لا بد ان تكون بالثبوت او الانتفاء فرفع قطع النظر عن هذه النسبة الذهنية لا بد ان يكون بينهما نسبة الواقع ثبوتية او سلبية لان زيدا في نفسه اما كاتب او لا فمطابقة النسبة الذهنية لتلك النسبة الحقيقية بان يكونا ثبوتيين او سلبيين هو الصدق وعدمها بان يكون احدهما ثبوتية والاخر سلبية الكذب قوله وغيرهما اشارة الى ان الانتزاع قسما للجبى كالامر والنهي والامتناع والامتناع والشرع وغيره كالفعل المدح والذم ويمنع العقود كعبث واشترت قوله ثم القضية خبرية لما كان في المعقولة خفاء في نظر المتعلم ازال خفاء ثبوتية اليك اذا قلت زيد كاتب مثلا وكذا معنا ونهاك لفظ هو القضية للمعقولة ومعنى ذلك مركب من الطرفين والنسبة وتوابعها هو القضية للمعقولة لانها عبارة عما يفهم من القضية للمعقولة ودلالتها المتبادرة منها الى الازدواج المدرك للمركب من امور اربعة لا الادراك للتحقق بها ولا فهم يقيدون علمت هذه القضية وتضمنت وفهمها ولا يعنون ان هذه المدركات كذا اذا قدس سره في خواشي مختصر الاصول قوله والنسبة الحكمية هي النسبة الى الحكم لورده عليها فان الوقوع والاقوع يردان عليها فانه يتصور ولا للكتابة الى زيد ثم يدرك انها واقعة او ليست بواقعة قوله والحكم بمعنى الحكم الاتباع هو ادراك ان النسبة المدركة بين شيئين واقعة لمطابقة لما في نفس الامر يسمى هذا الادراك حكما ايجابيا ولا يسمى هو ادراك ان تلك النسبة ليست بواقعة اي لم يتطابق لما في نفس الامر هذا الادراك يسمى حكما سلبيا في خواشي الرسالة فان قلت ما فكره هنا مخالف ما افاده في خواشي الرسالة من ان القضية للمعقولة هو المفهوم العقلي للمركب من المحكوم عليه به والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فانه نص في ان الحكم الادراك هو جزر القضية للمعقولة مفسر بالوقوع والا وقوع لا بالاتباع والانتزاع فانه بهذا المعنى جزر التصديق

وهو المسي بالصديق عند الامام قال وه

الشيخ
عبد
المنعم
عبد
المنعم
عبد
المنعم

موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العباد اما ان يكون واجبا او قرا انا نحن الاول

١٠١

ان وجد فاما ان توجد في احد الطرفين او في كليهما فان وجدت في احد
الطرفين فهي ايضا جمليّة وان وجدت في كليهما فاما ان يكون ملحوظة اجمالا او
تفصيلا فان كانت ملحوظة اجمالا فهي ايضا جمليّة بخلاف عالمه فقيصه زيد ليس بعالم
لانّه بمنزلة ان يقال هذه القضية تقيص تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلا فهي شرطية

الحاصل ان الحكم بالاتحاد وان وجدت في كلا الطرفين نحو المحيول لنا طلق جسم ضامك قوله في احد
الطرفين المحيول به قوله زيد كاتب جمليّة قوله اجمالا او تفصيلا الخ ان قلت ان نسبة
الواقعة بين اثنين ليست شائعة على امور متعددة حتى يتصور في ذاتها الاجمال والتفصيل وهو ما تهرقت
منه كقولها جملة انما ملحوظة في ضمن المجموع من حيث هو مجموع فلا يثبت اليها اقتصادا ومنه كقولها
مستقلة انما ملحوظة تفصيلا فلا بد للاحاطة بقصد من ملحوظة المنسوب للمنسوب اليه مفصلا مما ذكر
منها عن الاخر كذا فيد ويدريه ما قال في حاشي مختصر الاصول ان التقدير على قسمين تفصيلي وهو ان
يكون التصور حادثا بمحيط بالايال تلقا اليه بالذات واجماله وهو ليس كذلك كسبيل هو كالمخزون المعروف عن قوله
لانّه بمنزلة الخ قصر الحكم بالاتحاد الى ههنا هو ما طالح المحل بخلاف قولنا ان كانت الشمس طالعة فالهنا
موجود لاننا بصريح ان يقال هذه القضية تلك القضية بل ان تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية
فلهذا سببه التفصيل ان اطراف التامية المضرورة بالفعل او بالحقّة فان استعمل على النسبة التقييدية او التامة
فالمحوظة اجمالا يمكن ان يوضع مفرد موضعه لان دلالية اجمالية بخلاف طرف الشرطية فاذ لا يمكن ان
يوضع المفردات موضعها اذ لا يمكن ان
التفصيل كذلك في حاشي الرسالة وظهر
اذ الحكم فيها انا اتصال وقوع نسبة بين اثنين بوقوع نسبة اخرى بين اثنين آخرين بان الاتصال
بين اثنين اثنين لانك ان ذلك يقتضي ملاحظة كل نسبة وطرفها قصد كذا انبيد خوله
فهي شرطية الخ لوجود شرطية فيها فلما كان في المتصلة او معنى كما في الفصلة اذ قولنا العباد
الارواح او فرقة قوة قولنا ان كان احد وزوجا فلا يكون من واد بالعكس وانما سميت جمليّة
جمليّة لوجود الحاصل في بعض افرادها وسبب الموجبات وكذا الحال في المتصلة والمنفصلة لوجود
الاتصال والانفصال في موجباتها وان لم يوجد هذه للتعا في سواها وهذا القدر من التامية كاف

معلق قوله وان
سبب الاتحاد
قال سبب
شأنه ان
العلق من الاتحاد
على حكم التفصيل
انما هو بالوضع
والاستطلاح
فان العلة
عبر

من المحلتي في موضوعا والثاني في موضوعا والجزء الاول من الشرطية في موضوعا
والثاني في موضوعا

والشرطية اما موصولة وهي التي تحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
صدق قضية اخرى واما منفصلة وهي التي تحكم فيها بالتساوي بين القضيتين
او بتفريقهما اي بسلبك التنافي والجزء الاول من المحلتي اي المحكوم
عليه يسمى موضوعا لانه وضع لان يحكم عليه والجزء الثاني اي المحكوم به يسمى
محمولا لانه وضع لان يحمل على الشيء والنسبة التي بهما يرتبط المحمول
في صحة الفعل فلما عايناه في ما راعوا انه اطلق هذه الاسماء اولا على الوجبات لتحقق المعاني اللغوية فيها
ثم نقل منها الى السوالب لساقتها للموجبات في الاطراف لئلا يمتنع لالتزام نقل مرتين في
المصطلحات كذا في حاشية الرسالة فقول بصدق قضية كتحقق مضمون قضية بالضرورة لان
اطراف الشرطية لا تحكم فيها بالفعل حتى تكون قضية بالفعل وكذا الحال في تعريف المنفصلة ولما راعوا
ان يحكم فيها كذا كسواء طابق الواقع ام لا وسواء كان بطريق اللزوم او الاتفاق فيشمل الاقسام كلها
فوله اي بسلبك التنافي اشار به كذا الى ان الحكم السلبى المتأخر يد على عين الحكم عليه
بالاجاب فان كان الحكم في الموجبة بالتنافي بين طرفين صدقا وكذا بامكان الحكم في السالبة
بسلب التنافي صدقا وكذا بامكان السلب صدقا فقط ولا كذا فقط وان كان صدقا فقط
وان كان كذا فقط فكم بصدق قوله اي المحكوم عليه اشار به الى انه لم يرد بالجزء الاول
ما هو الاول في الذكر بل راد الاول بالطبع والرتبة وهو المحكوم عليه لان مرتبة الذات قبل الوصف
فيشمل نحو في العالم رجل بل الفاعل ايضا فان ريد اني قال ريد موضوع وقال محمول ومحصل متناه
زيد فاقبل في الزمان الماضي او ذو قول فيه كذا في حاشية الرسالة وقس عليه قوله والجزء الثاني
قوله لانه وضع اي ذكر في القضية المفروضة ولو حط في المتقولة ليحكم عليه سيبا او سلبا
لان الوضع هو التعيين سواء كان بالذكر او الملاحظة وهذا العيب منه وجه تسميته بالمحكوم عليه وقس عليه
المحمول لكن لا ظهر الاخصر في وجه تسميته ان يقال لانه يحمل على الشيء قوله والنسبة التي يرتبط
التي اشار الى قصور للمصالح حيث لم يذكر المحنة الاخير من القضية وهو بصدق بيان اجزاءها
ولعله لم يذكره لعدم اختلافه بالاسم في المحلتي او شرطية بخلاف المحكوم عليه به فانها فيها اختلافان
بالاسم وهو بصدق بيان الاجزاء بالخصصة بالاسم فيها اوله ان في الباشا لا يتبعها ما كذا لا يتبع كذا فبه

سواء كان
موضوعا
او محمولا
في الشرطية
او المنفصلة
او المحلتي
في موضوعا
او في موضوعا

وكل واحد منهما اما مخصوص كما ذكرنا واما كلية مشكوك في كونها كلية

١٠٢

شرطية متصلة فالحكم فيها النكاح بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
في متصلة موجبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها
بصدق وجوه النهار على تقدير صدق طلوع الشمس والحكم فيها ان كان بصدق
قضية على تقدير صدق قضية اخرى في متصلة سالبة نحو ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بصدق وجود الليل على تقدير صدق
طلوع الشمس وان كانت منفصلة فالحكم فيها ان كان بالتنافي بين القضيتين في
منفصلة موجبة نحو العدة اما زوج او فرد فانه حكم فيها بالتنافي بين كون
العدة زوجا او فردا وان كان الحكم بسلب التنافي في منفصلة سالبة نحو زيد
ليس ما ان يكون حيوانا او كتابا فانه حكم فيها بسلب التنافي بين كون زيد حيوانا او
كتابا قال وكل واحد منهما الخ اقول كل واحد من الموجبة والسالبة اما مخصوص
او مخصوصة كلية كانت او جزئية او جملة اما في الكلية فموضوع القضية ان كان
جزئيا نحو زيد كاتب فليس بكاتب مخصوص وشخصية وان لم يكن جزئيا فالتنزيه
مطلقا فثبت الى الموجبة والسالبة اقسام قسم كل منهما الى ثلثة اقسام فثمان اشقيان مشتركان بين كليتيه
والشرطية كما فصله قدس سره في اقسام الحكميات مختصرا قوله فالحكم فيها النكاح الخ
في اقسامه الموجبة في الشبهة وهذه الشبهة ان كانت نسبتا بغير ان يقال الموضوع محمول الخ فانه لا يشمل
القضايا الكاذبة فان قولنا الانسان بحسب موجبة والنسبة فيها لا تصح لان يقال لا انسان حبر وقولنا
الانسان ليس بحبر سالبة والنسبة فيها ليست بحيث تصح لان يقال لا انسان ليس بحبر كذا في
شرح الرسالة بخلاف الحكم بالثبوت والسلب فانه يشمل الصادق والكاذب قوله ان كان بصدق
مصدق والاذن في تعريفات اقسام الشرطيات بمعنى التحقق والافتقار الى المطابقة وعدمها والمعنى ان الحكم
فيها النكاح بالتصديق ضمنون قضية يتحقق في مفهومه تنصيصية تنزيهية في متصلة موجبة والنكاح الخ
ذالك الاتصال في سالبة كذا في حواشي الرسالة وبه انرفع ما قيل ان هذا التعريف هو ان الحكم
هو في التام والمقدم قيد كما هو ذهب اهل العربية مع ان الحكم الشرطي عند القدم بين المقدم
والمؤخر في قوله ان كان جزئيا لم يقل شخصا لما وقع في بعض الكتب من ان كذا تنصيصية غاية

فما كميته افراد الموضوع بالكلية في محصورة ومسورة كلية نحو كل انسان حيوان
ولا شئ من الانسان بخبر وان يميز كميته افراد الموضوع بالبعضية في محصورة
ومسورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وان لم
يميز كميته افراد الموضوع لا بالكلية ولا بالبعضية فمهملة نحو
الانسان حيوان والحيوان ليس بانسان ولا يخفى وجوه المناسبة والمسورة
في الموجبة الكلية لفظ الكل بمعنى الكل الا فرادى وفي السالبة

تقابلہ بلخصوصہ لکھوں موضوعہا کلیا و کو جز لیا اعلم من ان یکون بحسب الوضع کنزیدہ کاتب او بحسب الاستعمال نحو انازید و ہذا عمر و لان المضمیر و اسم الاشارة و امثلهما وان وضعت المقنونات الکلیۃ عنہ البعض لکن الواضح قصد استعمالہا فی افراد تلك المقنونات و اما المحققون فقہ مذہبہ بلو الی انہا

موضوعه تجزئیات بوضع عام علی ما بین فی المطولات قوله ولا يخفى وجوه المناسبة
والتسبیة الشائیة محصورة فلهذا موضوعها ومسورة لاشتغالها علی السور وکلّیة لكون الحكم علی
کل افراد والتسبیة الشائیة محصورة ومسورة فلها مبدء مشترک لكون الحكم علی بعض الافراد

والتاسعة الرابعة معلقة فلا يزال بيان كمية الاستدلال مع ان الحكم عليها بخلاف الطبيعية لان الحكم
على نفس الطبيعة لا على افرادها فلا تسمى معلقة لان الابهال يقتضي الصلاحية قوله والسور
اللفظ الذي به دل على كمية افراد الموضوع فهو ما نؤمن من هذه البلدة فكما ان يحصر البلد ويحيط به كذلك اللفظ

لذلك كور كيصير له محيط بها حيث بين ان يحكم على جميع الافراد وبعضها هو خارج الافراد من التسيو
الذي كان فيما قبل دخول السور في تلكه في البعض بلا حاجة الى ما قبل انه سمى سور التسميته لشيء
باسم كذا الذي هو نقطه التمثل كذا الفيد واعلم ان الغرض من ذكر الاسوار التمثيل بافيه الاشتهار

والا فالاسوار لا تحصر فيما ذكر قوله بمعنى الكل الا فرادى الذي هو شمول الكل والاشتمال عليه
كل واحد احد الكل المجموع الذي هو شمول الاجزاء بمعنى المجموع من حيث هو مجموع نحو كل الزمان ان كل
والا الكل الذي هو مخفف الكل نحو كل انسان نوع اے الكل الذي هو الانسان نوع وذلك لان

القضية ليست ثمة في الكل اجموعا وليست بمجسود بل هي خصيصة لا تمنع صدور موضوعها على غير

الجزء الثاني من الموضوع

وبعض الانسان ليس بكتاب واما هم فله كقولنا الانسان كتاب

١٠٤

الكلية لا تشي ولا واحد وفي الموجبة الجزئية لفظ بعض وواحد وفي السالبة
الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل واما في الشرطية فالحكم
بالاتصال والا انفصال ان كان على وضع معين نحو ان جيتي الان
اكرمك وزيد في هذا الا ان اما كانت او غير كانت فهي مخصوصة
المستكنة على الكل الخفيف طبيعة قوله لا تشي ولا واحد بالفتح على الاسمية بكلمة لا التبرية
ليكون انصافي الاستغراق تضمنها معنى من الاستغراقية لا بالرفع فانه حينئذ لا يجاب العدد ولي
كما افيد قوله لفظ بعض في البعض الافرادى لا البعض الاجزائي فان التقضية حينئذ حاصلة
لاجزئية فالاقيل بعض الزنجي اسود كان لفظ البعض عنوان القضية كانه قيل جزر الزنجي اسود
يصديق على كثيرين في الذين ولا يعلم ان الحكم على جميع افراد ذلك الجزر او بعضها كما افيد
قوله ليس بعض وبعض ليس وليس كل الفرق بينهما ان ليس كل ان
على رفع الايجاب الكلي مطابقة على السلب الجزئي للثبات والاولان بالعكس وتفصيله في شرح
الرسالة وشرح المطالع واما قيل ان ليس كل يدل على السلب الكلي مطابقة وبهم منشاره عدم
الفرق بين رفع الايجاب الكلي وبين السلب الكلي قوله واما في الشرطية
اي ابا بيان جريان التقييم الى التخفية والمحصورة والمهمل في الشرطية مطلقا متصلة
كانت او منفصلة فهو ان الحكم بالاتصال والانفصال الخ قوله على وضع معين
الوضع نماذج في سبائك ولما كان الوضع اللغوي مستلزما لحصول حالة للشيء الموضوع
وهو كونه في مكان الطفقوا الوضع بمعنى مطلق الحالة سواء حصل بسبب الوضع اللغوي او غيره
وانما اختاره على الحالة لان المتبادر منه الحالة الحاصلة للشيء بحسب نفس الامر وليس بمبدأ
ستعرف بخلاف الوضع فانه يشير بالقرض والاعتبار حاصل كان اولاد واعلم ان المهتر عند هم في
تخصيص الشرطية وحصرها واما لهما امران الا وضاع والزمان اما معا ومفردا كما صرح به آخر
وبصرح في شرح اللطالع وغيره فالاولى ان يقال على وضع زمان معينين لانه لما كان تعيين
الوضع مستلزما لتعيين الزمان وهو مألوف ومشهور شيوعه كقوله بالوضع كما ختمه العلامة
في التهذيب والسعدية ومع هذا شارحه الى استبعاد الزمان في المثال قوله ان بحثه الخ

ان كان الحكم بالا اتصال والا تفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهو محصور
كلية نحو كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجود وداثما اما ان يكون العدد
زروجا او فردا وان كان الحكم بالا اتصال والا تفصال على بعض الاوضاع الغير
المعين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
ان يكون الشيء حيوانا او ابيض في محصورة جزئية والا فمهمة نحو اذا
كانت الشمس طالقة فالارض مضيئة واما ان يكون الشمس طالقة واما

في المثالين الزمان والمكان تبيين الوضع فموان جنتي ما شيا كركم في زيد قاعا لا كاتبا وغير كاتب
ففي كلامه قدس سره احتياجا الى حيث ترك ذكر الزمان في المثالين ذكره في المثالين ترك ذكر الوضع
في المثالين بقية ذكره في المثالين قضية اشارة الى ان كلا واحد منهما مفردا كاف في كون الشيء طية مخصوصة
ولا يجب ذكرهما معهما قال مولانا عبد الحكيم ان القضية التي حكم فيها على وضع معين من غير
تعرض للزمان او في زمان معين من غير تعرض للاوضاع داخلتان في الخصوصية انتم كلامه
قوله على جميع الاوضاع الممكنة اسي لا حول التي تحصل للمقدم بسبب اجتماع
مع امور يمكن اجتماعها مع زمانه زيد مثلا في قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا مقارنة
لقيامه وتحدده وفعله وبكائه وطلوع الشمس وغروبها ونطق عمر دسكوته وبقائه ونومه الى
غير ذلك من احوال حاصلة لها من اجتماعها مع الامور الممكنة الاجتماع معها وذلك لان كل واحد
من اليمينتين تحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعا له ومقارنا اليه وانما اعتبر امكان
اجتماعها مع المقدم دون امكانها في نفس الامر لان تلك الامور ربما تكون ممنوعة في نفس الامر
لكنها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فالحال الاقلت كلما كان زيد حمارا كان جسمه كان معناه
ان الجسمية لازمة له كجارية زيد على جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع الجارية لكونه ناهقا شلما
ان كون زيد ناهقا ممنوع في نفس الامر وان كان يمكن الاجتماع مع جارية كذلك في حاشي الرسالة
قوله نحو كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجود وداثما اما ان يكون العدد
زروجا او فردا وان كان الحكم بالا اتصال والا تفصال على بعض الاوضاع الغير
المعين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
ان يكون الشيء حيوانا او ابيض في محصورة جزئية والا فمهمة نحو اذا
كانت الشمس طالقة فالارض مضيئة واما ان يكون الشمس طالقة واما

في المثالين الزمان والمكان تبيين الوضع فموان جنتي ما شيا كركم في زيد قاعا لا كاتبا وغير كاتب
ففي كلامه قدس سره احتياجا الى حيث ترك ذكر الزمان في المثالين ذكره في المثالين ترك ذكر الوضع
في المثالين بقية ذكره في المثالين قضية اشارة الى ان كلا واحد منهما مفردا كاف في كون الشيء طية مخصوصة
ولا يجب ذكرهما معهما قال مولانا عبد الحكيم ان القضية التي حكم فيها على وضع معين من غير
تعرض للزمان او في زمان معين من غير تعرض للاوضاع داخلتان في الخصوصية انتم كلامه
قوله على جميع الاوضاع الممكنة اسي لا حول التي تحصل للمقدم بسبب اجتماع
مع امور يمكن اجتماعها مع زمانه زيد مثلا في قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا مقارنة
لقيامه وتحدده وفعله وبكائه وطلوع الشمس وغروبها ونطق عمر دسكوته وبقائه ونومه الى
غير ذلك من احوال حاصلة لها من اجتماعها مع الامور الممكنة الاجتماع معها وذلك لان كل واحد
من اليمينتين تحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعا له ومقارنا اليه وانما اعتبر امكان
اجتماعها مع المقدم دون امكانها في نفس الامر لان تلك الامور ربما تكون ممنوعة في نفس الامر
لكنها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فالحال الاقلت كلما كان زيد حمارا كان جسمه كان معناه
ان الجسمية لازمة له كجارية زيد على جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع الجارية لكونه ناهقا شلما
ان كون زيد ناهقا ممنوع في نفس الامر وان كان يمكن الاجتماع مع جارية كذلك في حاشي الرسالة
قوله نحو كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجود وداثما اما ان يكون العدد
زروجا او فردا وان كان الحكم بالا اتصال والا تفصال على بعض الاوضاع الغير
المعين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
ان يكون الشيء حيوانا او ابيض في محصورة جزئية والا فمهمة نحو اذا
كانت الشمس طالقة فالارض مضيئة واما ان يكون الشمس طالقة واما

يعلمنا ان كان الانسان ناطقا فالحماء هو والمنفصلة اما حقيقة كقولنا

تتصل لزمومية والمراد بالعلاقة شئ بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلة
الان لم يقل ان يقال لان الحكم يصدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان للعلاقة انما تبادر
للزومية كما ذكره لان الحكم للعلاقة الحكم من ان يطابق الواقع بان يتحقق الحكم بالاتصال وكذا العلاقة
نحو ان كان هذا انسانا كان ناطقا اعلم يطابق بان لا يتحقق الحكم ولا العلاقة نحو ان كان هذا انسانا
كان ناطقا لم يتحقق الحكم من غير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا كما يحارنا في كنهه في شرح الرسالة واما
قال الاول لا يلزم لكون صدق التالي على تقدير صدق المقدم فهو من القضية وهو لا يلزم لان التفرقة
تتطلب للكافة ايضا واعلم ان هذا التعريف للزومية الموجبة والتعريف لشيء انما هو للساكنة صدق التالي او
لا صدق على تقدير صدق المقدم الالة التي تعبريف الموجبة اعتمادا على فطنة المتعلم حيث يفهم ان
في التي حكم فيها برغم ما حكم به في الموجبة وكذا الحال في الاتفاقيات بل في اقسام المنفصلة ايضا قوله
والمراد بالعلاقة زوال لفظ المراد ولم يقل العلاقة شئ اخر لان العلاقة مطلقا شئ بسببه يستلزم شيئا
ولا اختصاصا بل بالمقدم والتالي في القاسوس يستلزم ما له الوجه ولازمه فالعنى ان المراد بالعلاقة
في هذا المقام بل يطلب بسببه المقدم ككون التالي مصاحبا له واعلم ان العلاقة قسمان موجبة كعلية شئ بالنسبة
الى معلوله وغير موجبة ككون الشئ شرط بالنسبة الى شرطه فان الشرطية وان كانت طارئة لمصاحبة
بالشرط لكنها ليست موجبة لذلك المراد منها هو العلاقة للموجبة لان نحو قولنا النخيل الى مال محببت ليست
لزومية عندهم كذا افيد ولذا وصفت العلاقة في تعريف الزومية بقولهم توجب ذلك ليس بترك
هذا القيد بناء على حل الاستصحاب على المطلوب على سبيل الايجاب قوله كالعلية هذا يقتضيه
حكمة وجوه كون المقدم علة موجبة للتالي وهي ما يجب به وجود المعلوم تامة كانت او ناقصة كالجزء
الاخير من العلة التامة وكون التالي علة للمقدم ولو غير موجبة فان وجود المعلوم يستلزم وجود العلة
مطلقا موجبة كانت او لا فبذلك حل فيه نحو ان صلته زيد فهو متوضي وكونها معلولى علة واحدة لكن لا كيفا
تتفق والالتكافؤ الموجودات باسرها متلازمة لكونها معلولة لواجب الية فيلزم جواز تركيب الزومية
من كل موجودين لم يقل بل بعدل العلم ان يكون تلك العلة مقضية لا رتبيا واحدة بالآخر بحيث يمتنع
الانفكاك بينهما فانفكاك الاول والعقل الثاني وان كانا معلولين للعقل الاول عند عدم كل رتبيا
فيهما بحيث يمتنع عند العقل انفكاك احدهما عن الآخر كذا افاده لتحقيق الطوسي في شرح الاشارات

فان كان المراد بالعلاقة شئ بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلة
الان لم يقل ان يقال لان الحكم يصدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان للعلاقة انما تبادر
للزومية كما ذكره لان الحكم للعلاقة الحكم من ان يطابق الواقع بان يتحقق الحكم بالاتصال وكذا العلاقة
نحو ان كان هذا انسانا كان ناطقا اعلم يطابق بان لا يتحقق الحكم ولا العلاقة نحو ان كان هذا انسانا
كان ناطقا لم يتحقق الحكم من غير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا كما يحارنا في كنهه في شرح الرسالة واما
قال الاول لا يلزم لكون صدق التالي على تقدير صدق المقدم فهو من القضية وهو لا يلزم لان التفرقة
تتطلب للكافة ايضا واعلم ان هذا التعريف للزومية الموجبة والتعريف لشيء انما هو للساكنة صدق التالي او
لا صدق على تقدير صدق المقدم الالة التي تعبريف الموجبة اعتمادا على فطنة المتعلم حيث يفهم ان
في التي حكم فيها برغم ما حكم به في الموجبة وكذا الحال في الاتفاقيات بل في اقسام المنفصلة ايضا قوله
والمراد بالعلاقة زوال لفظ المراد ولم يقل العلاقة شئ اخر لان العلاقة مطلقا شئ بسببه يستلزم شيئا
ولا اختصاصا بل بالمقدم والتالي في القاسوس يستلزم ما له الوجه ولازمه فالعنى ان المراد بالعلاقة
في هذا المقام بل يطلب بسببه المقدم ككون التالي مصاحبا له واعلم ان العلاقة قسمان موجبة كعلية شئ بالنسبة
الى معلوله وغير موجبة ككون الشئ شرط بالنسبة الى شرطه فان الشرطية وان كانت طارئة لمصاحبة
بالشرط لكنها ليست موجبة لذلك المراد منها هو العلاقة للموجبة لان نحو قولنا النخيل الى مال محببت ليست
لزومية عندهم كذا افيد ولذا وصفت العلاقة في تعريف الزومية بقولهم توجب ذلك ليس بترك
هذا القيد بناء على حل الاستصحاب على المطلوب على سبيل الايجاب قوله كالعلية هذا يقتضيه
حكمة وجوه كون المقدم علة موجبة للتالي وهي ما يجب به وجود المعلوم تامة كانت او ناقصة كالجزء
الاخير من العلة التامة وكون التالي علة للمقدم ولو غير موجبة فان وجود المعلوم يستلزم وجود العلة
مطلقا موجبة كانت او لا فبذلك حل فيه نحو ان صلته زيد فهو متوضي وكونها معلولى علة واحدة لكن لا كيفا
تتفق والالتكافؤ الموجودات باسرها متلازمة لكونها معلولة لواجب الية فيلزم جواز تركيب الزومية
من كل موجودين لم يقل بل بعدل العلم ان يكون تلك العلة مقضية لا رتبيا واحدة بالآخر بحيث يمتنع
الانفكاك بينهما فانفكاك الاول والعقل الثاني وان كانا معلولين للعقل الاول عند عدم كل رتبيا
فيهما بحيث يمتنع عند العقل انفكاك احدهما عن الآخر كذا افاده لتحقيق الطوسي في شرح الاشارات

العدا ما زوجا وقرن وهو ما نفع الجميع والخلاص مما واما ما نفع الجميع فقط

والمضايف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهنا موجود فان طلوع
الشمس علته لوجود النهار واما البضايف فكقولنا ان كان زيد باع عمر وفعمر وابنه
فان تعقل كون زيد بالعم ومضايف لتعقل كون عمر وابنه وان كان صدق التالي
على تقدير صدق المقدم لا علاقة بينهما بل بمجرد الاتفاق والقضية منفصلة
الاتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجمادى باعق فانه لا علاقة بين ناطقة الانسان
وناطقة الجمادى وان كانت منفصلة شي اما حقيقية او مانعة لجمعه او مألوفة
المخلولان المحكة فيها بالتالي ان كان في الصدق والكنوع والقضية منفصلة حقيقة

قوله والتضاييف هو كون الشئيين الوجوديين بحيث لا يمكن ان يتعقل احدهما الا مع الآخر كما لا يوقع
البنوة وجعلها مقابل العلية مبني على ما ذهب اليه الجمهور من ان التكليف بين الشئيين قد يوجد من غير
ان يكون احدهما علته للآخر ولا كلاهما معلول لعلته ثالثة وشلواله بالمضامين وفيما ظن باطل لان
المضامين معلولان لعلته واحدة كالاولد للابوة والبنوة كذا افادة العلامة وغيره قوله
لا علاقة بينهما من غير وجود علاقة تقتضيه ذلك كما صرح به المحقق الطوسي وعليه يدل
قول فانه لا علاقة بين باطنية الانسان وباطنية النجم فاقبل ان الاتفاقيات شتمت على العلاقة لان
المعتبر في الوجود امر ممكن فلا بد من فاعله لكن تلك العلاقة غير مشحونة بحاجب جلال الوجود والعلية
لا يقتضي وجود العلاقة والارتباط فمضى قوله بل مجرد الاتفاق لمجرد توافق الطرفين في مصدق لا
توجد علة تحققها عن غير ارتباط بينهما بحيث يمنع الاتفاق كما لا فلك الاول والعقل الثاني ان
توافق الطرفين في تحقق كان المقدم محققا قطعنا فائدة تعلق الشرطية الاتفاقية لانه يقتضي
في تحققه قلت لا فائدة معنى الاتصال الذي هو لول حرف الشرط والتعليق التقيدي المعتبر في
الشرطية لا يختص بالمبدءات بل بحسب في الوجودات كذا افيد قوله منفصلة حقيقة
به لان التناهي بين جزئيهما اثباته بين جزئيهما لان في الصدق والكذب هما في آخر
باسم منفصلة لان الانفصال وان يوجب في الآخرين كونه فيها اكمل فالحقيق بمعنى الحسب
وبما النسبة اليها لانه كذا وجد واجبه واجبه وغيره والارتيات الموصوفات المنفصلة
من الوصفية الى الاسمية وكذا ان تقول ان حقيقة الانفصال ما هيته هو الذي يكون

[illegible]

المقضيين بالاجاب السلبية يقتضيه ذلك

114

المقضيين يخرج الاختلاف الواقع بينهما في القضيةين وقوله

المنطقية المذكورة الناقض وهو اختلاف القضيةتين بالاجاب السلبية
 يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة والاختلاف جلي
 ينال الاختلاف بين القضيةتين مطلقا وبين المقدمين وبين مفرد وقضيته
 قوله بالاجاب السلبية يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال والكلية والجزئية
 والعدول والتحصيل وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف بالاجاب السلبية
 لا يقتضيه صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسافر
 عن نعم يقتضيه العكس الاصل لنتيج محال والعكس عبارة عن ان يكس يقتضيه العكس فيلزم ما ينافي
 الاصل قوله وهو اختلاف القضيةتين في التعريف بتناقض القضايا لان الكلام في
 الحكماء يعرف منه تناقض المفردات بالمقايضة فان الكتاب والاكاتب مختلفان بالاجاب السلب
 بحيث يقتضي لذاته حمل احدهما على شئ عدم حمل الاخر عليه كذا في حاشي الرسالة قوله جئت شاكرا
 الخ اى هو جنس بعيد شيعل جميع اصناف لا اختلاف كذا في شرح المطالع وانا جزم بالجنسية مع انه يجوز
 ان يكون عرضا عاما بناء على انه تعريف للمفهوم الاصطلاحي فلما جزم يكون مناسبا ان العرض العام
 لا يقع في التعريف عند المتأخرين كما عرفت سابقا مع انه قول مطلقا سواء كان بالاجاب السلب
 السلب والاحمل والشرط او بالاتصال والانفصال وباللزم والافتراق او بالعدول والتحصيل او بالتوهم
 الاطلاق الى غير ذلك قول يخرج الاختلاف الخ كان المناسب لجنسية الاختلاف ان يخرج
 فصل يخرج الخ كنه ترك التصريح بالفصلية اعتمادا على الظهور او لان المقصود بيان فوائد القبول
 مع قطع النظر عن ذاتيتها وعرضيتها فيجوز كونها خواص المعرفة بهذا المفيد وعلم ان الاحتمال ان
 جميع اعداء المعرفة وان كان يحصل بقوله بحيث يقتضي الخ لكن لا بأس بذكر القيود المحترمة في حقيقة
 بحيث يحصل الاحتراز عن بعضها ايضا ولا قيل ان قيد قضيتين بالاجاب والسلب تحقيق
 نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسافر فانها وان اختلفا بالاجاب والسلب
 اختلافا مما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخر بل هما صادقان كذا في شرح الرسالة والمثل
 بالنحو ايجاب شئ وسلب نقيضه في اى مادة تتحققا فانها صادقان او كاذبان وعرضه من قوله
 بل هما صادقان انهما صادقان مثلا لا يحصل في الصدق فانه ظاهر البطلان

قوله هو جنس بعيد شيعل جميع اصناف لا اختلاف كذا في شرح المطالع وانا جزم بالجنسية مع انه يجوز ان يكون عرضا عاما بناء على انه تعريف للمفهوم الاصطلاحي فلما جزم يكون مناسبا ان العرض العام لا يقع في التعريف عند المتأخرين كما عرفت سابقا مع انه قول مطلقا سواء كان بالاجاب السلب السلب والاحمل والشرط او بالاتصال والانفصال وباللزم والافتراق او بالعدول والتحصيل او بالتوهم الاطلاق الى غير ذلك قول يخرج الاختلاف الخ كان المناسب لجنسية الاختلاف ان يخرج فصل يخرج الخ كنه ترك التصريح بالفصلية اعتمادا على الظهور او لان المقصود بيان فوائد القبول مع قطع النظر عن ذاتيتها وعرضيتها فيجوز كونها خواص المعرفة بهذا المفيد وعلم ان الاحتمال ان جميع اعداء المعرفة وان كان يحصل بقوله بحيث يقتضي الخ لكن لا بأس بذكر القيود المحترمة في حقيقة بحيث يحصل الاحتراز عن بعضها ايضا ولا قيل ان قيد قضيتين بالاجاب والسلب تحقيق نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسافر فانها وان اختلفا بالاجاب والسلب اختلافا مما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخر بل هما صادقان كذا في شرح الرسالة والمثل بالنحو ايجاب شئ وسلب نقيضه في اى مادة تتحققا فانها صادقان او كاذبان وعرضه من قوله بل هما صادقان انهما صادقان مثلا لا يحصل في الصدق فانه ظاهر البطلان

عنه تحقيقا على شرح الخ على سبيل بيان

ان يكون احدهما صادق والاخر كاذب كقولنا زيد انسان
 ۱۱۷

وقوله لانه يخرج الاختلاف بالاجاب السليحيث يقتضي صدق احدهما
 كذب الآخر **لكن** الذات الاختلاف بل خصوصية المادة كما في اجاب الشيء
 وسلب لازم المساوي نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما يتن
 القضيتين انما يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لانه بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان وان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق

قوله لان الله اے لذات الاختلاف وضافة الذات اليه بيانية من باب صفة الاسم الى الخاص
 يعني يكون نفس الاختلاف المذكور متساوي لصدق احدهما وكذب الآخر كقولنا زيد قائم وزيد ليس قائم
 لان الایجاب سلب فيهما كما في اوردوين على موضوع واحد ومحول واحد يقتضي كذب احدهما وصدق
 الآخر فكما تحقق ذلك الاختلاف بين قضيتين على هذا الوجه عين صدق احدهما وكذب الآخر
 كما في شرح المطالع قوله بل خصوصية المادة الخ حق العبارة ان يقول بل خصوصية المادة
 او بواسطة كما في ايجاب الخ كما وقع في شرح الرسالة والمطالع ثم مثل خصوص المادة بقولنا كل انسان
 حيوان ولا شيء من الانسان بغير حيوان بقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان
 صدق اولي القضيتين وكذب ثانيتهما في المثالين انما هو لعموم المحول من الموضوع لانه اتما وصدقهما
 ايضا تحققت وهي كونهما كليتين وجزئيتين فان الكليتين قد تمكنا بان شمول حيوان انسان في الشيء
 من الحيوان بانسان والجزئيتين قد تصدقا بان شمول بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فلو كان
 اقتضاها لكانت لما اختلف مقتضاها ومثل للوسط بقوله كما في ايجاب شيء وسلب لازمه
 المساوي الخ ولعله قد سحره اياك بخصوص المادة مادة لا يكون الاختلاف بالاجاب والسلب
 فيها مستقلا في الاقتضاء لانه كور بل يكون الامر الآخر ايضا محتمل فيه فيشمل القسمين ما قصر في مثال على
 ما فيه خفاء قوله وسلب لازم الخ بخلاف سلب غير لازم نحو زيد انسان وزيد ليس بكاتب فان
 سلب ليس في قوة سلب الشيء ولا ايجاب الشيء في قوة ايجابه وانما اللازم الاعم لمحركة بما لقوة مع الانسان
 فسلبه ايضا في قوة سلب المندوم الاخر في التقيد بالمساوي ليس لاحترا منه بل لان الاستدراك
 فيه اظهر واعلم ان اللازم ههنا عبارة عما يمنع انفكاكه عن الشيء راتيا كان او فرضيا ولا يشك بالناطق وان
 الجزاء الاعم في حكم اللازم للمساوي نحو زيد انسان زيد ليس بحيوان فان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد حيوان

لقد قدس
 موضوع واحد
 لاردوين
 انية كجائية
 فانه في جميع
 الامثلة
 الفلانية
 المحرر

ولا يتحقق ذلك الاختلاف في الخصوصتين إلا بعد اتفاقهما في
 ١١٨

قال ولا يتحقق ذلك الخ قول لا يتحقق التناقض بين القضيتين مطلقا
 كاتاخصوصتين ومخصوصتين أو مملتين إلا بعد اتفاقهما في ثمانى وحدات و
 لعموم هذا الشرط جعل المصنف هذا الشرط شرط التناقض مطلقا ولم يخص بما
 يكون بين الخصوصتين أو المخصوصتين إلا فى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع
 فيهما لم يتناقضا كجواز صدقهما وكذا بينهما ما يجوز يد قائم وعمم ليس بقائم
 الثمانية وحدة المحمول فانه لا تناقض عندا خلافا ليد يجوز يد قائم ومنه
 ليس رضاك الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عندا خلافا ليد يجوز يد قائم ومنه

وقولنا زيد ليس حيوان في قوة قولنا زيد ليس بالإنسان قوله مطلقا وقوله ولعموم الخ تخصيص
 على ان ما يوجد في عامة نسخ المتن من قوله بين الخصوصتين من زيادات النسخين لفظ المصارع كذا ولا
 يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما الخ كما نقده العلامة في شرحه فاما قوله الكاتبي فان كاتاخصوصتين فلا يتحقق
 التناقض بينهما إلا بعد اتفاقهما الخ تخصيص من ثمانية مخصص كما صرح به الخشبي الصادق مولانا ابو الفتح
 في حاشيته ما على شرحه قوله سواء كاتاخصوصتين أو مخصصتين لم يذكر الهمزة
 لانهما في المحصورة كجبرية فلا تناقض بين الهمتين بل لا يتحقق التناقض من ان تكونا
 كلية والآخر مملته قوله لا بعد اتفاقهما الخ فيه مسامحة اذا لم يسم لالتفاق في الوحدة
 فلمراد اتفاقهما فيما اضيف اليه الوحدة من الموضوع والمحمول وغيرهما والمراد بالاتفاق المذكور ان اذا اعتبر
 في احد القضيتين وحدة منهما ما يمكن تحققه فيها لا بد من ابعث بهما في الاخرى وليس المراد ان لا بد
 من تحقق جميعها في كل قضيتين متناقضتين لان اللازم في كل وحدة وحدة الموضوع والمحمول دون
 سائر الوحدات اذ الحكم قد يكون مما لا يقبل التقييد بها فان قولنا الله موجود لا يقبل التقييد بالشرط
 والزمان والمكان والكل والحجر وانما لم يقل وحدة الحكم عليه وبذلك المصارع لم يذكر تناقض
 الشرطيات بل مقصود على تناقض العمليات اخصارا قوله عند اختلاف الشرط اى عند اختلاف
 القضيتين في الشرط بان يعتبر الشرط في احدهما دون الاخرى ويعتبر في احدهما شرط مخالف لشرط الاخر
 وليس الاختلاف فيه مخصوصا بالاحتمال التام حتى يرد ان هذا الدليل يقتضي جواز ان يتحقق التناقض بين
 الشرط وغير الشرط مع انه ليس فيه وحدة الشرط نحو احبهم مخرق للبصر بشرط بياضه وليس احبهم

م
 قد ناقض
 اى برون
 واما قوله
 احبهم بالبصر
 والشرط
 فانه تناقضان
 كذا في حاشيته
 برعيب

لا يمتنع من أن لا يتأخروا ويحسبون وبعض الأشخاص في الحضور وأن لا يتحققه الله
بينهما إلا بعد خلافه في الكلية والجزئية لأن الكلية قد تكون بين

الإنسان ولا شيء من الحيوان بالإنسان فانهما كاذبان في قولنا بعض الحيوان انسان
بعض الحيوان ليس فانهما صادقان فان قيل اشتراط الاختلاف في لكم ضائع بالنسبة
لجزئيتين بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع فان هذا الجزئيتين باعتبار اختلاف الموضوع
اذ البعض الذي هو الانسان محال ان يكون ليس بانسان حتى لو اتحد الموضوع بتحقيق التناقض
بينهما من غير احتياج الى اختلاف الكمية قلنا تقييد الموضوع خارج عن مفهوم القضية
والاعتبار انما هو الاتحاد بحسب مفهوم القضية وهو محال في الجزئيتين واذ عرف هذا اقل
الاشئين قوله بالنسبة الى الجزئيتين قيد بعدم ضياعه بالنسبة الى الكليتين لانها قد تكله بالان
مع اتحادهما في الموضوع اعني جميع الافراد في الاستصحاب السلب لا يتحقق التناقض من اخلا فيهما في
الكلية والجزئية وفي القبح منع الاستدراك من الجزئيتين في بعض المواد لاشتراط الاختلاف في الحكم
بسنده يجوز ان يكون صدقهما بوجه عدم اتحاد الموضوع فيهما وانما اوردوه في صورة الدعوى
الدليل ترويحاً لمنعه لقوة سنده كذا في حاشي الرسالة قوله حتى لو اتحد الموضوع فاية لقوله
باعتبار اختلاف الموضوع في الاتحاد الموضوع فيهما بان يكون البعض المحكوم عليه بالسلب هو البعض الذي
حكم عليه بالاستصحاب لتحقيق التناقض قوله خارج عن مفهوم القضية لا يقال هكذا الوحدات
سوى الموضوع والمحمول خارجة عن مفهومها فكيف يصح اعتبارها لاننا نقول انها كانت خارجة عن
مفهوم مطلق القضية لكونها حادثة في مفهوم القضية التي اعتبرنا نفقيضا لآخرى كما فصله قدس سره
في اجمل الملامح عن اعتبارها كذا في الفيد قوله بحسب مفهوم القضية لانه ان الحكم فيها على البعض
المبهم خصوصية ذلك البعض خارج عن مفهومها فلا يمكن اشتراط الاتحاد فيها بخلاف الكمية لانها داخلية في
مفهوم المحصول ولذا اعتبرنا الاختلاف في الحكم لتحقيق التناقض كذا في حاشي الرسالة لا يقال اعتبار الاختلاف
الحكم بناء في اعتبار الاتحاد الموضوع او التمييز الموضوع في احداهما حينئذ جميع الافراد في الآخر بعضها لاننا نقول ان
بإتحاد الموضوع في الاتحاد في الوصف العنوان وهو حاصل الكلية والجزئية لاتحاد الموضوع الحقيقي اعني هذه
عليه الوصف من الافراد والالم يكن بين الكلية والجزئية تناقض وهو ظاهر كذا في شرح الرسالة قوله
اذ اعرفت النسخ نفعية قدس سره فان عند نفسه على اشتراط الاختلاف في الحكم في المحصولين تنصير
على ان ما يوجد في عامة نسخ المتن من قوله ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة المحسوسة

۱۲۱
 حضرت مولانا صاحب
 دہلی کے ہجرت
 کے متعلق
 حضرت مولانا صاحب
 دہلی کے ہجرت
 کے متعلق

الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والایجاب

موجباً كان العكس ايضاً موجباً وان كان سالباً كان العكس ايضاً سالباً وان كان
صادقاً كان العكس ايضاً كذلك مثلاً اذا اردنا ان العكس قولنا كل انسان حيوان
نجعل الموضوع اعني الانسان محمولاً والمحمول اعني الحيوان موضوعاً فقولنا
بعض الحيوان انسان وكذا اردنا عكس قولنا لا شيء من انسان يحكي نقول لا شيء من
الحكي بالانسان في المراد من الموضوع والمحمول في الذكر اي وصفي
عنوان الموضوع والحكي فلا يرد السؤال باز العكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً ووصف

كما هو للمتيقن ومن لفظ اليقار حجة يخرج عكس القضايا الكاذبة نحو كل حجة حيوان والذاتية نحو كل عفا
طاهر بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لم يصدق بكس فيشكل الصدق التحقق والمقدرة
ببريل قوله بما لفظان معناه مع بقا الصدق متلبساً بما له من كونه متحققاً ان كان في الاصل محققاً
ومقدراً ان كان في المقدر او كذا معنى قوله بقا الايجاب السلب بما له من كونه متلبساً بما له من كونه
مصدقاً والظرفين اواحدهما نحو كل شيء لا عالم فانه ينعكس في بعض الاقسام لا في بعضها والاشياء من الاقسام
بالمعالم فانه ينعكس في الاشياء من العالم بل في او محصاة الطرفين اواحدهما وهو ظاهر او سلب الطرفين او
احدهما فان قولنا كل ليس بناطق ليس انسان مثلاً موجبة سلبية الطرفين حكم فيها بايجاب سلب
المحمول مما سلب عنه الموضوع ونعكس في بعض ليس انسان ليس بناطق وبهذا ظهر فائدة قوله بما له
في كل من الموضوعين ليس بناطق كما توهم كذا افيد قوله وان كان صادقاً فالخبر فيه انه يصدق على
ما صدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان
وليس فكأن عند فهم وجواب ان المراد مع بقا الصدق محبة على جهة اللزوم لانه الفرد الكامل من المحبة
فيخرج عنه المثال المذكور لان صدق العكس فيه كلياً انما هو بخصوص المادة وهو كون المحمول مساوياً
للموضوع ولذلك يذهب الكليات فيما اذا كان المحمول اعم منه كذا في شرح المطالع قوله اي وصفي عنوان
التم العنوان في الاصل ما يكتب على رؤس المكاتيب يعرف منه المرسل اليه ثم اتبع فيه فاستعمل في وصف
يعرف بازاد المعنى الذي وضع له اللفظ فاضافة الوصف اليه هيانية من باب اضافة العام الى
الخاص فذلك لا يصير ذات الموضوع الهم العائد عنه وفي اي العكس لا يصير في ذات الموضوع
وصف المحمول بل العكس لانه يبيح البطلان وهذا السؤال كما يدعي انه تعريف يرد على تعريف آخر

والمتيقن من لفظ اليقار حجة يخرج عكس القضايا الكاذبة نحو كل حجة حيوان والذاتية نحو كل عفا
طاهر بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لم يصدق بكس فيشكل الصدق التحقق والمقدرة
ببريل قوله بما لفظان معناه مع بقا الصدق متلبساً بما له من كونه متحققاً ان كان في الاصل محققاً
ومقدراً ان كان في المقدر او كذا معنى قوله بقا الايجاب السلب بما له من كونه متلبساً بما له من كونه
مصدقاً والظرفين اواحدهما نحو كل شيء لا عالم فانه ينعكس في بعض الاقسام لا في بعضها والاشياء من الاقسام
بالمعالم فانه ينعكس في الاشياء من العالم بل في او محصاة الطرفين اواحدهما وهو ظاهر او سلب الطرفين او
احدهما فان قولنا كل ليس بناطق ليس انسان مثلاً موجبة سلبية الطرفين حكم فيها بايجاب سلب
المحمول مما سلب عنه الموضوع ونعكس في بعض ليس انسان ليس بناطق وبهذا ظهر فائدة قوله بما له
في كل من الموضوعين ليس بناطق كما توهم كذا افيد قوله وان كان صادقاً فالخبر فيه انه يصدق على
ما صدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان
وليس فكأن عند فهم وجواب ان المراد مع بقا الصدق محبة على جهة اللزوم لانه الفرد الكامل من المحبة
فيخرج عنه المثال المذكور لان صدق العكس فيه كلياً انما هو بخصوص المادة وهو كون المحمول مساوياً
للموضوع ولذلك يذهب الكليات فيما اذا كان المحمول اعم منه كذا في شرح المطالع قوله اي وصفي عنوان
التم العنوان في الاصل ما يكتب على رؤس المكاتيب يعرف منه المرسل اليه ثم اتبع فيه فاستعمل في وصف
يعرف بازاد المعنى الذي وضع له اللفظ فاضافة الوصف اليه هيانية من باب اضافة العام الى
الخاص فذلك لا يصير ذات الموضوع الهم العائد عنه وفي اي العكس لا يصير في ذات الموضوع
وصف المحمول بل العكس لانه يبيح البطلان وهذا السؤال كما يدعي انه تعريف يرد على تعريف آخر

الحال فكان هذا هو قلم لا يجوز ان يكون الصادق ولا زما للكاذب ان قولنا
 كل حيوان انسان ينعكس الى بعض الانسان حيوان مع كذبه وصدق
 قال والموجبة الكلية الخ اقول الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس كلية لان
 الحصول اذا كان اعم من الموضوع تصدق الموجبة الكلية ولا يصدق عكسها كلية
 كون بقاء الصدق من جانب الاصل وبقاؤه الكذب من جانب العكس لانه ان كذب العكس كذب
 الاصل كما هو قاعدة اللزوم لان كذب الاصل كذب العكس كما توهم فلان البقاء يدل على الكون
 السابق وصدق الاصل له كون سابق على التمهيد بخلاف كذب العكس اذ ليس له كون سابق عليه
 وحمل البقاء على مطلق الكون والوجود خلاف الظاهر فاما الثاني فعني ارادة بقاء مجموع الصدق و
 الكذب بحاله البقاء لكل منهما وكون المجموع بحاله كناية عن بقاء الصدق فقط من قبيل ذكر الكل واردة
 الجسم فلان الجواز بذكر الكل واردة بجزءه انما عهد اذا كان اللفظ الموضوع الكل والاعلى اجزاء
 اجمالها في ذكر البيت واردة السقف بخلاف ما اذا ذكر الكل بالقاط والاعلى اجزاء مفصلا كما في
 الخ وفيه فان الجواز المذكور في مثله غير معهود فيسمى كذا في قوله لا يجوز ان يكون الخ لان
 كذب السلب لزوم لا يستلزم كذب اللازم كذا كونه اسم من اللزوم واقبل انما لم يصدق
 العكس في هذا المثال اعني قولنا بعض الانسان حيوان لا يدل على ان بعضا آخر من الانسان
 ليس حيوان ففيه ان الاستجاب الجسم في لادلالة له على السلب الجزئي في ثبته من الدلالات قوله
 لا يخلو من الخ زاد اللزوم مع ان العكس لا يطبق الا على القضية اللازمة الصادقة في جميع المواد
 متصفا على الاصطلاح يعني ان انعكاس الموجبة الكلية الى الكلية ليس بكله ولازم فلا يسمي الكلية
 الصادقة في بعض المواد عكسها عند فهم نحو كل انسان ماطق بالنسبة الى كل ماطق ان كان صرح
 بذكره في حاشي مختصر الاصول فلا بد ان كلامه هذا يشهد بان الموجبة الكلية تنعكس بنفسها
 لكن ذلك ليس لازما وهو باطل لان العكس لا يكون لازما بالنظر الى نفس التمهيد بل بالخصوص
 وادة فالاصوب لا تنعكس كما قاله المصالح واعلم ان احتياج قوله كليتته على نزع
 الحافض كما اشهرنا اليه ولك ان تجعل الانكاس مراد بالفعال ان قصته لانا غير محصورة كما
 صرح به الرضي في تعريف الوصول بالايتم جزءا الا يصحده وعادة قوله لان الحصول الخ

لعله قد كان
 في قوله ما
 من حيث
 موجباته
 او اعتبار
 السند
 من الجواب
 في جواب
 لا يخلو من
 ماطق
 في السلب
 في السلب
 في السلب

بل تومس جوتية اذا اذ اقلنا كل الساجو ان يصيد حونا يصيد حونا اسلافنا

174

والا يلزم صدق الاختصاص على جميع افراد الاعم وهو محال مثلاً لو انعكس قولنا كل
انسان حيوان الى الموجبة الكلية يصير عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان
على جميع افراد الحيوان وهو محال بل يلزم ان تنعكس حق جزئية لا نه اذا صدق
كل انسان حيوان بخلاف الموضوع اذا هو موصوفاً بالانسان والحيوان فيصدق بعض
الحيوان انسان بالضرورة وايضاً لو لم يصدق بعض الحيوان انسان على تقدير
لما كان ذا كره المصريح في الدليل بانه جزئية لا مثبت بها الدعوى الكلية عدل عنه وعلى الدعوى
بوجهه كله ثم جعل في ذكره المصريح مثلاً لا كما هو بالشرح قوله وهو محال لوجوب السلب
الخاص عن بعض افراد العام والا لانقلب العموم الى المساواة قوله لان اذا صدق الخ
المقوم في بيان عكس القضايا بثلاث طرق احداً الافتراض وهو فرض ذات الموضوع الموجود
شيئاً معيناً وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس ثم حجه الى القياس لا في
من الشكل الثالث كما استعرف والثاني العكس وهو ان يعكس نقض العكس ليحصل ما ينافي الاصل في
الثالث الخلف وهو ضم نقض العكس الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو قياسان
فترتيباً من الشكل الاول فاشارة قدس سره اولا الى طريق الافتراض الذي اختاره المصريح في
تقريره انه اذا صدق الاصل بخلاف الموضوع شيئاً موصوفاً بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان
وافراده فنقول كل ذات حيوان وكل ذات انسان ينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وهو
مطلوب يقال لقاعدة الكلية لا مثبت بمثال جزئي لان نقول اصل القضية ما هو في الاستدلال على
وجوب الكلى وتخصيص المثال التقريري الى فهم المبتدئ كانه قليل لا نه متى صدقت الموجبة الكلية بخلاف موضوعها
اتما موصوفاً بوصفي الموضوع والمحمول مثلاً اذا صدق قولنا كل انسان حيوان بخلاف الخ قوله
ايضاً لو لم يصدق الخ اشارة الى طريق العكس وتفسيره انه لو لم يصدق الموجبة الجزئية
صدق نقضها وهو السالبة الكلية لا استحالة ارتفاع النقيضين وكلما صدقت السالبة الكلية صدقت
سلباً ايضاً كونه من الالزام ينتج لو لم يصدق الموجبة الجزئية صدق عكس نقضها ما كمن صدق عكس
نقضها باطل لا نه في الاصل لانه في فرض صدق نتيجة ان الموجبة الجزئية صادقة لان استثناء
ايضاً التام ينتج نقض المقدم كذا حققه قدس سره في حاشي الرسالة في بحث قياس الخلف

سکریان افروز در الطریق عینیت
نیکان تقاصه افروز در الطریق عینیت

ايضا والسالبة الكلية تنعكسية وذلك بين نفسه اذ اذا قلنا لا شيء من الاشياء
يصدق لا شيء من الحجر بانسانا والسالبة الجزئية لا تنعكس لانها لا تامة يصح ان يكون

والسالبة الكلية تنعكس الخ اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية لان
اذا صدق قولنا لا شيء من انسان يحجر يلزم ان يصدق لا شيء من الحجر بانسانا
ولا لصدق نقضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الاشياء حجر
وقد كان الاصل لا شيء من الانسان يحجر وفيه لوجع النقيض اعني بعض الحجر
انسان صغرى والا اصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان لا شيء من الانسان يحجر ينتج
من الشكل الاول بعض الحجر ليس يحجر وهو محال قال والسالبة الجزئية الخ اقول
السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لانه اذا كان الموضوع اعم من المحمول يصدق
سلب لاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
لا متناع وجود الاخص بدون الاعم لكن يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق
بعض الانسان ليس يحجر يصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولهذا قيد قوله

للعكس الخلف فان مرجعها الى الشكل الاول البديهي انتج فالاولى هو اختيار واحد بها وترك الآخر
لان النظر لا يثبت بالنظر واليه اشار الكاتب بقوله والاولى الخ ويجوز ان يراد بالحجيين حجة للموضوع
وحجة الشرح مع فالعكس الخلف حجة واحدة لا شتر كما في مادة النقيض والبطال وان خلت في وجه البطلان
بل يجوز ان يراد حجة الثقة والاثبات وهو ظاهر قوله يلزم ان تنعكس سالبة كلية لاسيما
جزئية كالعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية لان العكس اخص فثبته لازمة للاصل فمع صدق السالبة
الكلية كليا لا يحكم بكون السالبة الجزئية عكسا قوله والا لصدق نقضه اشارة الى
طريق العكس قوله ولو جعل الخ اشارة الى طريق الخلف ولم يتعرض للاقتراض ههنا لما عرفت ان
ليس بحجة مع ان جريانه مشروط بوجود الموضوع والسالبة البسيطة تصدق عند عدم الموضوع
مبني قوله بعض الحجر ليس يحجر وهو باطل لان ثبوت الشيء لنفسه ضرورة فلو جاز سلبه عن نفسه
لانقلب مادة الضرورة الى مادة الامكان وهو بين البطلان كذلك في حاشي الرسالة لا يقال النسبة لا يتصور الا بين
اشئين فلا يجوز حمل الشيء على نفسه لاعلم ان يكون ضروريا او الشيء لا يتغير بنفسه لان نقول التغير لا اعتبار به
كأن في المحل قدم تحقيقه في بحث الكلية قوله في بعض المواد اى في مادة السالبة الكلية اعني ان كان
الطرفين بانية كلية كالانسان الحجر مادة العموم والخصوص من جهة لا بعض فيكون قوله ولهذا قيد قوله

له قوله
والسالبة
البسيطة
الجزئية
للمركبة
لان
موضوعها
لابد ان يكون
وجودا
١٢٨
نقطة
على الامكان
نقطة في النقطة
لا على

ولا عكس لها بقوله لزوما أي كبا قال القياس قول مؤلف أقول المقصد
الإعلى من الاصطلاحات المذكورة القياس لأن الفرض الأصلى من علم
المنطق أنها هو الأيصال إلى الجهولات والقياس هوصل إلى المجهول المقصدي
الذى هو اشرف المقاصد فيكون هو المقصد الأعلى وهو عند هم

الصدق العكس في بعض المواد لا كما زاد قوله لزوماً فتفصيل على أن الصادق في بعضها ليس بعكس اصطلاحاً لئلا يخلط من مادة عكس لكنه ليس بآثار من حتمه يروا فليل أن العكس هو ما يكون لازماً وصادقاً في جميع المواد وما يتخلف في مادة لا يسمى عكساً عندهم فالصواب حذف قوله لزوماً وإبدال بقوله اصلاً وبهذا المعنى وإن كان يجب إعراب ظاهر العبارة لكن فيه حمل الكلام على الصلاح فقولہ المقصد كما علم على الخم الغرض منه ترغيب التعلم في تحصيله وبطل السعي في تحقيقه وطلبه وكلمة من تبين في السمن بين اصطلاحاتهم أو صفة القصد فإن بعض القاصد قد يكون وسيلة إلى بعض آخر فالمعنى أن المقصد لا علم من باقي الاصطلاحات كذا أفيد قوله لأن الغرض

الاصلة قيد به لان العصمة عن الخطا في الفكر ايضا غرض منه لكنها وسيلة الى الاتصال
وتحقيق المقام ان المنطق آلة للعلوم وحققتها به التصديقات بالمسائل اما التصورات موطئ
ومحولاتها في مبادئها ووسائل الى التصديقات بها فالمقصود من تلك العلوم هي الادراكات
التصديقية بخلاف الادراكات التصورية واذا كان المقصود الاصل منها هو العلم التصديقي كان

البحث في هذا الفن عن طريق الوصول الى اهم المقاصد واعلى المطالب بالقياس الى البحث عن طريق الوصول الى فهم الصورة اعني القول الشارح لان حال الموصليين في هذا الفن كحال الموصول اليها في العلوم انهم ان الموصول الى التصديق يقيم الى القياس والاستقراء والتعميل لكن العدة منها هو القياس لانه يوصل الى ما هو الكامل من التصديق اعني ما وصل الى مرتبة

اليقين بخلاف الاستقراء والتمثيل فانهما يفيدان ان الظن فالقياس هو المطلوب للعلم بالنسبة
مباحث التصورات وكذا بالنسبة الى الاستقراء والتمثيل ولذا جعلوا بها من توابعه لوجوه
فيها ما دفع في حاشية الرسالة قوله اشرف المقاصد لما عرفت ان المقصد
من العلوم هو التصديقات بالسائل والاما التصورات فهي وسائل اليها

عبارة عن المؤلف المعقول لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ دلالة على المعقول
وتعريف المص للقياس بالقول المؤلف له ان كان تعريفا للقياس المعقول فالمراد بالقول
الاول هو المركب المعقول واستلزامه للقول الآخر ظاهر وان كان تعريفا للقياس الملفوظ
فالمراد بالقول الاول المركب الملفوظ واستلزامه للقول الآخر باعتبار انه دل على المركب المعقول
فعله كالاقتدير من المراد من القول الآخر المركب المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من التلفظ
بالاقوال ولا من تغل معانيها وذكر المؤلف ليتعلق به قوله من الاقوال والا
فما قيل انه اشرف باعتبار ان بعض افراده هو معرفة المدعى ليس بشئ واعلم انه لم يقيد ههنا
المجبول بالتصديق بل يقيني كما هو مقتضى حقيقة السابق اشارة الى ان القياس انما يوصل الى
العالم اليقيني اذ كانت مقدارة يقينية والا فو في نفسه عبارة عما يوصل الى التصديق يقينيا كالاد
او ظنيا وسيجي تحقيقه عن قريب قوله عبارة الخ لانه الموصول بالذات والضرورة في جميع
الادوات بخلاف المؤلف للملفوظ فان اتصاله الى المجبول بواسطة المعقول مع ان الحاجة الى انما
هو بالنظر الى الغير قوله لكن قد يطلق الى قوله دلالة على المعقول هذا صريح في ان
القياس حقيقة في المعقول فمجانسه في الملفوظ على قياس اطلاق القضية على العقولة والملفوظ
صرح به في شرح لطوال وغيره لكن كلامه في حواشي الرسالة يشعر بأنه حقيقة فيما حيث قال انما
انما هي قياس دلالة على المعقول الا ان يوفق بينهما باكمل على الاشتراك وبجمل التسمية على
التسمية المجازية والمدى بجملة وتعالى علم قوله ظاهر لكون كل من القياس والنتيجة معقولا
قوله باعتبار انه دل الخ يعني ان الاستلزام وان كان صفة للقول المعقول لكنه وصف الملفوظ
به مجاز بلعامة دلالة على المعقول بمعنى قوله لزم عنها الخ يرجع الى انه يلزم عن معانيها وعلو لادها
قول اخر قوله لا يلزم من التلفظ الخ بل اللازم على التقديرين هو تغل النتيجة اما
من الاقوال الحقولة فظاهر وانما من الاقوال الملفوظة فلان التلفظ بالاقوال يستلزم تغل
معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع وتغل معانيها على تقدير التسليم يلزم تغل النتيجة
كذا في قوله ليتعلق الخ لان القول في الاصطلاح وان كان بمعنى المركب لكن المركب
انما اخذ في مفهوم المركب لانه مفهوم القول فلا بد من ذكر التركيب صريحا ليتعلق به

المراد بالمركب المعقول هو المركب الذي هو موضوع القياس
والمراد بالمركب الملفوظ هو المركب الذي هو موضوع التلفظ
والمراد بالمركب المعقول هو المركب الذي هو موضوع القياس
والمراد بالمركب الملفوظ هو المركب الذي هو موضوع التلفظ

متوسلین الزم عنہا

۱۲۱)

فلا حاجة اليه بعد ذكر القول والمعاد بالاقوال ما فوق الواحد فلا يكون
القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس تقضيها قياسا وقوله مقسمة امتارة
كذا افيد وفيه روع على ما في شرح المطالع ان ذكر المؤلف مستدرك الالكان حاصله ان القياس لفظ مركب
بالمؤلف وهو تكرار لا طائل تحته واجاب عنه في شرح الموقف بانه ذكر المؤلف لتكليفهم ان المراد قول من
جملة القضايا بان تكون من تبصيرية من قبيل فرد من الافراد او فردا عليا والعبارة المتعارضة في هذا المعنى
قضية من القضايا او قول من الاقوال واجيب بان قوله قول من القضايا وان لم يكن نصا في البصيرية
ممكن الاقل من كونه موجها لما في المؤلف لرفع هذا الوهم واقول لا يريد المذکور انما يريد على من قال
القياس قول من القضايا واما اذا قيل قول من الاقوال كما في المتن فهو نص في البصيرية فذكر المؤلف
واجب هنا قوله والا فلا حاجة الى الخ لانه لم يقيمه تعلق الجواب بصريحه ولغته فلا حاجة الى ذكر
المؤلف لان القول يعني عكازا ومعنى المركب عندهم فيهم تعلق الجواب بنظر الى اصطلاحاتهم قوله
والمراد بالاقوال الخ لان التحقيق عندهم ان القياس الواحد المنتج لطلوب احد الايجابين لا من قبيل
الازيد ولا نقصان الحكم المستقر الصحيح نعم ذلك القياس قد يفتقر مقدمه او احداهما الى الاكتساب
بقيا ليس خيرا لهذا ان يتيسر الكسب الى المبادى الهديه او المسلمة عند الخصم فتكون هناك قياسات
مرتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب الاصلى فيسود قيا ساعرا ويعدو من اللواحق كما فصل في
المطلوبات وهو قسمان الاول اخرج تلك القياسات ليس في حصول النتائج لوصول تلك النتائج
للمقدّمات كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وكل جسم جوهر فكل انسان جوهر وكل جوهر
موجود فكل انسان موجود وان لم يصرح به ايسر مفضول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وال
كانت مرادة من حيث المعنى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم جوهر وكل جوهر فكل انسان
موجود كذا في شرح الرسالة والمطالع قوله ما فوق الواحد سواء كانا المذكورين او اوداهما متغايرا
شعور فلان يتقضى فهو في فائدة بعض المقدمات المحذوفة اعني قوله وكل يتقضى فينتج فلان في كذا في شرح
المطالع قوله فلا يكون القضية الخ البسيطة فظاهر واما المركبة فتحتول بالضرورة كل
متحرك الاصابع مادام كانت لا والى من الكاتبة تتحرك الاصابع بالفعل فلان التباين بين الاقوال
هو القضايا الصريحة والخفية التي من المركبة ليس بصريح بل يستفاد من تعقيد القضية بالادام مثلا

الى ان مقدمات القياس لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون
ما قبل ان يثبت النقص بالمركبة عند التصريح بخبرها ببيانين مستقلين في جملتها عليها انها مؤلف
من قولين متينين لزم عنها قول آخر في عكسها فالاول في اخراج القضية بالنسبة الى عكسها بقيد
اللزوم لان المراد هو اللزوم بطريق النظر والاكساب بقرينة المقام ولزوم العكس للاصل ليس كذلك
ففي بحث تامل ما علم ان استناد اخراج القضية بالنسبة الى عكسها الى قيد لا قول مني على عدم مقدمات
العلية المستفادة من قوله عنها على حل اللزوم بين المقدمات والنتيجة على اللزوم بحسب التحقيق في
لوحته في تلك الاقوال في نص لا مخرج القول الاخر في سوابقها اولا ولم يعلم ولذا لم يقيد اللزوم
بقوله بعد تعطن كيفية الازدواج والا فلا بد منه لادخال الاشكال الثلاثة الاجنبية فان اللزوم بحسب
التحقق متحقق في جميع الاشكال وكذا بين القضية وعكسها واما اذا حل اللزوم على اللزوم بحسب العلم واعتبر
العلية المستفادة من قوله عنها فانه فرق بين اللزوم عن الشيء واللازم له فان معنى الاول انه ناشئ عنه وهو
معلوم له ومعنى الثاني انه يمنع الانفكاك عنه سواء كان معلولا له او علته او معلول له علته فالثاني فيخرج
القضية بالنسبة الى عكسها بقوله لزم عنها اذا اللزوم بين القضية وعكسها بحسب العلم اصلا فضلا عن
ان يكون ناشيا عنها لكن لما كان المتبادر من لفظ التعريف هو الاحتمال الاول اختاره واستند اخراج
القضية بالنسبة الى عكسها الى قيد الاقوال وذلك لانه لو اريد المعنى الثاني يكون اللزوم بمعنى الاعتقاد
عدم الفصل لا يحسن امتناع الانفكاك اذا العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس بل بعده ويتحتاج
تتريفي الى قيد تعطن الازدواج كما عرفت فان العلم بالاشكال الاخرية ربما يحصل من غير حصول
علم بناتجها ويجب ايضا جنيته ابدال عنها بانه ليرجع الفهم الى القول المؤلف الذي هو عبارة عن
مقدمتين مع الهيئته التاليفية لان الهيئته ايضا دخلت في العلم بالنتيجة ضرورة ان المتصدق بها لا يكسر
من حصر المقدمتين فلم يعرضها الهيئته المخصوصة ثم اخلاصه ما فاده مولانا محمد الحكيم في حواشي
رسالته قوله لا يلزم ان يكون النسخ مقبولا صادقة في نفسها بل لو كانت كاذبة منكورة
ان بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر في قياس لان القياس من حيث انه قياس بحسب ان يعرف بحسب
تتم جميع افراده اعني البرهان والجدل والخطابة والسفسطة والشعر ومن المعلوم ان الجدل والخطابة
السفسطة لا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل يجب ان يكون بحسب

وقوله لذاتها احتراز عما يستلزم قولاً آخره لذاتها بل بواسطة مقدمات

علاقتين التجريبيين الوجود الجامع المشترك بينهما ذاتية في الحكم لو كانت العامة منصوحته و
يجوز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للحكم او خصوصية الفرع مانعاً عنه كذا انيد ويمكن ان
يقال ان المراد من اللزوم العلم بالمعنى الاعمال الشال للظن فهما داخلان في القياس المترس انه
داخل في السطانية ونحوه ما يفيد الظن نحو هذا الحائط ينبت شجرة التراب وكل حائط كذلك فيجهد قائم
وان سلم لا يفيد الاطلاق بان هذا الحائط ينعدم فادخل فيه واحداً منكم فاما افرد واما بالبحث
في الكتب المبسوطة لاختصاص بعض الاحكام بها من حيث وقوعها على صورتيهما والمسد سجان
اعلم قولنا بل بواسطة الخ كما في قياس المساواة اعلم انه وقع في متن المطالع وشرح
الطوالع وغيرهما بل بواسطة مقدمة غريبة وهي الاخير لازمة لشئ من المقدمتين وهي الاجنبية
اولا لازمة لاحداهما لكن في بعضها فان لظن في كل واحدة من المقدمتين وهي في قوة المذكورة
والاولى كما في قياس المساواة والثانية كما في القياس البين انسابه بعكس تقيض احده
المقدمتين نحو جبراً لوجب ارتفاع ارتفاع الجوز وكل ليس بجوز بل لوجب ارتفاعه
الجوز هو فانه ينتج ان جبراً الجوز هو جبراً هو بوسطه عكس تقيض الكبير اعني قولنا كل لوجب ارتفاعه
الجوز هو فوجوبه فكما ان البيان بواسطة المقدمة الاجنبية لا يسمي قياساً كذلك البيان بواسطة
عكس التقيض لا يسمي قياساً بخلاف البيان بالعكس المستوي فان حد والقياس فيه لا يتعبد
ولم يدق قدس سره كلفه على المقدمة الاجنبية اشارة الى ان حد الانساج بواسطة العكس
المستوي قياساً دون الانساج بعكس التقيض تحكم على الحق ادا جافيه لكون الواسطة
لادما لاهل المقدمتين بخلاف المقدمة الاجنبية ولا دليل على رعاية محدود في القياسية
كذا افاده في حاشية محقق الاصول وبه صرح المحقق الراس في شرح المطالع حيث
قال مقدمات القياس كما تستلزم للمطالب بطريق العكس المستوي كذا تستلزمها بواسطة
عكس التقيض من غير فرق في الاستلزام فاما كما تقول في العكس المستوي صدق المقدمات
صدق احدهما مع عكس الاخر من صدقها صدقت النتيجة كذلك انما يجوز ان يوجب
عكس التقيض بخلاف المقدمة الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتين بل معهما انتهى

اجنبیتکما فی قیاس المساواة وهو ما یرکب من قضیتین متعلق بمحمول
اولیهما یرکب موضوعاً الاخرى کقولنا مساو لب و ب مساو ل ج فهما
یسترسان ان مساو ل ج ککن لاذاته بل بواسطة ان مساو ل مساو ل
مساو حته لو لم یحقق تلك المقدمه لم ینتج شیاً نحو الانسان مساو ل
للفرس والفرس مساو ل للناطق لا ینتج ان الانسان مساو ل للناطق لان
مساو ل الانسان لا یرمز ان یرکب مساو ل فقولنا الخراف مغالطه

وما قال فی شرح الموقف لزم عنه لذاته المقدمه اجنبیه غیر لازمه شیء من المقدمتين کما فی
قیاس المساواة او غیره لازمه لاحدیها من اثره لحاظ الطرفين کما اذا بین اللزوم بعکس التفتیر
فهو متاثر به لجمهور لا بیان ما هو مرضی عنده فتمد بر قوله قیاس المساواة قال مولانا
عبد الحکیم فی التسمیه الکلمه باعتبار ما یوجد فی بعض افرادہ کما اذا كانت المقدمه الاجنبیه قولنا
المساو ل مساو ل الشئ مساو ل ذلک الشئ وانما اخرجوه عن التعریف لعدم انتاجه المطلوب
مطراداً واختلافه بحسب اختلاف المواد فان الحق فی قولنا لزم لب و ب لزم ل ج
الایجاب فی قولنا انصف لب و ب نصف ل ج السلب و هذا الجنبیه وجه اخراج الضروب

الحقیقه من کل شکل عن التعریف لان انتاجها غیر مطرود قوله بل بواسطة ان مساو ل مساو ل الخ
فهو فی الحقیقه قیاس مرکب فان قولنا مساو لب و ب مساو ل ج ینتج ان مساو ل مساو ل
ج فیجعل هذه النتيجة صغری والمقدمه الاجنبیه کبری کذا مساو ل مساو ل ج و کل مساو ل مساو ل
ج مساو ل ج ینتج ان مساو ل ج وهو المطلوب فالنتیجه الثانیة التی هی المطلوب لا یرمز
لذات القیاس الاول بل بواسطة مقدمه اجنبیه ولذا سمی بقیاس المساواة
لانه هو قیاس لا ینتج المطلوب بنفسه بل بضم مقدمه اخبره اخذ فیها المساواة فی بعض
المواد قوله لم ینتج شیئاً لانه لا یرمز لانه المقصود الاصل و
الاقوى ینتج النتيجة الاولی التی هی غیر مقصود لانه ما قوله لا یرمز ان یرکب الخراف
ان الانسان مساو ل للفرس المبائن للناطق مع ان الانسان لیس بمباين للناطق وكذا انصف
النصف لیس تعقابل هو ربع نعم قد یرکب المبائن المبائن للشئ مبائن لک قولنا الانسان

وهو ما اقرنا في قولنا كل جسم مركب في كل مركب محدث فكل جسم

١٢٤

لكل واحد من القولين ولا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانتا
لاستلزامهما الخديجيا وعلا بغير مقدمتين الى القولين لئلا يلزم الذرة لا يلزم
المقدمة بما وقعت جزء القياس قال وهو ما اقرنا في الخرافة القياس اقرنا
بما نحن في نفس النفس من الجوار ولا يلزم لزوم النسبية لانفسها قوله ولا يلزم الخ
ان لم يعتبر في المقابلة النتيجة لكونها واحدة من المقدمتين يلزم الخ وقد عرفت ان تحقيق قدس سره
تعریف بينه على عدم اعتبار العلية المستفادة من لفظة تعينها والافاق قضيتان المستلزمان
لاحديهما خارجا عن قبوله لزوم ضعف اذا احدهما لازمة لهما لا غنى عنهما بل نقول ان لزوم القول
الآخر عن الاقوال معناه ان لكل منهما مدخل في حصوله والكل وان استلزم الجوز لكن احد
الجوزين لا يدخل له في حصول الجزر الآخر فيخرج القضيتان المستلزمان لاجل هذا القول
عنها وان لم يعتبر العلية المذكورة كذا افا والعلامة واليه يشير في شرح المطالع بقوله وفيه نظر
فعله هذا اعتبار آخر في النتيجة اما الزيادة الايضاح كما اختاره وقدس سره في حاشي المطالع
اولسك يلزم الهذيان في المصادر كما اختاره العلامة في شرح هذا المختصر لانه لو كانت عين كلتا
المقدمات يكون هذا ما ولو من الكلام ولو كانت بين احدهما فقط يلزم المضادة على المصداق
يكون المطلوب جزء وليس له قوله وعدد عن المقدماتين الخ يعني ان اجزاء القياس قد
اشتغرت باسم المقدماتين حيث يقال ان الاقتران في القياس من مقدمتين احدهما كذا والآخرى
كذا والاستثنائي في مركب من مقدمتين احدهما كذا والآخرى كذا بل قال في مختصر الاصول ان
القضية اذا جعلت جزء قياس سمي مقدمة وكان اللاحق ان يقول المؤلف عن مقدمتين
منتي سلمتا الخ وليس غرضه ان المذكور المشهور في التعريف لفظ المقدماتين والمصطلح عند
عنه حتى يرد ان المذكور في كتبهم لفظ القضايا والاقوال كما لا يخفى على المتتبع قوله بعب
وقعت الخ هذا هو الموافق لما في الشفاء وقال في حاشي الرسالة في صدر الكتاب ان المقدمات
في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياسا وحجة وهو المذكور في الاشارات
والترديد اشارته الى تعدد الاصطلاح فقيل انها مختصة بالقياس وقيل لا بل يقال لما جعلت
جزء الاستقراء والتمثيل ايضا ولما كان في ذلك الدور على تعريف القياس منيا على اختصاصها بالقياس

محدث وأما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالأمر موجود
 ١٣٤

وهو ما لا يكون النتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف
 وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وأما استثنائي وهو ما يكون
 النتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهو بعينه مذكور في القياس ولكن
 النهار ليس بوجوده فالشمس ليست بطالعة ونقيضها أي الشمس طالعة مذكور
 فيه وأما السلك الأول اقترانياً لكون حدود القياس أي الأصغر والأكبر
 والأوسط فيه مقارنة غير مستثناة وسمى الثاني استثنائياً لاستثناؤه على حرف

اختار بهما التعريف الخاص ولذا قال الشيخ في الشفا ان ذكر المقدمات في تعريف القياس وور
 ولو كانت عبارة عما جعل خبر حجة لم يلزم الدور قوله القياس الخ لما كان المقصود الأعظم
 هو التقسيم وتعريف القسمين تبعاً قدم الاقتران لانه بسط بالقياس في الاستثنائي وأقل اجزاء
 منه ما يتبادر بعض أفرادها عنه المحال والسهل مقدم على المركب فلا يرد ان الاقتران تقديم الاستثنائي
 لكون مفهومه وجوداً بقوله ما لا يكون علة النتيجة الخ لا يكون كل منهما مذكور فيه
 ولذا عطف بالواو والواصله بخلاف الاستثنائي فان اللازم فيه ذكر احدهما ولذا عطف بهما
 بالواو الفاصلة والمراد من الذكر ما هو الاعم من الساتر والقلبي لشميل القياس المفوظ والمعقول
 خوله بالفعل قيد التعريفين به لان النتيجة مذكورة بالقوة في الاقتران لتركيبها من المادة والصورة و
 مادتها مذكورة فيه ومادة الشيء ما به الشيء بالقوة والصورة ما به الشيء بالفعل فلو اطلق ذكر النتيجة لانتقص
 تعريف الاستثنائي معنا وتعريف الاقتران جمعا لدخول الاقترانات كلها في تعريف الاستثنائي
 كما في شرح الرسالة قوله حد ود القياس الخ في اطرافه والاضافة لادنى ما يستلزم لانها اطراف
 القضاء الواقفة في القياس قوله غير مستثناة اشارة الى ان الاقتران ليس محمولاً على ما هو
 المتبادر منه اعني اقترانها مع الترتيب الطبيعي بان يكون الاوسط واقعا في البين والآخر فخرج ما هو
 الشكل الاول بل هو عبارة عن عدم الاستثناء والعطف بالواو كيفما وقعت قوله على حرف
 الاستثناء معني لكن هذا بناء على ان كلمة الالف الاستثناء المنقطع تنصل بمعنى لكن ولما
 كان منظرهم قصد الى المعنى عدوا من ادوات الاستثناء وفيه القاموس تنبي كسعي لبعضه

كذلك الظاهر ليس بموجود فالفساد ليست بباطلة

١٣٨

الاستثناء واستعمال القياس الاستثنائي على غير النتيجة لا ينافي وجوب مغايرة
 النتيجة لكل واحد من مقدماته لأن غير النتيجة إنما تقع جزءا واحدا للمقدمتين
 لأنفسهما والحجز مغاير لكل لأن للمعايير نفسين أحدهما ما يمكن الفكاه والثاني مما لا
 يكون المفهوم منه هو المفهوم من الآخر وعلى الثاني يكون الحجز مغاير لكل ومعنى
 كون النتيجة المذكورة في القياس أن النتيجة ناجزاتها المادية وهيبتها
 بعض وثمة نتيجة جملتين فهو يدل على كبرية الشيء مرتين وبهذا يظهر كون كون صرف الاستثناء
 لأن يستثنى بذكره في الشرطية وثمنا بعد لكن من أخذ الاستثناء بمعنى الآخر من كون
 المستثنى ثلثي فذكره مرة في الجملة ومرة في التفصيل فحق القوم زيد وعمر و بكر إذا قلت لا زيد
 فقد ذكرت زيدا مرة أخرى وذكرنا ظاهر الكذب في الساج قوله واستعمال القياس من الجواب عن
 أو دلي هذا المقام من أن أحد الطرفين لازم باطلان تعريف القياس أو بطلان قيمته لأن الاستثناء
 أن لم يكن قياسا بطلت قيمته إلى الآخر في اللازم ثم قيم الشيء إلى نفسه في غيره وإن كان قياسا
 بطل تعريفه لأنه اعتبر فيه كون القول اللازم منه مغاير لكل واحد من المقدمتين وإذا كانت النتيجة المذكورة
 في الاستثنائي لم تكن مغايرة لمقدمته كما في شرح الرسالة والجواب اختيار الشيء في
 منع الملازمة المذكورة فيه لا سلم أن النتيجة إذا كانت مذكورة فيه لم تكن مغايرة لمقدمته
 إنما تكون كذلك لو كانت عين مقدمته وليس كذلك فإن مقدمته الاستثناء في الشرطية
 الدالة على الملازمة بين النسبتين والمتضاد بينهما والنتيجة حسنة ومن تلك الشرطية معنى المقدم
 أو الثاني لأنفسهما قوله لأن للمعايير الخ وضع لما يرد على الجواب من أن كونها جزءا ينافي
 مغايرتها لأن المعيار للشيء ما يمكن انفكاكه عن الشيء والحجز من حيث أنه جزء لا ينفك عن الكل لأن
 هذا مصطلح المتكلمين ومبني التعريف على اللغة والمحبة بحسب اللغة ينافي الكل لأن المعيارين
 ما لا يكون المفهوم من أحدهما المفهوم من الآخر قوله ومعنى كون النتيجة الخ جواب سؤال
 نشأ من الجواب السابق من أن النتيجة قضية لاحتمالها الصدق والكذب المذكور في القياس
 أعني جزء الشرطية ليس بقضية إذا حكم في أطراف الشرطية بالفعل بل الحكم إنما هو بين الطرفين فلا
 يكون النتيجة مذكورة في الاستثنائي وكذا القضية لأنها أيضا قضية فاجاب بأن المراد بذكر النتيجة أو قضيتها

التي اقيمت مذكورة فيه وان طرء عليهما ما اخرجها عن كونها قضيتة
قال والمكرويين الخ اقول المكرويين مقدم القياس ^{للقسط} هذا الوسط
فيه هو كون طرء النتيجة وطرء تعقينها المذكورين فيه بالترتيب لذلك في النتيجة ولا شك ان طرء فيها
مذكوران فيه بذلك الترتيب وان طرء عليهما ما اخرجهما عن احتمال الصدق والكذب عن ادوات الاتصال في
الاتصال ليس المراد ان النتيجة ونقيضها مع الحكم المذكوران فيهما حتى يرد ما ذكره وهذا الجواب يتخلل ما قبله
عن النتيجة المذكورة في القياس فوجب كون العلم بالقياس متوقفا على النتيجة مرتبة واحدة ان كانت
مبينين على المقدستين مرتبتين ان كانت جزءا من احديهما فيلزم الدور وان كان نقيضها مذكورا فيه فوجب توقف
مصدقين باحد النقيضين على التصديق بالقياس الاخر لان العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالقياس
الذي يتوقف علمه على العلم بنقيض النتيجة كونه جزءا منه وهو باطل اذ مع التصديق بنقيض الشيء ينقض
التصديق بذلك الشيء فضلا عن ان يكون متوقفا عليه قوله المكرو الخ لما فرغ عن تقسيم القياس
الى قسمين شرع في مباحث الاقتران وهو ما حصل ان تركيب من حلتين او شرط ان لم يتركب منهما بل
من شرطيتين او من حلية وشرطية ولما كان الحكم البسيط من الشرطية ابتداء به فلهذا المباحث مختصة
بالحكم ولذا قال موضوع المطلوب ومحموله بدل المحكوم عليه وبه فكان على المصنف ان يقيس القياس
بالاقتران الحكمي كما فعله العلامة في التهذيب اذ لا اوسط في الاستدلال في التركيب من مقدمتين احديهما
الشرطية والدالة على الملازمة او على العائدة بين الشئتين باثباتها حلية يستثنى فيها عن احد خبري الشرطية
او نقيضه كما سياتي وانما حذف قول المصنف فصاعدا اشارة الى ان الصلوب تركه لما عرفت ان
القياس المنتهى لمطلوب احد يكون مؤلفا من مقدمتين فقط بحكم الاستقراء نعم قد يحتج مقدمته او اياه
الى قياس آخر والمصنف لما قصد شمول البيان للقياس السببيط والتركيب فاذا قوله فصاعدا فكل جهة
هو مؤلفها واتجه بالاعراض مع ان القوم ابتدوا بالاصغر كما وقع في الشمسية والمطلع والظلال
وهو الظاهر لان الاوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين لان المقصود الاصل ههنا هو بيان الاشكال
الاربعة وذكر الحكم ودرعيتين سمائنا واسماء المقدستين كما توطية لبيانها ولما كان معرفة الاشكال
وتمايزها متوقفا على كيفية وقوع الاوسط ابتداء قوله لتوسطه اسي كونه واسطة يتوسل
لنفيته احد طرفي المطلوب الاخر بالايجاب والسلب كليهما وجزئيا فيتمثل الاشكال كما علم بالضرورة

الكبرى في هئية التأليف من الصغر والكبرى في سبيلها ولا شك ان الربان

١٢١

الكان موضوعاً فيه ما فهو الشكل الثالث نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
 الحيوان ناطق والكان موضوعاً في الصغر وعموماً في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل
 انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فان قلت فعل ما ذكرتم لا يتكرر
 الاوسط الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعاً يراد به
 الذات واذا وقع محمولاً يراد به المفهوم قلت عند وقوع المحل الاوسط
 محمولاً والكان المراد به المفهوم كمن ليس المقصود ان الموضوع هو هذا المفهوم بل المقصود
 تشبيهها بالبيئة الحاصلة من حاطة الحد الواحد والحدود المقدر فهو من باب تشبيه العقل المحسوس
 بالشكل حقيقة هو البيئة الحاصلة للجسم بسبب حاطة نهاية واحدة بامتداد الطول والعرض
 ولعمري كما في الكريات اونها متين كما في نصف الدائرة اذ نهاياتها في المثلث ونحوه
 قوله فان قلت انتم الفار الثاني ايمان بان السؤل نأش ما سبق كما انه وار عليه فالمراد
 قول المصريح والمكدرين مقدمته القياس المنشأ بيان ما هيئات الاشكال فقوله على ذكرتم تصحيح
 بما يدل عليه الفارضنا قوله لان الاوسط انتم فلا يتصور التكرار الذي هو عبارة عن الاتحاد
 لفظاً ومعنى في الاول والرابع لاختلاف الاوسط فيهما بالموضوعية في جهة المقدمتين الجمولية في
 الآخر فتقوله لكن ليس انتم المقصود ان الموضوع هي هذا المفهوم كما زعم السائل في بني عليه نعم
 التكرار فانه ظاهر للطلان والالزام صغيره التجربة كليا مع انها متباينان بحسب الحقيقة كذا افيد اى يلزم
 الحكم بتمام الذات مع مطلق بحسب الحقيقة والمفهوم وهو باطل قطعاً بخلاف الحكم بتمام النظم مع التباين
 بحسب الوجود فانه معقول ومقبول بل المقصود ان ذات الموضوع يصعد على مفهوم اذ يحصل
 الغرض من تأليف القياس على هيئة اشكال الاول اعني اندراج الاصغر تحت الاوسط حتى يتبع حكم
 الاوسط ايحاً باواسطه الى الاصغر ولا يتوقف ذلك على العينية المذكورة بل هي نافية لا يصير دلول
 القياس حيث انتم انتم الاصغر عن مفهوم الاوسط وكل ذات يصعد على الاوسط مثبت له الاكبر لا يلزم
 منه ثبوت الاكبر للاصغر لان الحكم في الكبرى على ذات الاوسط دون مفهومه الذي حكم بعينية مع ذات الاصغر
 وما قيل ان الجواب غير مطابق للسؤل فبيان ان اراد ان المجيب اراد بالحمول لذات دون المفهوم
 ففساده ظاهر وان اراد بالمفهوم من حيث صدق على الذات والمائل يدعي ان المراد بالمفهوم

لقد قد ان كان
 اقل من ان يكون
 اصل من ان الغلبة
 ولا انما شكل في اللغة
 في صورة الشيء المحسوس
 او التوهم صحيح
 او القياس على ذلك
 حاطة الى العقل
 بآلية عليه
 في الجواب
 فان الذات
 والمفهوم
 فانما هما
 محققا غير متصل
 اعبر
 ظن

الموضوع يصدر عليه هذا المفهوم فيثبت تكرار الاوسط في جميع الاشكال لانه يكون
بمنزلة ان يقال ذات الاصغر يصدر عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدر عليه مفهوم
الاوسط يثبت له الاكبر فذات الاصغر يثبت له الاكبر فيثبت تكرار الشكل الاوسط كما ذكره
الشيخ في الشفاء واقرب الاشكال هو الشكل الاول لانه على النظم الطبيعي هو انتقال
من الاصغر الى الاوسط ومن الاوسط الى الاكبر وهو من النتائج ينتج للسطح الاول
من حيث ذاته مع قطع النظر عن اعتبار صدقه على الذات مسلم ولا يضر ان لا يجب على جميع
ادعاء السائل حقا كان او باطلا بل يجب عليه بطلان همه الباطل بيان ما هو الحق وقد تحقق في تحقيق
المحصولات انه لا يرد بكل من طرقت القضية الذات ولا بكل منها المفهوم ولا باول المفهوم بالذات
الذات بل يرد بالموضوع الذات وبالحوول المفهوم لكن لا من حيث ذاته لما عرفت بل من حيث
ثبوتها لذات وصدقه عليها قوله لانه يكون بمسئلة الخ حاصله ما فادنه في حاشية
مختصر الاصول من ان المراد بالاشكال ان المفهوم الذي جعل محمولا في الصغر هو بعينه جعل
وصفا عنوانيا للموضوع في الكبر لان المقصود هو ان يدرج الاصغر في حكم الاوسط يحصل
به ان ينفك كلامه ولا يخفى عليك ان هذا البيان مختص بالشكل الاول فكيف يصح قوله في تكرار الاوسط
في جميع الاشكال فلعلمه ترك بيان الرابع على المقايضة فيقال في ان اصدق عليه مفهوم الاوسط
يصدق عليه مفهوم الاصغر وكل ما صدق عليه الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط والحاصل ان المراد
بالاوسط مفهوم سوله جعل لانه للملاحظة افراد الموضوع لم يجعل محمولا بالصدق على تلك الافراد
فيثبت في جميع الاشكال قوله يثبت له الاكبر اسي مثلا لا فالحكم في كبري الشكل الاول قد يكون بالسلب
على الحال الباقى قوله واقرب الاشكال الخ بيان لمراتب الاشكال في القرب والطبع والبعده
منه يعلم وجود التسمية فيها قوله على النظم الطبيعي اسي على الترتيب الذي يقتضيه الطبيعة المستقيمة وقوله
فلا نتائج تبعد به المتبدا اعني هو عطف على قوله اقرب الاشكال الخ وبيان الحكم آخر لاول مختص بمن حيث البنية
والنظرية اسي فادته للنتيجة بدعي او فان العلم باندرج الاصغر تحت الاوسط واندرج الاوسط تحت الاكبر
يستلزم العلم باندرج الاصغر تحت الاكبر وقوله و ينتج لمطالب الرابع حكم ثالث له وبيان بفضله علم البنية
من حيث النتائج وذلك ان حاصل الشكل الاول على حسب الشبهة المحيثة الكيفية هو الحكم باندرج الاصغر

فيقولون في ما فهو الشكل الثاني ان كان موضوعا فيه ما فهو الشكل الثالث ان
 كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع والثاني

ثم الثاني لموافقة الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدتين لاشتغالها على الموضوع
 الذي لا جله يطلب المحمول ثم الثالث لموافقة الاول في الكبرى واعمالا لا شكلا هو الشكل
 الرابع لمخالفة الاول في المقدتين وهذه الامتثال الثلاثة عند الانتاج تزداد الى الشكل
 الاول مثلا الشكل الثاني في المثال المذكور يرد الى الاول بعكس الكبرى
 بكبرا وبعضه في الاوسط المحكوم عليه كليا بالاكبر ايجابا او سلبا فيكون الاصغر بكلمة او بعضه ايضا
 محكوما عليه بالاكبر ايجابا او سلبا فينتج لمحمولات الرابع وهو من خواصه اذا عاده لا ينتج ايجابا
 كليا كذا في حاشي الرسالة قوله الذي لا جله الخ اشارة الى بيان شرف الموضوع بانه مقصود
 لذاته سمها في المحمول قوله في الكبرى التي هي خسر المقدتين لاشتغالها على المحمول الذي قصد
 اثباته للموضوع قوله لمخالفة الاول الخ وانه اسقطه الغارابي والشيخ عن الاعتبار لبعده عن الطبع
 جدا وموضوع الاستنتاج منه بل اسقطه البعض عن القسمة ايضا وثم القسمة كذلك في شرح المطالع قوله
 وهذه الاشكال الخ يريد ان المطلوب نظر لا يتلقى بالقبول بالرمزية الى البديهي والبدعي
 من الطرق التصديقية هو القياس الذي ورد على هيئة الشكل الاول لانه الوارد على انظم الطبيعي فهو المنتج
 منه بانه الحقيقة والى هذا اشار قدس سره في حاشي مختصر الاصول حيث قال ان نتاج غيره بل العلم بانها
 يتوقف على رجوع اليه لان حقيقة الدليل وسط متنازع للمطلوب حاصل للمحكوم عليه وبما انه ان نسبة
 بينهما اذا كانت مجردة فان لم يكن بينهما نسبتي اليها فلا دليل وان كان فان لم يكن حاصله للمحكوم عليه
 لم يتنازع انساب المطلوب اليه فلا دليل ايضا وان كان حاصله فلا بد من شذوذ اليه المطلوب فلا
 دليل فظهر ان حقيقة ما ذكره فلما اتناج الاثبات وجدت هي فيه فلان جهة الدلالة ان موضوع الصغرى
 لبعض موضوع الكبرى فينتج في حكمه فلا يوجد الا في الشكل الاول فحققة الدليل وجهة الدلالة
 منحصرة في ما في قوله مخرج الى الشكل الاول الخ اتفق على طريق رد اليه بالعكس مع
 ان يخرج في استنتاجها ثمة الافتراض والمخالف والعكس على ما ذكر في المطولات لانه الاقوى من بينهما
 والبرهان لا نتاج كما عرفت اتفاقا ولانه اسهل الطرق بالنظر المتعلم وهو ان لم يحجب في الضرر وكما لا شك
 باجمعه كما لا يخفى على المنتهي لكنه كيف فيا قصد فائدة المهتدي من ان استنتاجا ليس بهد في كماله
 الاول بل هو منظر في تبيح الى البيان قوله في المثال المذكور الخ لان الكبرية فيه

١٢٣

يتناول الاول بعكس الكبرى والثالث الذي يعكس الصغرى والرابع يتردد اليه بعكس

١٢٢

فيفيد النتيجة المطلوبة والشكل الثالث في المثال المذكور يرد اليه بعكس الصغرى فينتج
 سالبته كلية وهي تنعكس كنفها يقال من صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى نت
 هي مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فنتى صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب وانما زاد قوله
 في المثال المذكور اشارة الى ان الرديكس الكبير الى الاول لا يجب في جميع ضربات الشكل الثاني
 لان الضرب الرابع منه مثلا مركب من سالبته جزئية صغرى وموجبة كلية كبس فلا يمكن دمه الى الاول
 بعكس الكبرى لان الموجبة الكلية انما تنعكس جزئية وهي لا تصالح كبرى الشكل الاول مع ان الصغرى
 فيه سالبته فبما انه بالخلف كذا فاده في حواشي مختصر الاصول وهذا هو الوجه في زيادة ذلك الظرف في
 الشكل الثالث والرابع وان شئت لا اطلاع على حقيقة الحال فابعد الى المطولات وان قال العلامة من ان
 مجموع الاشكال ثم تدعى الحقيقة الى الاول بل الى الاول بل الى الصغرى من الاول فبما ان اراد
 انهما باقى الاشكال الى الشكل الاول لما تقرر ان النظر لا بد ان ينتهي الى البديهي ونعالم الدور
 التسلسل كما بين في المطولات فهو مسلم لكنه لا معنى لقوله بل الى الاول لان الشكل الاول بجميع ضروبه
 بين لا نتائج وليس بباطة النتائج مختصا بضرب الاول فضلا عن ان يكون بعض افراده غير بين كما يدل
 عليه قول بل الى ضروري من الاول صرح بذلك قدس سره في حواشي الرسائل في آخر بيان الحاجة الى
 المنطق وسيشير اليه في هذا الكتاب ايضا وكذا لا معنى لما قاله لئلا وكذا القياس الاستثنائي يرد الى الاقتران
 لان الاستثنائي تقسيمية يعني التصل والمنفصل يدعي لا نتائج ايضا وان اراد رد ما وارجاها الى الاول
 بان تعبير عن هئيتها بخصوصية الى هئية الاول فبما انه لا يجب في جميع الضرب للاشكال الباقية
 لما عرفت ان الضرب الرابع من الثاني مثلا لا يمكن دمه الى الاول فضلا عن ان يتردد الى الضرب الاول منه
 اعني المؤلف من موجبتين كليتين وكذا الضرب الثالث من الثاني اعني المؤلف من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى فانه وان لم يكن دمه الى الشكل الاول لكنه لا يتردد الى الضرب الاول منه لفوات الكلية من
 والا سيما من الكبرى مع انه لا معنى له ايضا بقوله بل الى الصغرى والخروج بالجملة كلمة لا يخفى عن خدشته والجواب ان المراد
 بازنه الى الاول ان العقل لا يحكم بانها جملة لا بما لاحظت ترجوعها اليه سواء صرح به ولا لما عرفت ان حقيقة الدليل
 وجهة الدلالة منحصران في الشكل الاول فلهذا حكم انما يجب مختصرا ان تحقق فيه الرجوع الى الشكل الاول من
 ضربات الاشكال الكلية ينتج وما فلا يدل على ذلك البعض قول العلامة تتردد في الحقيقة لا يقال ان العقل يحكم بانها جملة لا بما لاحظت

الذي يتبع بعكس المقدس والبدعي الاشارة الى قول والذلة عقل سلام طبع

النتيجة المطلوبة والشكل الرابع في المثال المذكور يري اليه يتبدل الصغر والكبر

ثم عكس النتيجة وهو بعينه النتيجة المطلوبة ولكون الثاني اقرب الاشكال الى

هئية الاول كيف ولولا انظرنا لنسب من التغيير عنها وهو لا يتغير على الروايات في بعض الضروب كما عرفت

فلما يصح قولهم ان العقل لا يمكن ان يتاجرا الا بالاحاطة بهئية الاول ان نقول ان العقل لا يلاحظ بهئية الاول

فمن بهئية سائر الاشكال للاحاطة اجمالية ولا يميز بهئية تامة مفصلا وذلك يقع في مواردنا وليس من شرط للاحاطة

العقل ان يمكن من تغييره ويانية وتخصيص البعثة عنه كما هو حال اكثر العلوم في دلائل وجوده لتقبل هذا الظاهر في

الحول العارفين ان بعد حيث كل سائرهم عن بيان ما يوهو معين البصيرة وكذا في شرح مختصر الاصول وحاشية

العلامة عليه حاشية قدس سره على ان نقول ان ايجاب الصغرى انه يهوشه في الشكل الاول اعم من ان

يكون حقيقة ومكما هو السلب المستلزم لايجاب لا يقدح في ان السالبة البسيطة والموجبة السالبة المحمول

التي سلب محمولها عن موضوعها ثم ثبت ذلك السلب متلازمان اذ لا فرق بين انتفاء الشيء عن الشيء و

اشبات ذلك فاستدركه كاشي الاجماع والا اعتبارا فمضى قولنا زيد ليس كاتب على تقدير كونه رسالة زيد مثبت

وعلى تقدير كونه موجبة المحمول يثبت كما ثبت وكذا اتفق ان الموجبة لمحصلتها والسالبة السالبة الموضوع

التي سلب محمولها عن سلب عن عنوان الموضوع متلازمان اذ عرفت هذا فاعلم انه يمكن والضرب الرابع

في بعض الضروب كما عرفت
فلا يصح قولهم ان العقل لا يمكن ان يتاجرا الا بالاحاطة بهئية الاول
فمن بهئية سائر الاشكال للاحاطة اجمالية ولا يميز بهئية تامة مفصلا
العقل ان يمكن من تغييره ويانية وتخصيص البعثة عنه كما هو حال اكثر العلوم
الحول العارفين ان بعد حيث كل سائرهم عن بيان ما يوهو معين البصيرة
العلامة عليه حاشية قدس سره على ان نقول ان ايجاب الصغرى انه يهوشه في الشكل الاول اعم من ان يكون حقيقة
التي سلب محمولها عن موضوعها ثم ثبت ذلك السلب متلازمان اذ لا فرق بين انتفاء الشيء عن الشيء و
اشبات ذلك فاستدركه كاشي الاجماع والا اعتبارا فمضى قولنا زيد ليس كاتب على تقدير كونه رسالة زيد مثبت
وعلى تقدير كونه موجبة المحمول يثبت كما ثبت وكذا اتفق ان الموجبة لمحصلتها والسالبة السالبة الموضوع
التي سلب محمولها عن سلب عن عنوان الموضوع متلازمان اذ عرفت هذا فاعلم انه يمكن والضرب الرابع
من اشكال الثاني الى الشكل الاول نحو بعض الانسان ليس مصابا لكل فرس صايل لان الموجبة الكلية تأول
بالسالبة الكلية السالبة الموضوع وتلك السالبة تنكسر كلية صالحة كبرى في شكل الاول والسالبة الجزئية تأول
بالموجبة السالبة المحمول فيرجع الى الشكل الاول من موجبة جزئية سالبة المحمول وسالبة كلية سالبة الموضوع
فينتج سالبة جزئية كذا بعض الانسان هو ليس مصابا ولا شيء من الصايل غير فرس ينتج بعض الانسان
ليس بفرس كذا استقدته من شرح المطالع في بيان الفرق بين الموجبة للعدد والالمحلول بين الموجبة
السالبة المحمول ومن حاشية مختصر الاصول في بيان شرائط انتاج الاشكال لادبته لكن ينبغي على العارفين
ان في الالوجه لا يخرج من مطروفا في هذا الشكل الثاني فانه لا وجه لتاويل الكبرى الجزئية من الشكل الثالث مثلا بان
حتى يصالح كبرى الاول منه فاعلم متنازع والضروب كلها من جميع الاشكال الى الاول فانه وان كان
في كل ضرب من اشكال كان تاويل الموجبة بالسالبة وبالعكس حتى يحصل تكرار الاوسط على بهئية اشكال
الاول يمكنه لا يمكن جعل المقدمة الجزئية كلية فلا يرد على الخلف من موجبتين كلنتين فالحق في الجواب هو كونه

من الاشكال المذكور

مستقيماً لا يحتاج إلى الرجوع الثاني إلى الأول وإنما ينبغي التأمّن عند اختلاف
١٢٤

الأول لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم إلى الرجوع الثاني إلى الأول
ويأخذ النتيجة منه من غير رجوع إليه قال وإنما ينبغي الثاني الخ أقول لا يلزم
الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدّماتهما لايجاب والسلب وكيفية الكبر
وذلك لانه لو لم يتحقق أحد الشرطين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم

أولاً من أن المراد بالاشكال في الأول هو كون بنية الأول ملحوظاً اجتماعاً في ضمن بنية الهيات
من غير تخصيص بيان كما عرفت فانه جار في الاشكال كلها مع الضروب كلها حيث يمكن للعقل ملاحظة كل
دليل في بنية الأول ملاحظة اجتماعية بل في بنية الضرب الأول منه الذي هو اجتمع ضروبها كما اشار إليه
بقوله بل في الأول الأول واما قوله بل في الضروري من أول الأول فهو محمول على عموم المحاذير حيث اراد
بجواب انتهاء الكتاب المطالب بكل من هذه الاشكال في برهان مؤلف من مقدمات اولية منجزة الكمال
من الجبراً او ما يحسن مجرى الاولية في افادة اليقين بحيث يكون ذلك البرهان ملحوظاً ببنية ما هو
اجتمع الضروب ما هو العمدة في النتائج والنتيجة في الايجال إلى المطلوب اعني للضرب الأول
الشكل الأول حتى يطلع مصباح الحق ويخجل المطلوب على منصة الصدق هذا عندى في حل اجملة العقائد
واماردا الاستشاق إلى الاقتران وبالعكس فهو اشارة إلى امكان الرجوع احد هما إلى الآخر كما يدل عليه

كلام شارح المختصر وكلام السيد في حاشية ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه قوله لا يحتاج
لان حاصل الشكل الثاني ان الاوسط ثابت لاهل الطرفين مسلوب من الطرف الآخر فيلزم المساواة بين
الطرفين فيكون الاكبر مسلوباً عن الاصغر كلياً او جزئياً كما في شرح المطالع وحاشي الرسالة قوله
لا يحتاج الشكل الثاني الخ فيهم منه ان الشرطين كليهما مذكوران في المتن وفيهم من شرح العلامة
وشرح الطيبي ان المذكور فيه هو اختلاف المقدّمتين في الكيف فقط لا الكمية الكبر كما صرح به الكتاب في
افيد في وجه الاكتفاء على احد الشرطين انه لما كان الثاني في خطا عن الاول وترفعاً عن الاخير من غير
بعض شرطه واغرض عن البعض عملاً بكمالية وامت خبير بان اللات في التعليم ذكر الشرطين
بظاهران المصريح فذكرهما وقدم وجود الثاني في بعض النسخ من قصود النسخين وانما استدل المصنف
بسبب بيان شرط الثاني مع ان اللات سبب تأخير عن الاول لانه لما اراد بيانه وكان يحصل
بسهولة بنية اوله لا ثم اشتغل ببيان اهو المقصود والاعظم اعني شرط الاول

وهو صدق القياس تارة مع الإيجاب تارة مع السلب هو يدل على أن كل واحد من الإيجاب والسلب ليس بلازم الذات القياس لأن ما بالذات لا يختلف أما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الأول فلا ند لو اتفقت المقدمتان فلا أن يكونا موجبتين أو سالبتين فكل واحد منهما لا يتحقق الاختلاف أما إذا كانا موجبتين فلا ند يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ضرورة وبما أن الكلام في مراتب الاشكال الى ان قال والذي لم يطع مستقيم وعقل سليم لا يخرج الى رد الثاني الى الاول ما سببان يبين بعده هو شرط انتاجه ان لا يتجدد من الاقتران اقرب قوله وهو صدق الحكم في الاختلاف هو صدق القياس تارة مع صدق الإيجاب تارة مع صدق السلب والأكبر تارة مع صدق السلب بينهما وهذا هو ما وقع في شرح العلامة والكاظمي من مقتضى الاختلاف في النتيجة لانه لا يشعر بظاهره ان الشكل الثاني عند فقد الشرط يتجه على وجه الاختلاف ونتج انه يتجه الى الإيجاب في بعض المواد والسلب في بعضها وليس كذلك لان الصادق يختلف ليس بنتيجة لعدم كونه لازما للذات القياس في صورته قوله لان ما بالذات الحكم قولنا بالذات قد تغير في مقابلة قولنا بالعرض كالتحرك لذات يقع صدقه للسفينة بالنسبة الى ركابها فانه متحرك لبعض وقدر ليعلق ويؤثر به كون الذات مبهمة الشيء كما فيها نحن فيه فالعنى ان الامر الذي يكون لذات مبهمة لا يختلف بان يوجه مرة وينعدم مرة اخرى فمتى خالف مع وحدة صدق القياس علم ان القياس لا يستلزم شيئا منها فهو عقيم لا ينتج لان المعنى بالانتزاع هو استلزام القياس احدهما بخصوصه لا يقال لم يجوز ان يكون النتيجة احدهما على التعمين وهو لازم غير مختلف لاننا نقول احدهما متحقق وصادق سواء كان هناك قياس او لا فالغرض من القياس ان يحصل الى الإيجاب التعمين والسلب التعمين بالاثبات احدهما فلا يحتاج الى القياس كما في حاشي المطالع قوله على تقدير انتفاء الشرط مع تحقق الشرط الثاني ولذا اوردوا الكبرى في الاشارة كناية قوله فلا ند يصدق قد اكتفى قدس سره بهل تقدير باجده الاحتمالين لان المدعى على تقدير انتفاء الشرط الاول تحقق الاختلاف عند ايجابا بالمقدشرين سواء كانا كليتين او اصغر جزئية والكبرى كناية وكذا عند سلب المقدسين سواء كانا كليتين او اصغر جزئية والأكبر كناية واسيدكم اكتفى بذكر مثال الكليتين على التقديرين لان الموجبتين الكليتين اخص من الموجبتين الجزئيتين وكذا من الموجبة الكلية والجزئية فمتى لم ينتج

والحق الايجاب اكل انسان ناطق ولو بدلنا الكبير بقولنا كل فرس حيوان
كان الحق السلب اى لا شئ من الانسان بفرس واما اذا كانا سالتين فالانسان
لا شئ من الانسان يحجب ولا شئ من الفرس يحجب والحق السلب اى لا شئ من
الانسان بفرس ولو بدلنا الكبير بقولنا لا شئ من الناطق يحجب كان الحق
الايجاب اى كل انسان ناطق واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني
اعنى كلية الكبير فلانه لو لم يكن الكبير كائنه بل جزئيه فاما يكون موجبه
او سالبه فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلا بد بصدق
لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس الحق الايجاب بعض الانسان حيوان
ولو بدلنا الكبير وقلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب بعض الانسان ليس
بصاهل واما على تقدير السلب فلا بد بصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم
ليس بحيوان والحق الايجاب بعض الانسان جسم ولو بدلنا الكبير وقلنا بعض الحيوان
الاخص لم ينتج الاعم بخلاف العكس كذا السالبتان الكليتان اخص من السالبتين كجبه ننتين وكذا
من السالبتين الكليتين والجزئيه وعدم انتاج الاخص على عدم انتاج الاعم اذ لو انتج الاعم كانت
النتيجه لازمه والاعم لازم للاخص لازم لازم فيكون لازما للاخص ايضا وقد تبين عدم
انتاجه ونها هو الوجه في الكفائيه قدس سره بذكر مثلث الصغرى السالبيه الكلتيه والموجبه
الكلتيه على تقدير انتفاء الشرط الثاني مع انها تحتل ان تكون جزئيه سالبه او موجبه
لان الكلتيه سالبه كانت او موجبه اخص من الجزئيه كذا كذا وثلاثة الاحتمالات المذكوره هي المذكوره
في الكتاب ببيانها الا انه يقام سور الايجاب والسلب الجديين مقام سور الايجاب والسلب
الكليين فافهم قوله ولو بدلنا الكبير الخ اطلاق الكبير على المقدمه الثانيه على
سبيل الجواز وانما خصت الكبير بالتبديل لانها هي مدار القياس لانها ليست حكاه على محمول المطر
الذي انعقد القياس على ثباته للموضوع او سلبه عنه ولان صغره ربما تكون على سلبه المحمول فلا
يتصور هناك التبديل الكبير واما مقدمه اللوجتين اللتين يكون الحق معها الايجاب على اللوجتين اللتين يكون
الصفاق معها السلب الايجابا نسبها لوجبتين من السلب وقدر اعمى مثل كذا صوره كون سالتين سالتين كذا على تقدير

والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للعلوم فتورده ههنا للبيان
١٢٩

ليس بجوان كان الحق هو السلب بعض الانسان ليس بحجر قال والشكل الاول
الخ اقول لما كان الشكل الاول اقرب الاشكال وابتدئها من جهة
الانتاج حتى قيل ان انتاج ضرب الشكل الاول بنية بنفسها لا يحتاج الى غيرها
جعل معيارا للعلوم وميزانها فلذا اورد المصنف ههنا مع ضربه دون غيره
من الاشكال ليحيط دستور اى قانونا لينتج منه المطلوب فان قيل هذا الشكل

المتقدم الشرط الخ مع تحقق الشرط الاول ولذا اورد الاشكالين المتقدمين بالايجاب والسلب
قوله حتى قيل الخ يعني ان كونه ببعض الانتاج ليس مختصا بالضرب الاول منه بل ضروريه لثبته
الاخيرة بطريق لا تنتج ولا يحتاج اليه اقامته برهان من الخلف والافتراس والعكس
فان تصوير الموجبة الكلية والسالبة الكلية على هيئة الضرب الثاني منه يتلزم العلم باندرج
كل الاصف تحت الاوسط وسلب الاكبر عن كل الاوسط وذلك يتلزم بالضرورة العلم
سلب الاكبر عن كل الاصف لقس عليه الضربين الاخيرين والحاصل ان الحكم يجب با
وسيلة على كل ما يثبت الا الاوسط حكم كذلك على الاصف الذي هو من ان الاوسط كونه
شرح المطالع قوله وميزانها الخ تفهيم للمعيار وهو ما خذ من غير الدناير ومختص
واحد بعد وجه قوله اى قانونا اشارة الى ان الدستور بالضم وان كان في اللغة
يعني الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما يريه لان المراد ههنا القانون الذي
يكفي في استنتاج المطالب ويرجع اليه في بيان حقيقتها فهو من باب الاستعارة وتوابعه
فان قيل الخ هذا معارضة تكون شكل الاول بين الانتاج والمعارضة بل كل من النوع لثبته
وان كان حقها ان تورده على المدعى المدل كونه ربما يقام دعوى به المبدأة مقام الدليل
وكونه بين الانتاج عنه هم من المبدئيات التي يحكي فيها ادنى التنبية مع ان الدليل المذكور
في الكتب فيكفي لصحة المعارضة وما قيل المناسب ايراده بعد قول المصنف وشبهه بانتاجه
ارجاب الصنف وكيفية الكبر لان للنشار هو ذلك القول ومورد كونه ببعض الانتاج
ليس يشي اما دلائل الا لازم في تعميم السؤال هو توقفه على المورد ولا يتقدم المنشأ
يورد السائل تشددا ويدين منشأه من عند نفسه واما ثانيا فلان قوله وشبهه بانتاجه

دوری الاستاج فلا ینکون ظاہراً فضلاً عن ان ینکون بدہراً لان کبریا
 نتیجۃ موقوفۃ علی کلیۃ الکبریٰ وکلیۃ الکبریٰ موقوفۃ علی نتیجۃ لان معنی
 کلیۃ الکبریٰ ان الاکبر ثابت لجمیع افراد الاوسط ومنتفع عنہ الا صغر من افراد
 الاوسط فلا بد ان یعلم ان الاکبر ثابت لہ ومنتفع عنہ من غیر نتیجۃ فیحصل الدور
 قلنا یمکن ان یعلم ان الشئ ثابت للشئ او منتفع عنہ بعنوان وان لا یعلم اذا عبر عنہ
 بعنوان الخ وھذا کذا لان ایجاب الاکبر او سلبي عنہ صغر معلوم اذا عبر عنہ
 الخ لم یوجب فی نسخۃ السید رخ کما تعرف عن قریب قولہ دوری الاستاج الخ ہذا اضافۃ
 لفظیۃ یعنی ان الاستدلال بہ علی المطلوب متکرم لہ و الحال فهو عینہ نتیجۃ اصل کذا فی شرح
 المطالع نفی قولہ فلا ینکون ظاہراً للاستاج فضلاً عن الخ ترقی بہ ترقی قولہ لان نتیجۃ الخ دلیل
 لقولہ دوری الاستاج وصغرو ظاہرۃ لا یحتاج الی البیان ضرورۃ توقف الشیء علی شرط
 واما الکبریٰ اعنی قولنا وکلیۃ الکبریٰ موقوفۃ علی نتیجۃ فلان معنی کلیۃ الکبریٰ فی الشکل الاول
 ان الاکبر ثابت لجمیع افراد الاوسط ان کانت موجبۃ والا کبر منتفع عنہ کما یمکن جمیع افراد الاوسط ان کانت
 سلبیۃ و الحال ان الا صغر من جمیع افراد الاوسط بحکم شرط ایجاب لصغر فی ہذا الشکل فلا بد ثبوت
 الحكم علیہ لما خوذ فی الکبریٰ من ان یعلم اولاً ان الاکبر ثابت لہ لہ الا صغر علی التقدير الاول والا
 سلوب عنہ علی التقدير الثاني ضرورۃ توقف ثبوت الحكم علی جمیع افراد الشئ علی ثبوتہ فی کل فرد
 دہولے ثبوت الاکبر لا صغرو سلوب عنہ عین نتیجۃ فلو استفید العلم بالنتیجۃ من العلم بالکبریٰ
 التکیۃ یحصل الدور کذا فی شرح المطالع قولہ قلنا الخ ہذا منع لما ادعاہ للعارض یعنی الاستدلال
 ان العلم بالکبریٰ التکیۃ متوقف علی العلم بثبوت الاکبر لا صغرو سلوب عنہ حتی یلزم الدور و سندہ
 جواز اختلاف الحكم بحسب اختلاف اوصاف الموضوع فیکون معلوماً بحسب وصف و محمولاً بحسب وصف
 آخر فیتقوا العلم بالحکم باعتبار احد الوصفین من العلم بہ باعتبار وصف آخر کذا فی شرح المطالع
 قولہ معلوم الی المستدل بالشکل الاول اذا عبر عنہ لہ عن الا صغر بعنوان الاوسط ضرورۃ
 کونہ فرداً منہ و لیس ایجاب الاکبر لا صغرو سلوب عنہ معلوم لہ اذا عبر عنہ ای عن الا صغر بعنوان
 الا صغرو الا لما احتج الی الاستدلال وترتیب المقدمات والحاصل ان توقف علیہ کلیۃ الکبریٰ اعنی

وتخرج ابتاجاً يجب بالضعف وكلية الكبرى في ضرورة النتيجة الرابعة البصر
 الاول كل جسم مؤلف كل مؤلف محدث بكل جسم محدث والثاني كل جسم

١٥١

بعضون الاوسط وليس معلوم اذا عبر عنه بعنوان الاضعف مثلاً بشئ محدث
 لذات العالم معلوم اذا عبر عنه بالمتغير وغير معلوم اذا عبر عنه بالمعالم فلا دور
 قال وضرورة النتيجة الخامسة اقول لا نتاج الشكل الاول شرطان ايجاب
 البصر وكلية الكبرى لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يلزم الاختلاف اما
 لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء ايجاب البصر فلا نه يصدق لا شئ من
 الانسان بغير روح كل فرس حيوان والحق الايجابى كل انسان حيوان واذا ثبت
 الكبرى وقلنا كل فرس صهيال والحق السلبى لا شئ من الانسان بصهيال واذا
 على تقدير انتفاء كلية الكبرى فلا نه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 فرس في الحق السلبى لا شئ من الانسان بغير روح وقلنا بعض الحيوان ضاحك في
 ثبوت الاكبر للاضعف المعبر عنه بعنوان الاوسط او سلبه عنه بذلك العنوان ليس عين النتيجة وما هو النتيجة
 اعني ثبوت الاكبر للاضعف المعبر عنه بعنوان نفسه وسلبه عنه بهذا العنوان ليس مما يتوقف عليه
 الكلية للحجج فلا دور فالعلم بحدوث السموات الله تعالى بعنوان كونه عالماً متطبعاً بصفات
 العلم بحدوثه بعنوان كونه متغير اقول قال وضرورة النتيجة اربعة اقول لا نتاج الشكل الاول الزم
 من حيث قدس سره مناظرة هذه الحاشية قول المصالح وضرورة الخ دون قوله وشبهه
 ايجاباً بالضعف وكلية الكبرى مع ان الظاهر ان بيان شئ في الشكل الاول لم يوجد في نسخة السيد
 قدس سره وهذه الفهم من قوله سابقاً فلهذا اورد المصالح ههنا مع ضرورة حيث لم يقل مع شئ
 وضرورة بل كذا الفهم من تفريجه لاحتمال عنده نفسه على بيان شرطية حيث قال واذا انتفى هذا الخ فان
 للمصالح كتنفى بذكر ضرورة لانه يدل على الشرطين ضمنهما ان ذكر شرطى الشكل الثاني يدل على
 ضرورة اجمالاً ولم يعكس لان بيان الضرورة هو المقصود بالفائدة للمبتدئ في كل شكل والبيان
 الشرطية تهتد به ولا يعلم من شرح العلامة والكاتب ان قوله وشبهه انتاج الخ مذكور في المتن
 وهو الاظهر ليكون الاول الذي هو العمدة مذكور بالمشية لظهور ضرورة والثاني الذي هو قرينة
 مذكور بالمشية لظهور ضرورة وبخلاف الاخير من قوله فلا نه يصدق لا شئ من الانسان الحي
 قد عرفت سابقاً وجب الانتفاء بالضعف الكلية على كل تقدير من انتفاء الشرط الاول وانتفاء الشرط

مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم والثالث بعض الجسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع بعض الجسم مؤلف

الحق الايجاب في كل انسان ضاحك والاختلاف اشارة انها ليست لازمة
لذات القياس على ما عرفت واذا اقرر هذا فاعلم ان الضرب الممكنة الانقسام
في كل شكل ستة عشر لان القضية منصفة في الكلية والكبرى لان المصلحة في
الكبرى والمصلحة في حكم الكلية ولهذا ينبغي في كل الشكل الاول اقولنا هذا زيد
وزيد انسان يلزم هذا انسان فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة الكليتان والكبرى
موجبة واسالته وهذه الاربعة تعتبر في الصغرى والكبرى صغرى موجبة كلية وصغرى
سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية وكذا في جانب الكبرى
فباعتبار اقتران كل واحد من الصغريات الاربعة بالكبريات الاربعة يحصل اربعة
اقسام وباعتبار اقتران المجموعتين يحصل ستة عشر ضربا ضروري

الثاني مع ان الاحتمال العقلي على كل تقدير اثنتان الصغرى سالبة الكلية والكبرى سالبة جزئية على الاول
والكبرى الجزئية الموجبة والسالبة على الثاني بل الاحتمالات الحاصلة من ضرب الصغريتين اثنتان
امى الكلية والجزئية في الكبرى بين الكليتين في الموجبة والسالبة اربعة على الاول وكذا
من ضرب الصغريتين الموجبتين في الكلية والجزئية في الكبرى بين الجزئيتين امى الموجبة والسالبة

١٥٢

اربعة على الثاني قوله على ما عرفت من ان ما بالذات لا يختلف قوله لان القضية الجزئية
امى القضية المعبرة في العلوم مختصرة في المحصورات الاربعة ليس قوله فالقضية المعبرة ليست
الا المحصورة فخرت الطبيعة لانها غير معتبرة في العلوم لان المقصود منها معرفة احوال الموجودات
المتصلة والطبائع الكلية التي هي موضوعات الطبيعيات لا وجود لها اصالة بخلاف الشخصية
فانها وان لم يعتبر في العلوم بنفسها الغد البحث فيها عن الاشخاص خصوصها لكنها معتبرة فيها
في ضمن المحصورات لان المحكوم عليه حقيقة فيها هو الاشخاص فقولك كل انسان حيوان في قوة زيد
حيوان وعمر حيوان في كبر حيوان الى غير ذلك ايضا شخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية في كبر
الشكل الاول فنتج مثلها بخلاف الطبيعة فان قولنا زيد انسان للانسان نوع صادق مع كذب زيد نوع
كذا في حاشية الرسالة قوله فالقضية المعبرة الخ اعادة للدعوة بعد الدليل بطريق النتيجة
فالظاهر هو انما وقع في شرح الرسالة شرح المطلق والواو التي توجد في بعض النسخ فلهذا

ولا شيء من المعارف بتقديم فبعض الجسم ليس بتقديم
١٥٣

واشتهر ايجاب الصغر اسقط السالبة الكلية الصغر مع اقسامها الاربعة
الحاصلة من اقتنائها بالكميات الاربعة الى الموجبتين والسالبتين والسالبة الجزئية
الصغر مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقتنائها مع الكميات الاربعة الموجبتين
السالبتين واشترط كلية الكبرى اسقطا رتبة اخرى للصغرين الموجبتين اي الكلية والجزئية
مع الكبرى الجزئية اي السالبة والموجبة فاما الاربعة الاخرى اعني الصغرين السالبتين
مع الكبرى الكليةتين فاسقطا من اشتراط ايجاب الصغر خاصة واما الاربعة الاخرى
اعني الصغرين الموجبتين مع الكبرى الجزئيتين فاسقطا من اشتراط كلية الكبرى
خاصة واما اسقاط الصغرين السالبتين مع الكبرى الجزئيتين فيصح اضافة
الى كل واحد من الشرطين لكن اضيف الى الاول لسبقه فبقيت الضروب المنتجة اربعة
الصغرين الموجبتين اي الكلية والجزئية مع الكبرى الكليةتين الموجبة والسالبة
الاول من موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف من مؤلف
محدث فكل جسم محدث والثاني من كليتين الكبرى سالبة كلية فينتج سالبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف من شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم والثالث من موجبتين
وقوله الكليتان والجزئيتان مرفوع على التجربة لمبتدأ محذوف يعني هبة الكليتان الخ والافاظ ظاهر
هو النصب على البدلية من خبر ليست وقوله موجبة وسالبة خبر مبتدأ محذوف اي احدى الكليتين و
الجزئيتين موجبة والاخرى سالبة قوله واشترط ايجاب الصغري الخ باطريق المحذوف الاسقاط
بعد تحصيل الاحتمالات الستة عشر ولم يرد في ذلك طريق آخر يسهل طريق التحصيل بان يقال الصغري الموجبة
الكليّة او جزئية والكبرى الكلية او موجبة او سالبة فيضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة اضرب كما
شرح المطالع قوله فاصا الاربعة الخ فذلك لما قبله ودفع لما يرد به من ان تخصيص اسقاط
الضروب ثمانية بايجاب الصغري كما اتفق عليه شرار هذا الفن ليس كما ينبغي لان اربعة منها اعني الصغرين
السالبتين مع الكبرى الجزئيتين مشتركة الاسقاط بين الشرطين لانتفاء كل منهما فيها فالانصب هو ساد
اسقاطها الى كل منها بان الامر كذلك لكنه سنده الى ايجاب الصغري كونه شرطاً سابقاً في
الموضع بل في الطبع اليك كما لا يخفى مع ان ساد الى كلية الكبرى يلزم اخراج الخرج قوله فبقيت الضروب

والقياس لا يقتضي في أصا من حملية يتكامل ما من متصلة مستبين

١٥٨

والصغرى جزئية يبلغ موجبه جزئية نحو بعض الجسم مؤلف كل مؤلف من اجزاء
الجسم محدث والرابع من موجبه جزئية صغرى ومسالبة كلية كبرى ينتج بمسالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف يقدم فبعض الجسم ليس بقديم
قال والقياس لا يقتضي في الآخر اقوى لما بين اقسام القياس لا يقتضي في الكائن في
الحملية اراد ان يبين اقسام القياس لا يقتضي في الكائن في الشرطية والمراد منه ما لا
يكون تركيب من مجرد الحملات الحفظة سواء كان تركيبه من الشرطيات او
من الحملات والشرطيات واقسام خمسة لانه اما ان يتركب من المتصلتين او
من المفصلتين او من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة

المنفصلة الخمسة ومضابطة انما هما ان يكونتا ناتجة تابعة للصغرى وكيفية الكبرى وجو الترتيب على هذا
الوجه هو النظم المذكور وانما تقدم الاشراف على الاخر والاعتبار بنسبهما تقدم وينتج الاشراف على المنتج
الاخر ويانه ان لا يجاب اشرف من السلب لانه وجود الكلية اشرف من الجزئية لان الكل اصل
ضبطا من الجزئيات والنفع في العلوم فاشرف المحصورات هي الموجبة الكلية لاشتمالها على
الشرفين وخمسها السالبة الجزئية لاشتمالها على الخمسيتين والسالبة الكلية والموجبة الجزئية بينهما لان
فيها شرفا من جهة واحدة من جهة الاخر لان السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرفا لا يجاب
من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة كونه شافلا ومضبوطا وناقصا كذا في شرح الرسالة
قوله اقسام القياس لا يقتضي في الآخر اى لا اشكال الاربعه المتقدمة في الحملية سواء اقسامها اربعة
اقسام الشرطية والاولى مذ في الاقسام قوله اراد ان يبين الخ لان الحملات كما هي نظريات
فطريات كذا الشرطيات قد تكون فطريات كقولنا كلما كانت الشمس طلعت فانها اوجدت وقد تكون
نظرية نحو كلما وجد الممكن وجد الواجب فاست الحاجة الى معرفة الاقيسة الاقترانية الشرطية ليتوصل بها الى
معرفة الشرطيات النظرية كذا في شرح المطالع فما قيل معرفة الاقترانيات الحملات يبنى عن ذكر الشرطيات
ليس بشئ قوله والمراد منه ما لا يكون الخ لا يكون تركيبه من مجرد الشرطيات كما يقتضيه
المقابلة مع الحمل وتسمية القسم الاول بالشرطية ظاهر لان كل حكمه شرطية واما تسمية القسم الثاني بالشرطية
فباعتبار الجزر الاعظم اعني الشرطية لانها اعظم من الحملية واكثر اجزاء منه كذا في شرح المطالع

نكتفي لما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار

١٥٥

القسم الاول ما يكون تركيب من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان
الجسم المشترك ان كان تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول
فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض
مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ان كان تاليا فيها فهو الشكل الثاني
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصل فالنهار
موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان مقدما فيها فهو
الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان
مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار
موجودا فالارض مضيئة فالنتيجة فهذا القسم متصل لكن في الشكل الاول
مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت صغرى القياس وتاليا

قوله القسم الاول الخ ووجه الترتيب ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة
بماز يجعل المركب من المتصلتين قسما اوليا والمركب من المنفصلتين قسما ثانيا لا اتفاق الجزئين فيه في الشرطية
والمركب من الجزئية والمتصلة قسما ثالثا والمركب من الجزئية والمنفصلة قسما رابعا لرعاية الحقيقة
والجواز والمركب من متصل ومنفصلة قسما خامسا لرعاية بساطة الحكيمة من الثالث والرابع بالنسبة
الى الشرطية من الخ لا يفسد كذا فيد وعلم ان القسم الاول يحتل وجودا لان المشترك بين مقديته
اما ان يكون جسرا تاما من كلا واحدة منهما اما مقدما بجماله او تاليا بجماله واما ان يكون جسرا
غريبا منهما بان يكون جزءا من المقدم او التالى واما ان يكون جسرا تاما من كليهما غير تام
من الاخرين والقريب الى الطبع من هذه الوجود هو الوجه الاول ولذا اقتصر السيد قدس سره عليه
ان شئت ان تحيط بتفصيل اقسام الوجوهين الاخيرين مع شبه الطها وتايجها فارجع الى شرح المطالع
فانه يتكفل لبيان جميع اقسام القسم واصنافه بل لبيان وجوه اقسام الشرطيات كلها مع الشرطية
الشرعية على وجه التفصيل قوله وينعقد فيه الاشكال الخ مع شرط استاجابها المذكورة في الحكيمة

واما من خصص بئذين كقولنا كل خذ اما زوج او فرد وكل زوج

١٥٤

على الشكل الاول من اللزوميتين ايضا به يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا
كان عدد او كلما كان الانسان عدد كان زوجا مع كذب النتيجة وهو قولنا كلما كان
الانسان فردا كان زوجا فاجاب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق في محض نفس
الاخر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب بيان
كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا مطلقا من العالم
الاثنين بفرد ونيعكس الى لا مطلقا من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا
لان سلب المسمى عن جميع افراد الاخر يستلزم سلبه عن بعض افراد الاخر لان
وثا فيها احد الامر من المكون الاتفاقية خاصة وان يكون الاوسط في الاتفاقية ثانيا الاخر بصدق والامر
وولاء الشرط وثا فصليها مع ما عليها شكل المذكور في شرح المطالع في هذه اوراق تركتها مضافة
المطالع بقوله على الشكل الاول الخ كما اورد على الاول المؤلف من المجتهدين يكون دور
الاستدلال كما عرفت واما الايراد البطلان لانتاج اللزوميتين ذكره الشيخ في الشفا واما خصه بالشكل
الاول ليعلم عدم استنتاج سائر الاشكال من اللزوميتين بطريق الاولوية قوله كلما كان الانسان فردا
كان عدد والآن ما يصدق الشرطية اللزومية على تحقق العلاقة بين المقدم والسلك على صدقهما في
الواقع وبما يتحقق ههنا وكلما كان الاثنين عدد والآن زوجية الاثنين متوقفة على وجوده
وكما كان موجودا كان وباللزومية لان تحقق الايجابية تقتضي الزوجية كذلك في شرح المطالع
قوله مع كذب النتيجة لاستحالة اجتماع النقيضين فضلا عن استلزام احد هاتين قولنا لا اعتبار
في اللزومية الخ لصدق اللزومية في الواقع لا على احوالها هذه في الشرطيات ولنا قد مر على
الشيء الذي قاله الشيخ في التفاد ان وضع صادق حتى يتبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان فاطما كاذبا
الغريب فاطما تصدق الشرطية اصلا اللزومية والاتفاقية وان وضع صادق ليعتبه صادق فقد
يصدق لزومية وقد تصدق اتفاقية واما اذا وضع محال على ان يتبعه صادق في نفسه نحو ان كانت
الخمس عشرة زوجا كان عددا فهو يصدق بطريق الاتفاق دون اللزوم لا ليعين بحق في نفس الامر نسلم
حق من جهة الاستلزام لان من يرى الخمسة زوجا يلزمه ان يقول بانه عدو كذا في شرح المطالع من نفس
الشرطية قوله لكنه لست قولنا كل فرد عدو وليس بصادق وواقع في نفس الامر على ذلك الوضع الخ

قوله فاذ كان
الامر من المكون
الاتفاقية خاصة
وان يكون الاوسط
في الاتفاقية
ثانيا الاخر بصدق
والامر

فهو ما تزوج الزوج أو زوج الفرد ينتج كل عدد فيها ما فردي
 ١٥٨

جميع افراد الاخص يكون من بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها العدد فمحصى
 الالتزام على قول من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان
 الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء القسم الثاني مسا
 يتركب من المنفصلين كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج لما زوج
 الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذا كان
 اعني على تقدير كون الاثنين فرعا عن من اعتبره الصدق بحسب نفس الامر فلا يلتزم وذاك لان
 يصدق لاشئ من العدد بالاثنتين الفرد بالتوصيف اي الاثنين الذي هو الفرد وينكس الى لاشئ
 من الاثنين الفرد وبذلك من صدق به العكس صدق بالسالبة الجزئية اعني قولنا ليس كل فرد
 عددا لان سلب الشئ كالعده عن جميع افراد الاخص كالاثنتين الفرد يستلزم سلبه الى سلب ذلك
 الشئ عن بعض افراد الاعم كالفرد مطلقا كما ان سلب الفرس عن جميع افراد الانسان يستلزم سلبه عن
 بعض افراد الحيوان لان جميع افراد الاخص بعض افراد الاعم وهو ظاهر فصح سلب العدد عن بعض افراد
 الفرد مطلقا وهو الاثنين الفرد وفردية الاثنين لا يستلزم عدديته وهو المطلوب قوله وان اعتبر
 الصدق الخ الى صدق الفردية بحسب الاعتبار والقرض على قول من يقول ان كل
 فرد عدو الى على مذاهب من يدعي هذه الكلية الكاذبة فلا نسلم كذب النتيجة المذكورة بالاتسار
 على هذه التقدير فان من يرى اي يعتقد ويعترف بان الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج لان
 التزم ما يطابق الواقع اولى بالوقوع من التزم ما لا يطابقه وكذا لا بد ان يعترف بالاستلزام بين
 فردية الاثنين وزوجيته لقيام له ليس عليه وهو القياس المذكور بهذا استفدته من شرح المطالع قوله
 ما يتركب من الخ وهو ايضا على خمسة اقسام لان الشك في بين مقدمتين الى جزئياتهما
 اولى جزئياتها اولى تام من احدىها وغير تام من الاخر الا ان المطلوب من هذه التام
 هو الشان وشرط انها لمور اربعة ايجاب المقدماتين وكلية احدهما وصدق منع المحل بالمضني
 الاعم عليهما بان تكونا من المحل او حقيقتين واحدهما مانعة المحل والاخر حقيقة واشتال
 التفسيرين على تاليف منتج كذا في شرح الرسالة والمطالع قوله وكل زوج اما زوج
 الزوج الخ العدد المنقسم متساويتين ان قبل التنصيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كما لمشرية

صلحا كان هذا الانسان فهو حيوان كل حيوان فهو جسم ينتج

١٤٠

وبين جزئي المنفصلة الثانية هذا اذا كان احد جزئي المنفصلة الاولى انسانا
لكل واحد من جزئي المنفصلة الثانية في جزء غير تام واما اذا كان احد جزئي
المنفصلة الاولى مشاركا لواحد من جزئي المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة مانعة
المخلو مركب من ثلاثة اجزاء الجزئين الغير المشار اليه ونتيجة التاليف لان الواقع من
المنفصلة الاولى ان كان الجزء الغير المشار اليه يقع الجزء الاول من النتيجة وان كان
الجزء المشار اليه فالواقع من المنفصلة الثانية ايضا ان كان هو الجزء المشار اليه
يتحقق نتيجة التاليف بين الجزئين المشار اليه فيقع الجزء الثاني من النتيجة وان كان
الواقع من المنفصلة الثانية الجزء الغير المشار اليه فيقع الجزء الثالث من النتيجة
النتيجة ومن الجزء الآخر فينتج شرط في القياس بقدمية ومطابقة الشئ المطلوب كما والكيف في
التاليف المنتجة لاحد اجزاء النتيجة حيثما امكن والا فيكفي اسقاط الاوسط في حصول المطلوب كما استعرفه
قوله هذا اذا كان الجزء قد عرفت ان اقسام هذا القسم ثلثة ولم يطويع منها ما اذا كانت
المشتركة في جزء غير تام منها ولذا اقتصرت السيد على بيانه لكنه على اقسام لانه ان يشارك جزء
واحد من احد وجهي احدهما والآخر من الآخرى واما ان يشارك جزءا واحدا من احد وجهي كلا واحد من وجهي
الآخرى واما ان يشارك جزء من احد وجهي جزء من الآخرى والجزء الآخر من كلا وجهي الآخرى
واما ان يشارك كل جزء من احد وجهي كلا واحد من وجهي الآخرى والجزء الآخر من كلا وجهي الآخرى
فقط فحده خمسة اقسام لا مزيد عليها وقد فصل كلا واحد منهما مع الشرائط والتسليح في شرح المطالع
واقصر السيد من هذا على قسمين الاولين فقال بذلك كون النتيجة منفصلة موجبة مانعة المخلو بالآخر
الاعم مركبة من ثلثة اجزاء كقوله انما هو اذا كانت احد جزئي المنفصلة الاولى مشاركا لكلا واحد
قوله مشاركا لواحد الجزء لا يكون مشاركا للجزء الآخر من الثانية قوله الجزئين الغير
المشار اليه ان الجزء احدهما من المنفصلة الاولى والآخر من المنفصلة الثانية قوله لان الواقع من
يقتضي ان المقدماتين لما كانتا مانعة المخلو وجب ان يكون احد جزئي كلا واحدة منهما واقعا
في نفس الامر فالواقع من منفصلة الاولى الجزء قوله نتيجة التاليف بين
الجزئين ان الجزء نتيجة الحاصلة من تاليفها كما تقول المثال المذكور الشكل الاول

كما كان هذا انسانا فهو جسم وامام منفصلة وتصله كقولنا

١٤١

فيصدق نتيجة القياس لصدق مانعة الخلو عن صادق وكاذب كقولنا دائما
اما كل انسان ناطق او كل فرس صاهل ودائما اما كل صاهل حيوان
او كل حمار ناهق بينهما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان او كل حمار ناهق
ويعقد فيه الاشكال الاربعة ايضا لان الجزء المشترك ان كان محمولا في الصفة
وموضوعا في الكبري فهو الشكل الاول كما هو على هذا القياس مثال الشكل
الثاني كقولنا دائما اما كل ثلثة فرح او كل اثنين زوج واما لا شئ من الخمسة

كل فرس صاهل وكل صاهل حيوان فكل فرس حيوان وبذا هو الجزء الثاني من النتيجة التي هي مانعة الخلو
ولا يجب منع المجموع من اجزاء النتيجة في هذا القسم كما وجب منع الخلو لان نتيجة الثاني ايضا هي المشتركة
كما اجتمع مع المشتركين يتجمع مع غير المشتركين ايضا فلا يكون من اجزاء النتيجة منع الجمع كما لم يكن من
جانب كل من المنفصلتين كما في شرح المطالع قوله فيصدق انهم يتجمل ان يكون بياننا لا قل
مرتب صدقهما والثاني تصديق عن الصادقين ايضا ويتجمل ان يكون اشارة الى دفع ما عسى ان يقال
ان النتيجة في هذا القسم قد تكذب مع صدق القياس بحسب المادة والصوره معا كما في مثال
الشكل الرابع الذي سيجي ذكره حيث يفترق البعض من الزوج عدد وانما زوج الفرد عدد وانما كل
عدد فرد والجزء الثالث منه كاذب وليس كل عدد فردا فيكذب المجموع بكذب جزئه بان صدق مانعة الخلو لا يوجب
على صدق الجزئين معا بل قد يصدق عن جزئ صادق وكاذب ايضا لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما معا
فجاز اجتماعهما معاني الوجود فيكون تركيبهما من دقين نحو زيد الاشجر والاهجر وعاذان يكون عدد جزئيهما وقيا
دون الآخر فيكون تركيبهما من صادق وكاذب نحو زيد الانسان والاهجر كما في شرح الرسالة من بحث المنفصلات
وبهذا يظهر ان قيل ان الحال في مانعة الخلو هو ارتفاع مجموع من حيث هو مجموع للارتفاع كل جزء على سبيل
الافراد مثال الشكل الاول اعني دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس صاهل ودائما اما كل صاهل حيوان واما كل
ماهق غير صحيح من نتيجة اذ كل واحد من هذه المنفصلات والنتيجة يمنع ارتفاعها عن الواقع اذ المحمول ضرورة
تلك الموضوع عما ذكره الحال في مثال الشكل الثاني والثالث ليس بشئ لان المسئلة المذكورة في الاشكال مرتبة
اجزاء كلها صادقة فلا يجوز ارتفاع كل منها كما ارتفاع المجموع وهو ظاهر ولا حاجة الى ما جيب عنه بان المنفصلات
اتفاقية وهي معتبرة في نتائج هذا القسم وان لم تكن معتبرة في نتائج القسم السابق اعني المركب المتعصين قد علم بيقينة

كل عدد فهو اما فرد واما منقسم بمتساويين واما من متصل
١٤٣

143

اما زوج الزوج و زوج الفرد و كل عدد ا ما فرد او زوج ينتج ا ما بضر و زوج
الزوج عدد و اما زوج الفرد عدد و اما كل فرد عدد القسم الثالث
ما يتركب من حمية و منصلة سواء كانت المتصلة صغيرة و الحمية كبرى
او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان و كل حيوان جسم ينتج كلما
كان هذا انسانا فهو جسم و يعتقد في الاشكال الاربعة باعتبار اشتراك
الثاني و الحمية مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
قوله ينتج ا ما بعض الخ بانه على ما استفيد من شرح الطالع ان المقدتين لما اتا مانع
الكلو يجب وقوع احد جزئى كواحدة منهما فالواقع من المنصلة الاولى ا ما الجزء الاول على تقدير وقوع
الجزء المشارك من المنصلة الثانية فتصدق نتيجة التاليف بينهما كما اكل زوج زوج الزوج و كل عدد
زوج ينتج بعد عكس المقدتين بعض زوج الزوج عدد و هذا هو الجزء الاول من النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع
ا ما الجزء الثاني على ذلك المقدير فتصدق نتيجة حكمة حاصلة من تاليف واقع بينهما كما اكل زوج
زوج الفرد و كل عدد زوج ينتج بعكس المقدتين بعض زوج الفرد عدد و هذا هو الجزء الثاني من تمام
نتيجة ثم نقول لواقع من المنصلة الثانية ا ما الجزء المشارك و الغير المشارك فان كان الاول فقد
لمت اذ الف مع كل جزء من الاول و حصلت نتيجة التاليفين ان كان الثاني على كل عدد فرد و هو
جزء الثالث من تلك النتيجة ففى مركبة ثلثة اجزا فتجيب التاليفين باعتبار تعدد المشاركين في الجزء الغير مشارك
من المنصلة الثانية فهو قدس سه لم يذكره في الموجبة الجزئية في الجزء الثاني من النتيجة اكتفاء بذكره في الاول
هنا كما ينبغي ان يفهم هذا المقام لا يلتفت الى خرافات الادم قوله ما يتركب من حمية و هو على
ربعة اقسام لان المشاركين للحمية ا ما على المنصلة في جزء غير تام او مقدما كذا كس على التقديرين
الحمية ا ما كبرى السية قدس سه تقتصر على بيان كانت الحمية فيه كبرى المشتركة مع تال
منصلة لانه لا يطوع و شرط اتاجه اسباب المتصلة و كليتها و النتيجة متصلة مقدما مقدما متصلة و تاليها
نتيجة التاليف بين تال المتصلة و الحمية كذا في شرح الرسالة الوا علم انه لا يتصور الشركة في هذا القسم لانه
جزء الغير التام من المتصلة لا احتمال ان يكون شئ من جزئى الحمية قضية فاما شارك منها اية الموضوعات
قوله و ما مفر دان كذا في شرح الطالع قوله باعتبار اشتراك الخ في شرطه فيما اعبر في الاثر المذكور

[illegible]

و منفصلة كقولنا كلما كان هذا الانسان فهو حيوان وكل حيوان

١٤٢

ولا ياتي من الجبر حيوان بغير كلما كان هذا انسانا فهو ليس بجبر مثال الشكل
الثالث كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو حيوان وكل انسان ضاحك ينتج كلما
كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع كقولنا كلما كان الجسم
انسانا فهو ناطق وكل ضاحك جسم ينتج كلما كان الجسم انسانا فبعض الناطق
ضاحك والنتيجة في هذا القسم منفصلة مقدما مقدم المتصلة وتاليها بالنتيجة التاليف
بين التالي والحكمة القسم الرابع ما يتركب من الحيلولة والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد
او زوج وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج دائما العدد اما فرد او منقسم بمتساويين
مثال الشكل الثاني دائما العدد اما فرد او زوج ولا شيء من المنقسم بمتساويين بفرد
يبلغ دائما العدد اما زوج او ليس منقسما بمتساويين مثال الشكل الثالث دائما اما كل
انسان ناطق واما كل فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج دائما اما كل انسان ناطق
او بعض الحيوان صاهل مثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان
وكل صاهل فرس ينتج اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل فالنتيجة منفصلة
ما بعدة الخلو مركبة من الجبر المشارك للمنفصلة ومن نتيجة التاليف بين الجبر المشارك والحكمة

من الحيلولات من الشرائط السابقة قوله فبعض الحيوان ضاحك الخ هذه نتيجة التاليف بين
توالت كل انسان حيوان وكل انسان ضاحك لانه ينتج بعكس الصفات التي هي تامة المنفصلة لبعض
الحيوان ضاحك قوله فبعض الناطق ضاحك هذه نتيجة التاليف بين تالي المتصلة بمعنى كل
جسم ناطق وبين الحكمة اعني كل ضاحك جسم حيث ينتج بعكس المقدماتين بعض الناطق ضاحك قوله
صاير كركب من الحكمة الخ سواء كانت المنفصلة صغرى والحكمة كبرى كما هو المطبوع او بالعكس
ينعقد فيه الاشكال اعتبارا لاشتراك الثاني والحكمة في جزر تغيير تام كما في القسم الثالث وشروط التامة كونه
المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو بمعنى الاعم وهو على قسمين لانه اما ان ينتج عملية واحدة وهو القياس المنقسم
اولا وهو غير المنقسم في الحيلولات في القسم لبيان ليا وس عدد اجزاء الانفصال في غير قد يكون مساويا
وقد يكون اكثر وقد يكون اقل لكن كونه اكثر من اجزاء الانفصلة خير مطبوع لاشتماله على العشر وهو الحكمة
الزائدة من اجزاء الانفصال ولذا اقصر قد كسر من جوده غير المنقسم على الوجهين كما نشر قوله بذيل الجبر المشارك

فهو إما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو إما أبيض أو أسود
١٩٥

هذا اذا كانت الحملية اقل عددا من المنفصلة واما اذا لم تكن كذلك فالنتيجة
حتمية ان كان التاليف من الحملات واجزاء الانفصال متحداني النتيجة ويسمى القسم
المقسم نحو انما الانسان اناطق وصاحك او كلبا وناثم مستيقظ وكل ناطق
حيوان وكل صاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل مستيقظ حيوان
ينتج كل انسان حيوان ان كان مختلفا فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو فهو دائما الحيوان
اما الانسان او فرس او حمار وكل انسان ناطق وكل فرس صاهل وكل حمار ناهق
ينتج دائما الحيوان اما ناطق او صاهل او ناهق القسم الخاص ما يتركب من متصلة
وهو تامة للمنفصلة كما رايت في المثلثة قوله هذا اذا كانت الخ جزء هو الوجه الاول من غير قسم
امى تكون الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين بشرط مشاركة اجزاءها الحملية قوله متحداني الخ
النتيجة كل تاليف وقع بين كل حملية وكل جزء مشترك لها من المنفصلة نتيجة واحدة لا تفاوت فيها
بوجود من الوجوه والسر فيه هو اتحاد موضوع كل جزء من المنفصلة ومجموع الحملات فباستقالاتها اوسط
تحصل نتيجة واحدة على كل تاليف فاما اذا انفصل الانسان ناطق مع كل ناطق حيوان ينتج كل انسان
حيوان وكذا اذا انفصل انسان صاهل مع كل صاهل حيوان ينتج كل انسان حيوان وهكذا في التاليف
الاخرين قوله ويسمى القياس الخ لان الحملات منقسمة على اجزاء الانفصال لا تزيد عليها ولا
تقص قوله وان كان مختلفا الخ ان التاليف من الحملات واجزاء الانفصال ما وقعت
فيها المشاركة في جز غير تام مختلفا في النتيجة بان نتيجة تاليف حملية مع آجزاء المنفصلة نتيجة وتاليف
حملية اخرى مع جز آخر منها نتيجة اخرى وهكذا او هذا هو الوجه الثاني من غير القسم والمثال المذكور
مثال الشكل الاول والمنفصلة المذكورة فيه حقيقة لان المقصود الحيوان اذا الانسان او فرس او حمار الخ
اخر انواعه لكن لما كان الحيوان المقسم انواعا غير محصورة ولم يكن فصولها معلومة على التقصيل اقتصر على
الثلاثة المذكورة وترك المثلثة الباقى على القياسية وكذا في القياس المقسم قوله فالنتيجة منفصلة الخ كبرية
من نتائج التاليف الواقعة بين الحملات واجزاء المنفصلة حيثما وقعت المشاركة قوله ما يتركب المشاركة بينهما اما في جز
تام منها او في غير تام منها او في تام من اجزاء غير تام من الاخرى فهذه ثلثة اقسام ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الا
مقدم المنفصلة او تأنيها لعدم امتياز مقدم المنفصلة عن اليها كما حقق في موضعه فالعبرة في تأنيها

ومنفصلة سواء كانت المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى وبالعكس كقولنا كلما
كان لهذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان لما ابيض وغير ابيض ينتج كلما كان
هذا انسانا فهو لما ابيض وغير ابيض مثال الشكل الثاني ليس كلما كان الجسم
متحركا فهو حيوان وكل ابيض لما حيوان او غيره ينتج ليس كلما كان الجسم متحركا
فهو ابيض وغيره مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان

الشكل جميعا انما هو لوضع الحد الاوسط وذكره في المتصلة وفيه ان يكون صغيرا والمنفصلة كبرى
او بالعكس السيد ثم قصر على ما كانت المشاركة في الجزئية الغير التام من المقدمتين كانت الصغرى
متصلة لانه المطبوع بشرط انما هي كلية احدى المقدمتين في ايجاب احدهما والنتيجة متصلة تقدمها طرف
الغير المشترك من المتصلة وتاليها منفصلة مركبة من نتيجة التاليف بين المشتركين ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة لان القياس مثل على الطرفين الغير المشتركين احدهما من المتصلة والاخر من
المنفصلة وعلى الطرفين المشتركين منهما فكما صدق المقدم صدق التالى مع منفصلة اذا التالى فظاهر
واما المتصلة فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكما صدق التالى مع
المنفصلة صدقت نتيجة التاليف ايضا كما في شرح المطالع في اذا كان احد جزائر المتصلة مشاركا لوجه
من جهة المنفصلة فقط واما اذا شارك كلاهما فالنتيجة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة
ونتيجة التاليف بين المشتركين منها ومن جهة المنفصلة معا كما ستعرف قوله ينتج كلما كان هذا

انسانا في مقدم النتيجة وهو الطرف الغير المشترك من المتصلة فهو ابيض او غير ابيض في النتيجة
التاليف بين هذا حيوان وكل حيوان ابيض او غير ابيض بحيث ينتج الجمع بينهما والكل منهما قوله ينتج
ليس كلما كان الجسم متحركا الخ في مقدم النتيجة وهو الطرف الغير المشترك من المتصلة فهو ابيض
او غير ابيض في النتيجة التاليف بين هذا حيوان وكل ابيض حيوان وهذا التاليف وان كان عينا فاقه الا خلافا
بالايجاب السلب كذا لا يمكن رده الى الاول بعكس كبرى لانها تنعكس الى جزئية غير صالحة كبرى ردية
الاول لكنه ليصير اخذ النتيجة منه بعد اسقاط الاوسط وفهم الى مقدم المتصلة لتحصيل النتيجة المطلوبة
من القياس او غير ذلك غير حيوان في هذا هو الطرف الغير المشترك من المتصلة ومحصل في
في هذه النتيجة هو الحكم بعدم لزوم البياض او اللاحيوانية لحركة الجسم اذن من الجائزان يكون المتحرك

اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموصوفة في هذا انك متصل فاستثناه
للمقدم ينتج حينئذ التالي كقولنا ان هذا انسان فهو حيوان لكنه انسان فيكون

وكل انسان اما ابيض او غير ابيض ينتج كما كان هذا حيوانا فهو اما
ابيض او غير ابيض مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو
انسان والا ابيض اما حيوان او غيره ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو
اما ابيض او غيره قال اما القياس الاستثنائي انما اقول قد سبق
ان القياس قسمان اقترافي واستثنائي واذا فرغ من الاخترافي شرع في
الاستثنائي وقد عرفت ان الاستثنائي ما يشمل على النتيجة او نقيضها وان
النتيجة ونقيضها لا يجوز ان يكون نفسا احدا المقدمتين بل جزءا والمقدمة التي
يكون النتيجة جزءا منها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون من مقدمتين
حيوانا اسود مثلاً فالضمير في قوله او غيره راجع الى الحيوان كما كان في الاصل لا الى ابيض كما
قيسار الى الوهم لان غير ابيض ليس مذكورا في الاصل كيف يجعل جزءا من النتيجة مع انه يتقدم
ار تعلق للنتيجهين معا اعني ابيض وغير ابيض عن موضع واحد وهو الجسم المتحرك فتوله
ينتج كما كان هذا حيوانا هذا هو الطرف الغير المشترك من المتصلة عن التالي فهو اما
ابيض او غير ابيض هذا نتيجة التاليف بين الانسان حيوان وكل انسان ابيض وغير ابيض لان
المشارك بينهما منفصلة في الجزء الغير التام فيؤخذ منها النتيجة بعكس الصنع ويضم الى التالي
تعليقا فتوله ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا هذا هو الطرف الغير المشترك
من المتصلة اعني التالي فهو اما ابيض هذا هو نتيجة التاليف بين هذا الحيوان انسان وكل ابيض
حيوان لان استطراد كلية الصنع في استنتاج الشكل الرابع عند ايجاب مقدمة انما هو عند كون
الموضوع عما كليا وهو ظاهر والموضوع هنا جزئي لرجوع الضمير الى المشار اليه بهذا فينتج بعد عكس التعليل
هذا ابيض ويضم الى تلك المتصلة تعليقا او غيبه ابيض غير حيوان هذا هو الطرف الغير المشترك
من المتصلة والضمير هنا ايضا راجع الى الحيوان لا الى ابيض المتصلة فاللف الاصل فتالي به
النتيجة الجزئية منفصلة بالغة الخلو مركبة من صادق وكاذب مصداق هذه الجزئية الانسان الرومي
فان غير الحيوان وان لم يصدق عليه لكن ابيض صادق عليه فيصدق النتيجة المذكورة فتوله لا يجوز
السخ والاركان النتيجة الارادة من القياس من ان الكلا واحد من تقدماته وهو باطل فتوله يكون شرطية الجزئية

4
المتصلة عن التالي

وامستثناء فقيض التالي ينتج فقيض المقدم كقولنا ان كان هذا الانسان احمرا فانه حيوان لكن ليس
 بحيوان فلا يكون انسانا وان كانت منفصلة حقيقة فاستثناء احد الجزئين ينتج نقيض الآخر

احد بهما شرطية والاخرى وضعية اى اثبات احد جزئيهما او رفعية اى نفيهما
 وضع الجزئ الاخر او رفعه فاذا عرفت هذا فالشرطية للموضوعات القوي جزء القياس
 الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ينتج استثناء غير المقدم التالى
 لا استلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض التالى نقيض المقدم المستلزم
 عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء غير التالى غير المقدم ولا استثناء
 نقيض المقدم نقيض التالى لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم
 الملزوم عدم اللازم يجوز ان يكون اللازم اعم كقولنا كلما كان هذا انسان فهو حيوان

ان النتيجة التى هى قضية بالفعل اما تفصل جزا من الشرطية التى طرفا قضيتان بالقوة البرية من الشرط
 للجزا من المحمية التى تتركب من مفردين بالفعل او بالقوة كما مر في صدر بحث القضايا بقوله لم يلزم
 وضع الجزئ فالقضية العقلية في كل استثنائي تقضي ثمانية احتمالات كمن المنتج في كل قسم بعض من
 كما فصل في الكتاب قوله فالشرطية للموضوعات الجزئية اشارة الى شرط المشترك بين الاستثنائي
 للتفصل بنفسه فانما لو كانت سالبة لم ينتج الوضع ولا الرفع شيئا فان معنى السالبة سلب الملزوم او
 العناد فالزم كمن بين امرين لزوم لم يلزم من وجود واحد بهما وجود الآخر ولا من نفيه فكذا اذا لم يكن بينهما عناد
 لم يلزم شيء كذلك كما في شرح الرسالة ذهبا شرط آخر مشترك بينهما اعني كلبية الشرطية فكذا كبرية او كلبية
 الاستثناء اى كلبية المحمية الدالة على الواقع او الرفع فانه لو اتفقت كليتاهما معا احتمل ان يكون الرفع والرفع
 على بعض الأوضاع والاستثناء على بعض آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئى الشرطية او نفيه بوث الجزئ
 الآخر او انتفاده واعلم ان لكل من الاستثنائي المتصل والمنفصل شرطا خاصا فان المتصلة يجب ان يكون
 لزومية ومنفصلة عنادية اما الاول فلان العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالى فلو استغنى
 العلم بصدق العلم بالزم له وادارفع التالى فلان نتيجة رفع المقدم لانه لا اتصال بين نقيضى طرفى الشرطية فالتفصل
 لا بطريق اللزوم بل بالاتفاق واما الثاني فلان صدق حد طرفي المنفصلة الاتفاقية او كذا به معلوم فكل
 الاستثناء فلا يكون مستفادا منه كذا في شرح المطالع قوله لعدم استلزام الجزئية شرعا
 ترتيب اللفظ ان عدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم علة لعدم استلزام استثناء عيّن التالى غير المقدم
 وعدم استلزام عدم الملزوم عدم اللازم علة لعدم استلزام نقيض المقدم نقيض التالى قوله يجوز ان يكون

١٤٨

استثناء فقيض أحدهما ينتج عين الآخر وعلى هذا ما نفعه الجمع مانعة
لخلاف فصل البرهان وهو قول مؤلف من مقلدات يقينية لا نتائج يقينية

لكنه إنسان ينتج أنه حيوان ولكنه ليس حيوان ينتج أنه ليس بإنسان لا ينتج وضع
الحيوان وضع الإنسان ولا رفع الإنسان رفع الحيوان وإن كانت منفصلة حقيقية
فاستثناء عينه جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستناع الجمع بينهما واستثناء
نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستناع الخلو عنهما كقولنا إلهان يكون هذا
زوجا أو فردا لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد لكنه ليس بزوجة ينتج أنه فرد وقد عرفت
من هذا حكم مانعة الجمع والخلو كقولنا هذا الشيء إلهان يكون شجرة أو حجر لكنه شجرة ينتج
أنه ليس شجرة ولا ينتج استثناء النقيض عين الآخر كقولنا هذا الشيء إلهان
حجر أو لا شجر لكنه حجر ينتج أنه ليس بشجرة ولا ينتج استثناء العين نقيض الآخر كقولنا
الجمع قال البرهان وهو قياس الخ أقول من الاصطلاح المنطقية
المذكورة البرهان وهو القياس المركب من اليقينية لا نتائج اليقين

عامة لعدم الاستدلال من المذكورين معا وإنما تحقق هذين الالزامين فيما إذا كان الالزام مساويا للملزوم
شوخا كما كان هذا إذا كان ناطقا فليس يعتبر عندهم لأنه ليس بالنظر إلى صورة القياس بل هو
لخصوص المادة مع أن هذين الالزامين في تلك الصورة إنما هو بوجه بسيط كون الشيء في ذاتها ملزوما
للمقدم للملازمة بين المتساويين في الحقيقة قياسا إن وكل قياس نتيجتان فافهم قوله
من الاصطلاحات التي كما يجب على الخطي النظر في القياس من حيث الصورة على وجه بسيط مداول
خصوصيات الأدلة كذا كما يجب عليه النظر فيه من حيث المادة على ذلك الوجه حتى يمكنه التاخر عن الخطأ
من جهة الصورة والمادة في كل فكر وقع منه فلما وقع الفراع عن بحث الصورة شرع في بحث
المادة وبهذا بحث الصناعات الخمس إنما قدم بها بحث الصورة مع أن المادة مقدمة على الصورة
بناء على أن النظر أولا إنما يقع على صورة الشيء ثم على ذاته ووجه الضبط على ذكر قد سره في حاشية المطالع
أن مقتضى القياس أن تغيب تصديقا أو ما يقوم مقامه من التخييل لأن لا يفيده شيئا منها لا يعتقد به
فإنشأ هذا والاعول ما إن تغيب تصديقا غير جازم وهو الخطأ أو تصديقا جازما وحينئذ ما إن تغيب
جزءا يقينيا وهو البرهان أو غير يقينين فاما أن يعتبر فيه عموم الاعتراف من الناس ولتسليم من الخصم هو الجدل
والأنه لو لمخالفة هذه الصناعات الأربع تغيبه للتصديق لما الشعر فهو يفيده تخييل الجدل كجزمي التصديق

أحدها أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين الكل اعظم من الجزء ومسند
نحو الشمس مشرقة والنار محرقة وهي جزأيات كقولنا السقمونيا مسهل للصفر

إقسام منها الأوليات وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين كقولنا
الكل اعظم من الجزء ومنها المشاهدات وهي التي لا يحكم العقل فيها بمجرد
تصور الطرفين بل يحتاج إلى المشاهدات بالحس كالحكم بأن الشمس مشرقة والنار
محرقة ومنهم من ثلث القيمة وحصر الضروريات في الأوليات والحسيات والوجدانيات بل
في الأوليين إدراجا للبسطة فيها الفطريات في الأوليات لقربها منها كما ستعرف والبواقي
في الحسيات لأن الحس الظاهر أو الباطن بخلافه كل منها كما سيأتي قوله وهي التاليف
الطرفين من حيث انما طرفان للنسبة فدخل فيه تصور النسبة أيضا كما صرح به في شرح التوفيق
فالمنع لا يحتاج إلى الجزم بعد التصورات الثلث على ما هو مناط الحكم في أمر آخر فلا يثبت في أوليتها
للتوقف في الجزم من ليس مستعدا لتصويره على وجه هو مناط الحكم الانقضاء في العزلة كالبه و
الصبيان ولتدانس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات كما يكون لبعض العلوم والجمال وإنما سميت
أوليات لحصول الحكم فيها بأول التوجه ويسمى بدسيات أيضا كذا في شرح المطلاع وعلم أن تصور
طرفها قد يكون بدسيا كالمثل المذكور وقد يكون نظريا نحو الثمن يحتاج في الوجود إلى مرجع وقد يكون
أحدهما بدسيا ودون الآخر نحو الجسم مركب من الهول والصورة كذا في قوله الكل اعظم
من الجزء بمعنى أن الجزء إذا كان له مقدار فالحكم عظم مقداره منه فلا يراد أن الجسم عند
الممكنين مركب من أجزاء لا تتجسست التي لا مقدار لها فلا يقال أنه اعظم من جزءه لأن العظم والصغر
من خواص المقدار وإنما قيل أن بعض أجزاء الحيوان قد يصير أعظم منه عارض كالورم فوهم ناس من
عدم تصور معنى الكل والجزء والافا لكل عبارة عن تلك العضو المتورم مع باقي الأعضاء فمجموعها اعظم
من ذلك المتورم قوله كالحكم بأن الشمس السحر في إيراد التاليف إشارة إلى أن المشاهدات
ثمان أحدها يحكم بالعقل بواسطة الحس الظاهر من الحواس المعروفة ويسمى حسيات كالحكم بأن
الشمس مشرقة سهد خلية الباصرة والنار محرقة بواسطة اللاسطة وثانيها يحكم بمبدء خلية الحس الباطن أي
الحس المشترك والخيال والوهم فالحافظة والتصرف ويسمى وجدانيات وقضايا باعتبارية كالحكم بأن النار
وعطشها وغرقها ونحوها بواسطة القوة الواهية فان شأنها وإن كان إدراك المعاني الجزئية المستمرة
عن الحسومات كصداقة زيد وعداوة عمر وكهنا كونهما سلطان القوم للمدركة ليس إدراكها مختصا

وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس

١٤٢

معرفة وان لنا جوعا وعطشا وخوفا ومنها الحجرات وهي التي يحتاج العقل
في الحزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كالحكم بان شرب السم يسمم
للصفراء ومنها الحدسيات وهي القضايا التي يحكم العقل بها بالحدس المفيد للعلم
كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والحدس هو سرعة انتقال الذهن من
المبادئ الى المطالب بحيث يحصل المبادئ مع المطالب دفعة واحدة

شكك المعاني فالظاهر ان المعاني الجزئية كلها سوالات منتزعة عن المحسوسات ام لا مركبة
بما كذا افاده بعض المحققين في تعليقاته على شرح مختصر الاصول بهذا الوجه كون اشكال الجوع و
الخوف مما هو مركب النفس حقيقة مثلا للوجدانيات وقال في شرح الموقف ان نجد بهنفسنا
لا بالآثار مندرج في الوجدانيات ومعه ومنها والظاهر ان يحصل المقسم المحسوسات وتقسيم الى مشاهدات
ووحدانيات كما وقع في شرح الطالع وشرح العلامة لان المشهور كون المشاهد اخص من
المحسوس لا بالعكس قوله وهي التي يحتاج الخبير ان يحكم فيها وان كان بوسطة العقل الظاهر
لكنه يحتاج الى مشاهدات متكررة بل الى انضمام قياس خفي ايضا وهو ان الحكم لو كان اتفاقا لما كان
دائما او كثيرا وبما تنازعت الحجرات عن المشاهدات ولذا قالوا لا بد في الحجرات من نوع فعل مش
الانسان كشرب السمونيا مثلا لا من الحكم الجربا ومن غيره قوله المفيد للعلم حيث ينزل
الشك معمود كمن يشاهد القمر ان فاما المشاهدا فاختلاف القمر في تشكلاته النورية بحسب اختلاف وضع
من الشمس قريبا وبعدا حسنا من ان نوره مستفاد من نورها قال في شرح الموقف لا بد فيها من تكرار المشاهدة
ومقارنة القياس الخفي كمن في الحجرات والفرق بينهما ان السبب معلوم سببية ومجهول لما فيه في الحجرات
ومعلوم سببية والماهية معاني الحدسية انتهى وايضا لا بد في التجربة من فعل لغيره الانسان كما ترى
الحدس انه انما يتوقف على تكرار المشاهدة فقط كذا في شرح الطالع قوله والحدس هو سرعة انتقال
هذا التفسير المشهور للحدس قال في طوحي الرسالة فيه تسامح في العبارة اذا كانت في الحدس السرعة من الاوصاف
الخاصة بالحركة فلا معنى لوصف الانتقال بها فكانم شبهوا عدم التدرج في الانتقال بسرعة الحركة والحدس
هذا التسامح فسر بقوله بحيث يحصل السداد مع المطالب دفعة واحدة فالجواب ان الحدس هو منوع المبادئ
المنتزعة في الذهن مع المطالب فلا حركة فيه والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريحية بالوجود والانتقال

وَمِنْهُ رَأَتْ كَهْوَلًا أَحْمَدَ سُرُورًا لَدَى اللَّهِ عَالِيَهُ يَدُودًا عَلَى النَّبِيِّ وَأَخْلَصَ الْمَعْجُونَ
عَلَيْهِ وَفَضَّلَ أَيْدِيَهُمَا مَعَهُ رَأَتْ كَهْوَلًا أَلَا تَعْرِفُ زَوْجَ سَبَبٍ سَطَّ حَاضِرٌ

وَمِنْهَا الْمَوَاقِفُ وَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَكُونُ جُزْءُ الْحَقْلِ هَبًا بِوَاسِطَةِ السَّمْعِ عَنْ
جَمْعٍ كَثِيرٍ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُّعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ كَقَوْلِنَا لَعَمْرُكَ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ سَلَامٌ ادْعَى الْمَسْبُوتَةَ
وَأَظْهَرَ الْمَحْجُزَاتِ وَمِنْهَا قَضَايَا قِيَاسًا لِقَامِعِهَا وَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَحْكُمُ الْقَضِييُ بِهَا بِوَلَايَةِ الْقَضِيَّةِ
عَنِ الْحَدْسِ لِنُفُوجِهِ بِخِلَافِ الْفِكْرِ فَادْلَا بِدَفْعِهِ مِنْ حَرَكَتَيْنِ حَسْرَةً مِنَ الْمَطْلَبِ مَوَالِيدِي لِحَقِيلِهَا وَدَرْجِ
عَنْهَا لِمَطْلَبِ كَرْتِيهَا عَلَى وَجْهِ يُوَدَى إِلَى الْمَطْلُوبِ بِهَا حَاصِلٌ أَذْكَرُهُ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ وَهَذَا الْفَرْقُ
الْحَدْسُ أَيْ تَأْيِيدُ فِي الْحُكْمِ الثَّانِيَةِ أَيْ لَانْتِقَالِ التَّدْرِجِيِّ مِنَ الْمَبَادِئِ إِلَى الْمَطْلَبِ أَيْ الْحُكْمِ الْأَوَّلِيِّ لَعَنَى لَانْتِقَالِ
التَّدْرِجِيِّ مِنَ الْمَطْلَبِ إِلَى الْمَبَادِئِ فَوْجُوهُ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ لَا يَكُونُ فِي الْحَدْسِ فَانْ كَوْنُ هَذَا الْإِنْتِقَالِ تَرْجِيًا
لَا يَنَاقِزُ كَوْنُ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَبَادِئِ إِلَى الْمَطْلَبِ وَنَعْيًا كَذَا فَادْلَا مَوْلَانَا عَبْدُ الْكَلِيمِ فِي حَوَاشِي الرِّسَالَةِ
فَمَا قِيلَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَوَاشِي الْخِيَالِ أَنَّ الْحُكْمَ الثَّانِيَةَ مَقْذُوفَةٌ فِي الْحَدْسِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ الْمَقْذُوفَةَ هِيَ
الْحُكْمُ الْأَوَّلِيُّ دُونَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّ هِيَ الْفَارَقَةُ بَيْنَ الْحَدْسِ وَالْفِكْرِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ مِنْ شَأْنِهِ عَدَمُ الْمُنَاقَظَةِ
لَعَنَى الْحُكْمَ فَادْلَا بِدَفْعِهِ مِنَ التَّدْرِجِ فَالْإِزْمُ فِي الْحَدْسِ عَدَمُ التَّدْرِجِ الثَّانِيَةِ لَعَنَى سَوَاقِ الْمَبَادِئِ
بِالْمَطْلُوبِ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَا عَدَمُ التَّدْرِجِ الْأَوَّلِيِّ لِحَقْلِ الْفِكْرِ فَادْلَا بِدَفْعِهِ مِنَ التَّدْرِجِ وَهَذَا الْحَقُّ
الطَّبَوَسِيُّ الْحَدْسُ هُوَ النَّظَرُ بِالْحَدِّ وَالْوَسْطِ دَفْعَةً وَحُجْرًا لِلاتِّفَاتِ إِلَى الْمَطْلُوبِ أَعْنَى تَمَثُّلِ الْمَطْلَبِ
فِي الذِّهْنِ مَعَ الْحَدِّ وَالْوَسْطِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ بِحَرَكَتَيْنِ قَالَ أَيْ مَامُ الْفِكْرِ هُوَ الْحُكْمُ الْأَوَّلِيُّ فَانْ وَهِيَ
الثَّانِيَةُ فَالْفِكْرُ تَامٌ وَانْ لَمْ تَوْجَدْ فَتَامَ قَضَى الْحَدْسُ هُوَ الْحُكْمُ الثَّانِيَةُ بَانَ يَقَعُ الْحَدُّ وَالْوَسْطُ فِي الذِّهْنِ أَيْ
ثُمَّ يَنْسَاقُ مَتَلَى الْمَطْلُوبِ وَلَا تَوْجُودُهُ فِي الْحُكْمِ الْأَوَّلِيِّ فَتَقْصِيرُ الطَّبَوَسِيِّ صِحْرًا فِي مُتَقَارِفَاتِ الْحَرَكَتَيْنِ سَجَا
الْحَدْسُ وَتَقْصِيرُ الْمَامِ نَصٌّ فِي خِلَافِ الْمَشْهُورِ وَلَا مَنَاقِشَةَ فِي الْأَصْطِلَاحِ قَوْلُهُ بِوَاسِطَةِ السَّمْعِ لِمَا
وَلَا يَدْفَعُ فِيهَا أَيْضًا مِنْ تَكْرَارِ السَّمْعِ لِلْمَذْكُورِ وَانْضِمَامِ الْقِيَاسِ الْخَفِيِّ إِلَيْهِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَوْقِفِ بَانَ قِيلَ لَنْ خَرَجَتْ قَوْمُ
يَسْتَحِيلُ تَوَاطُّعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ كُلِّ خَبْرٍ كَذِبٌ كَذِبٌ لَوْلَا وَاقِعٌ لَأَنَّ الْعِلْمَ بِحَدِّ الْقِيَاسِ يَجِبُ وَلَا يَفِيدُ الْخَبْرَ الْمَتَوَسَّطَ
لَعَمْرُكَ وَالْعَصِيانُ لَيْسَ كَذَا أَيْ قَوْلُهُ قَضَايَا قِيَاسًا لِقَامِعِهَا وَتَسْمِيَةُ الْفَطْرِيَّاتِ أَيْضًا وَهِيَ
الْقَضَايَا الَّتِي تَكُونُ تَقْصِيرَاتٍ أَطْرَافًا بِزَوْجَةِ الْقِيَاسِ عَلَى حَاضِرِ الْبَغِيْبِ عَنْ عَيْنِ مَنْ الْحَاكِمُ فِيهِ قَرْنِيَّةٌ مِنْ
الْأَوَّلِيَّاتِ وَلَا وَضْعَهَا حَصْلَةً لِلْمَوْقِفِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَقْصِيرَ الطَّرَفَيْنِ كَافٍ فِي
يُجْزَمُ فِي الْأَوَّلِيِّ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِّ قِيَاسٍ جِلَّةٍ بِخِلَافِ الْفَطْرِيَّاتِ وَالْمَرَادُ بِالْمَعْبُوتَةِ الْإِذَافَةِ فَلَا يَحْتَاجُ

الذهن وهو الانقسام بمساويين والجهد وهو قول مؤلف من
مقدمات مشهورة والخطابة وهو قول مؤلف من مقدمات

الذهن كالحكم بان الاربعه زوج بواسطه وهو الانقسام بمساويين ولو
لو قيل لم قلت ان الاربعه زوج تقول على القول انه منقسم بمساويين قال والجهد
قياس الخاقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجهد فهو القياس
المركب من المشهورات كالزاد الخصم واقناع ومنها الخطابة وهي القياس
المركب من مقدمات كلية مقبولة من شخص معتقد فيه كلقضاياها المخا
التقدم للذاتي القياس عليها وانما سميت القضية الواحدة التي به واسطه في الحكم قياسا لانها اذا لوحت
تفصيلا صارت قياسا بالفعل ومركبان قولين قوله وهو الانقسام الخ فيه اشارة الى ان
الزوجية غير الانقسام المذكور فان الزوج محمل والمنقسم بمساويين تقصيد فيهم ان يستدل
على كون الاربعه زوجا انه منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فالاربعة زوج كما يقال
هنا حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان فلهذا الانسان فمن الوجود ما قيل ان الزوجية هو الانقسام
بمساويين فالواسطه عين الاكبر فلا يصح القياس المذكور قوله من المشهورات وهي القضايا
يحكم بها بواسطه اعتراف الحكم الغفير من الناس بحججها المصاحبة عامة كقولنا العدل حسن الظلم قبيح
او يسبب رقة القلب نحو مواساة الفقراء محموده او حمية النفس نحو كشف العورة مذموم او سبب عات
كقبح ذبح الجوانات عند اهل الهند وسبب الشرع وادراك الامور الشرعية والاعلاق الحسنة فالمشهورات قد تكون
مشهورة عند الكل وقد تكون مشهورة عند اكثر نحو لاله واحد وعند طائفة كقيم الذبح في قد تكون صادقة
وقد تكون كاذبة كذا في شرح المطالع وشرح الواقف واعلم ان الجهد كما تتركب من المشهورات تتركب
من المسلمات احدى او من المشهورات والمسلمات هي القضايا التي تؤخذ من الخصم سلمة او تكون سلمة
بين الخصمين فيثبتن عليها كل منهما كلامه في دفع كلام الآخر كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كذا في
شرح الرسالة قوله لا الزام الخصم الخ اشارة الى ما هو الغرض من الجهد يعني ان الجدل قد
يكون بانكاد غاية سعيه ان يلزم الخصم ويسكته فيتركب المقدمات على أي جهة ترا من المشهورات او المسلمات وكما
ينظر الى صدقها وقد يكون مجيبا وغاية سعيه ان لا يصير له من الخصم بل يقينه ويرضيه باليس في درجة العلم
ويدفعه عن نفسه قوله مقبولة الخ في ما تؤخذ بالقبول فمن يعتقد فيه الجمهور لا مساوي من المجرب
والكلمات كالمنايا والاولاد والاختصاصه لمز يد عقل ودين كمال العلم والمهارة فالتقصي بالمنايا

مقبولة من شخص معتقد عليا ومظنونة والشعر وهو قياس
١٤٥

من الانبياء عليهم السلام والاولياء والعلماء رحمهم الله ومنها المظنونات
كقولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ومنها الشعر وهو قياس مركب من
مقدّمات يحصل للنفس مني القبض والبسط كما اذا قيل انحر يا قوتية سيالة
من الانبياء والاولياء والعلماء والزهاد نافعة جدا في تعظيم امر الله تعالى واشتقاق خلق البشر
تعالى كذا في شرح الرسالة لكن الصواب قاله في شرح المواقف المقبولة التي هي خذ من حسن البصر في كل كلمة
من العلماء والاخبار والحكماء والابرار بخلاف القضايا المأخوذة من الانبياء الذين علم صدقهم فانها يقينية نظرية خالصة
من القياس البرهاني وهو من ثبت صدقه بالمعجرات وكل خبر يشاهد فمدلوله واقع وكذا الحال في القضايا المأخوذة
من الاولياء كذا في قوله ومنها المظنونات الخ اسي من المقبولات لم يقل او مظنونة كما في المتن ابتداء
المراد عليه لان القضايا المظنونة والمقبولة من فرد واحد فان المظنونة مقبولة من فرد فكل منها مظنونة يحكم بها
حكما راجحا لا جازما فالاول هو الاستفهام بالمظنونات الا انهم افردوا المقبولات بالذكر وارادوا بالمظنونات
ما تحتمل لان العلم لا يقبل في الخاص يراد به الحد الخاص فيه خل في المظنونات الجبريات والمتواترات والجماعات
التي هي الاصلية الى الحد بجزم والمشهورات في بابي الرأى التي تأخذ بالنفس في بابي الرأى ولو افكرت
فيها وجدت عندها كقولك من الاحسان نصرة الملاح ظالما او مظلوما والغرض من الخطبة ترغيب الناس فيما ينفعهم
او ينصرونهم وسعادتهم وترهيبهم عما يضرهم هو شان الوعاظ والخطباء ولما سميت خطبة قوله يحصل مني
القبض الخ التقييد تصديقا واذا عاينا النفس بل تقييد تخيلا شيها بالتصديق بان يؤثر فيها قبضا وبسطا
واقدا واما حجابا فنقول انك في المجلس اذ مرة موعظة تيقظ الطبع عن تناول مع العلم بانك كاذب متغير موجبا
للاحكام عنه مثل لو كان هناك تصديق جازم يكونه ثم اذ قولك انك الخ انها سيالة يا قوتية
يرغب الطبع في الاقدام على شر بها مع ظهور كذب ترغيبا مثل لو كان هناك تصديق
بذلك كذا في حاشية المطالع ومنه نظر ان حد الشعر من اقسام القياس على سبيل المجاز حيث يظهر
الشاعرية فاذا تصديق السمع ليرغب فيه او يفر عنه ولذا اسقطه البعض عن القسمة والعرض من
الفعال النفس بالترغيب والترهيب واذا قارده السمع والوزن كما هو الشرط عند اللاتخمين والمعارف لان
الوزن او تأثيرا خصوصا اذا ادى الى جان بطيئة واصوات عجيبة ومقدّمات قد تكون صادقة لكن مضيدة
لتخييل في الغالب تكون كاذبة ولذا قيل احسن الشعر كذا في حاشية المطالع قوله الخ يا قوتية الخ

مؤلف من مقدمات ينسب منها النفس وتنقص والمغالطة وهو
١٤٦

تنسب منها النفس وإذا قيل العسل منة فهو كونه تنقص النفس وتنقص عنه
ومنها المغالطة وهي قيام مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالصداقة
أو بالمشهورات أو مركب من مقدمات وهمية كاذبة والمغالطة
إما من جهة الصلابة بأن لا يكون على هيئة منتجة لاعتلال شرط محسنة الكمية

حرف تقوى الجحان والبيان كاليات قوت يات سبعة في السيلان كسريع الجريان في الخلق
قوله العسل منة يصح الميم ضد الحلو وهو منة من التهويع بمعنى يقي آردون ويجوز أن يكون كونه الميم
بمعنى الصغار الذي هو غلط من المغالطة الدارجة فالمعنى أنها تتهل إلى الصغار وتصير مرة وتوجب
القياس فكانها بفعل مرة فهو كونه كذا في قوله وهي هي من الخ والعرض منه تليظ انقص عظم
قائمة تصامع فيها التحيز عنها والمغالطة ههنا اسم من القياس السفسطة المركب من الكواذب شبيهة
بالصداقة الواجبة القبول ومن القياس المشاغبى المركب من الكواذب شبيهة بالمشهورات التي
اعتبر فيها عموم الاعتراف والاول يقال في مقابلة الحكيم الذي دابة الاثبات بالمقدمات يقينية والاثبات
في مقابلة المجدي كذا في شرح المطلاع وكذا المغالطة المركبة من الوهميات إذا قيل بها الحكيم يستحق
سفسطة وإذا قيل بها المجدي سمي مشاغبة فالمغالطة منحصرة في القسمين كذا افادة العلة قوله
الشبيهة بالصداقة كقولنا لصورة الفرس هذا فرس من كل فرس حصان متجان في اصابه في
الاستدلال بالفرسية فانه يشبه القياس الصادق وهو ما إذا كان المشار إليه فرسا حقيقيا لكنه ليس به كما
ستعرف قوله أو بالمشهورات كقولك فلان يطوف بالليل فهو زاهد فانه في الاستدلال بقياس
يشبه المشهور وهو قولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وليس منه لان اللطوف بالليل في المشهور
سبب الانصاف بالسارقية لا بالزهدية قوله وهمية وهي القضايا التي يحكم بها الوهم في الموعود
محسنة قيا ما على الحس كالحكم بان كل موجود ذو وضع وكل ذي وضع جسم وكل فيه فانه
ممتنع في حقه تعالى وكالحكم بان وراء العالم فضاء لا يتناهى وكل فضاء بعد وجود فانه باطل في
فوق المحذو شي بل عدم صرف الضرورة تنافي لا باعدا على من في محله بخلاف الحكم الوهم في المحسوس كقولنا
كل جسم في حته فانه صادق ولذا قيد الوهمية بالكاذبة قوله والمغالطة الخ يعني ان استثناء القياس
الكاذب بالصادق المصو القياس ما هو على سبيل منع بخلافه يكون القياس في المادة بصورة متعاقبة الصورة

فما هو قول من قد شبهه بالحق أو شبهه أو قد صحت وحمية
١٤٤

أو الكيفية بان يكون كبر الشكل الأول جزئية والصغر سالبية واما من جهة
المادة بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصفاة اما من جهة الصورة
كما اذا قلنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان
وهذا ان اريد بالفرس الاول الفرس الحقيقي ان اريد بالفرس صوتيه فالفرس من جهة الصورة
لعدم تكرار الوسط وحينئذ المعنى كوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما اذا قلنا الانسان
حيوان والكبرى ليس بشئ لان الجنس الكبير ليس بكنية بل هو صفة وضع الطبيعة مكان الكلية ليس
عبارة عن كون المقدمات صادقة بل على ما ليس بالشكل بالبقوة ولا بالفعل او كانت على ما ليس بها
فمن قدرة لشيء ان لا يتكرر الوسط وفساد المادة عبارة عن كذب المقدمات والتباسها
بالصادق لفظا ومعنى كذا في حاشية مختصر الاصول قوله شبيهة بالصادقة اما من جهة
الصورة يريد ان كذب القياس بحسب المادة على قسمين قسم يكون اللفظ فيها ناشيا من اللفظ و
قسم يكون ناشيا من المعنى اما من اللفظ فكلو مشتركا بين المعنيين يقولك المذهب هنا عين وكل
عين موصوفة فان الصغر صادقة باعتبار معنى وكاذبة باعتبار معنى آخر ولو كانت متعلما فيهما بالتحقيق
ولما كان يقولك انفس الفرس هذا فرس وكل فرس صاهل فان الصغرى صادقة ان علمنا الفرس على المعنى التجاري
اي انفس وكاذبة ان علمناه على الحقيقة قوله هذا ان اريد بالخرى اي كونها مثال مثالا للفساد
المادة من جهة اللفظ اذا اردنا بالفرس الاول الحيوان الصاهل فانه حينئذ كذب الصغرى واما اذا اريد
صورة الفرس وبالنسبة حقيقة كان من قسام فساد صورة القياس لعدم تكرار الاوسط حينئذ فلا ينتج
كل من فساد المادة لان المقدمتين حينئذ صادقتان قوله او من جهة المعنى عطفت قوله اما من جهة
الصورة المذكورة ثانيا فهو بيان للقسم الثاني من الفساد بحسب المادة وعلم بهذا العطف ان المراد بالصورة
الواقعة في مقابلة المعنى هو اللفظ لا هو مقابل المادة حتى لا يوزع قسم الشيء الى نفسه والى غيره كما هم يدل على
في كلامه قد مر في حاشية مختصر الاصول ان الخطأ في البرهان ان الخطأ مادة واما خطأ صورة و
خطأ للمادة اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى قوله فان الكبرى ليست الخ على صحة المثال بمعنى
ان مادة هذا القياس فاسدة من جهة المعنى لان الواجب في كبرى الشكل الاول هو الكلية الحاكمة على افراد
الموضوع عن كل حيوان جسم مثالا للطبيعة عن الحيوان جنس فكان المستدل الواضع للطبيعة ان الكلية هي

انما
تأ
الصادقة

كاذبة والعقدة هي البرهان لا غير وليكن هذا اخر الرسالة

١٤٨

بل من فساد الصورة لفوات كلية الكبرى واجيب ان اصل الكبرى هي ما تصيد طبيعيا
فلا يفسد الصورة ونكذب كلية فيفسد المادة وظني ان السؤال واردا لانه لما اعتبر
كونها طبيعية موضوعه مقام الكلية ولا معنى لاعتبار الكذب اذ لو اعتبر كلية كاذبة
لا يكون وضعها الطبيعية مقام الكلية بل وضعها الكلية الكاذبة في كبري المشكل

سببها ولم يفرق بين الحكم على افراد الحيوان وبين الحكم على طبيعة وما هيته من حيث هي بل وشتبه
عليه بمعنى الطبيعية بمعنى الشخصية التي تقوم مقام الكلية في الشكل الاول فاقا ما مقام الكلية كونهما
في حكم الشخصية واعلم ان تمام الخلط من جهة اللفظ ومن جهة المعنى كثيرة مبتدئة في العنصر في
حدثية قدس سره وكقولك الخمسة مزوج وفرد من الاول فانه صادق ان لو خط الضمان الفرد في
الزوج اول اثنان حمل بالجوء على خمسة اسي هي مركبة من الزوج اعني الاثنين والفرد اعني الثلاثة وكاد
ان حمل الزوج على خمسة مرة وحمل الفرد على خمسة اسي هو زوج وهو فرد ومنشأ الالتباس هو حرف
العطف وتوكلت لحدوث حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له حدوث من الثاني
فان الحدوث امر ذهني وحكم عليه باحكام الامر الخارج اذ الحادث هو الموجود الخارج المسمى بالعدم
لما الموجود المطلق مسبوق بـ وكذا القياس الدوري اعني توقف ثبوت احدى مقدماته على ثبوت
النتيجة بمرتبته او مراتب وكذا المصادرة على المطلوب اعني ما كان المطلوب وبعض مقدماته شيئا
بتغير ما قوله واجيب انهم يعني ان الكبرى الصادقة في المثال الهند كور هي الطبيعية لان الحكم بالجنسية
انما يصح على طبيعة الحيوان لا على افرادة وعنده صدق الطبيعية نفسه صدقة القياس وكذا مادة كذب الكلية
الكبرى حينئذ والحاصل ان هذا المثال بحسب الظاهر وان كان من فساد الصورة لكنه بحسب الاصل
من فساد المادة والتمثيل بهذا الاعتبار قوله وظني ان السؤال المذكور واردا على القوم وغير
مستدفع بالجواب المستطوع لانه لما اعتبر كونهما اسي كون الكبرى طبيعية موضوعه مقام الكلية كما يدل عليه
قوله كونه الطبيعية مقام الكلية فلما معنى لاعتبار الكذب اسي كذب الكبرى باعتبار الاصل اذ لو
اعتبر كونهما كلية كاذبة في الاصل كما اعتبره المجيب لا يكون ذلك الاعتبار وضعها الطبيعية مقام
الكلية كما قالوا بل وضعها الكلية الكاذبة مقام الكلية الصادقة في كبري الشكل الاول حيث وضع كل
حيوان من جنس مقام كل حيوان جسم مثلاً وعلى هذا فالصواب في التمثيل ان يقال كوضع الكلية الكاذبة

تاریخ طبع از شاخ انوار الیوب مولوی وحید الدین صاحب المجلدات مفتوح بنام فیضی

یہ حاشیہ جدیدہ و اللہ	کیا خوب چہا ہے بارگ اللہ
دو ذمین ہزار لطف بکھین	والہ چہا ہے اور خط بین
سن چہری ہے گر معما ہوں	ہے طبع کا سال شعر اول

تاریخ طبع از فقیر محمد باقر خیر اللہ ولوالہ

و جلد ذلک الکتاب

استھرا

3168

تاجران والاہم اور طالبان سجاد کم واضح ہو کہ گوہر نایاب و درہ باب و تاب کتاب
مستطاب المعروف پر جدید یہ حاشیہ میرا بنام غوجی (جو آج تک نصین چھی تھی اور جس کے
سمجھ صرف چند بڑے بڑے کتب خانوں میں دستیاب ہو سکتے تھے) جناب مولانا مولوی
والفضل اولنا عالم اکمل فاضل مدیم المثل و جید العصر فرید اللہ ہر جناب مولانا مولوی حافظ قلی
محمد عابد اللہ صاحب ٹوٹکی مدرس اول کالج علوم شریعہ پنجاب یونیورسٹی لاہور نے
بخوبی تمام و سعی بالاکلام تصحیح اور توضیح کر کے حق تصنیف بندہ شیخ المصطفیٰ تاجر کتب لاہور
بازار کشمیر کے کو عنایت کیا۔ اور تصحیح و تفسیر کا حق بذریعہ جبرئیل محفوظ کر کے مطبع محمدی
لاہور میں پر تصحیح تمام مولانا مولوی فضل حق صاحب نصاری و لاوری چھپوایا گیا۔ اسلیے میرے
صے کہ کوئی صاحب بدواں جازتہ رقم کی اس کے چھوٹیکہ قصد نفاذ میں اور دیدہ و دانستہ
ار کتاب جرم حق کفنی کاپی رایت یعنی حفاظت کتب کی مانگو ہو کہ عوض نفع کے نقصان نہ اٹھایا
نہ جن جہتہ نسخہ مطلوب ہوں اس قسم آٹم سے طلب فرماوین فقط۔

راہ

آٹم شیخ المصطفیٰ تاجر کتب لاہور بازار کشمیر